بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible] الكافية [illegible] هذا الكتاب المسمى بالفوائد الضيائية أعني

اَلفَوائِدُ الضيائيه

المعروف به

شرح مُلّا جامی

للشيخ نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي

مكتبه علوم اسلامیه

۱۸ اے غزنی سٹریٹ، اردو بازار، لاہور

ومن يتوكل على الله فهو حسبه

الحمد لله ذي الآلاء الكافية والنعماء الشافية على ان هذا الكتاب المسمى بالفوائد الضيائية اعني

الفوائد الضيائيه

المعروف بہ

شرح ملا جامی

للشيخ نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي

مکتبہ علوم اسلامیہ

اقرأ سنٹر غزنی سٹریٹ، اُردو بازار، لاہور

Ph:7224228-7221395

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من رفع السماء وخفض الغبراء ونصب عليها اوتاد الجبال لكيلا يسقط سكونها حركة الزلزال وانعم علينا باعراب النعماء في ذلك البناء على وجه الكمال وصلّ وسلم على نبيك الذي جعلت شفاعته شافية لمرضى سوء الاعمال في يوم الاهوال كافية لنجاة العصاة عن العقوبة والنكال وعلى آله وصحبه الذين جرّوا كافة الخلق نحو ضياء الدين من ظلمات الغواية والضلال الى ما يبحث عن تركيب الجمل وتعريب الاقوال وبعد فيقول العبد الآسي محمد عبد العلي المدراسي تجاوز عن جرائمه ربه لا ناسي ان النحو في الكلام كالملح في الطعام لا سيما في لسان العرب احلى من الرطب واهنى من العنب بل هو المرقاة الى فهم كتاب الله العظيم والوسيلة الى معرفة حديث نبيه الكريم وهما في الطرف الاعلى من البلاغة والفصاحة والغاية القصوى من الرشاقة والملاحة ومن احسن ما صنف فيه بيانا واعمده تبيانا هذه الفوائد الضيائية التي اجلى من ان تعرف واعلى من ان توصف وقد تداولت بين الطلاب وتناولتها ايدي اولي الالباب كيف لا ومتنها امام المحققين جمال الملة والدين ابو عمرو عثمان بن عمر بن ابي بكر المعروف بابن الحاجب لان والده كان حاجبا للامير عز الدين الصلاحي الكردي نسبا والمالكي مذهبا ولد آخر سنة سبعين وخمس مائة في بلد اسنا من مضافات مصر واشتغل في صغره بالقاهرة وحفظ القرآن حتى كمل في العربية والاصول بين اذكياء العلماء الفحول ثم قدم دمشق ودرس بجامعها ثم رحل الى الاسكندرية ومات بها رحمه الله نهار الخميس سادس عشر من شوال سنة ست واربعين وست مائة ودفن خارجا من باب البحر وله في الفقه والاصول مختصران وفي الصرف الشافية وشرحها وفي النحو الكافية وشرحها الوافية والامالي في مجلد ضخيم وشرح المفصل وفي العروض قصيدة ومؤلفات اخرى كلها مفيدة وشارحها الفاضل الشهير النامي الشيخ نور الدين عبد الرحمن بن احمد الجامي ولد ثالث وعشرين من شعبان سنة سبع عشر وثمان مائة بجام من قصبات خراسان وكان لقنا فطنا في العربية والفارسية وله فيهما مصنفات كثيرة صحب اكثر المشايخ الصوفية وتلقن من سعد الدين الكاشغري واستفاض من خواجه عبيد الله الاحرار السمرقندي كان من معتقديه السلطان حسين ومير علي الشيرازي وينتهي نسبه الى المولى الحسن الشيباني التلميذ للامام الاعظم رحمهم الله وفاته بهراة سنة ثمان وتسعين وثمان مائة ودرس في مشهد بها ولما توجهت الطائفة الطاغية الاردبيلية الى خراسان اخذ ابنه ضياء الدين يوسف جسده من قبره ودفنه في ولاية اخرى ثم لما تسلط عليها الطائفة المذكورة نبشوا قبره ولم يجدوه واحرقوا ما فيه من الاخشاب وله الزلفى العظمى يوم الحساب وعليهم النكال والعذاب وقيل تاريخه ومن دخله كان آمنا وقد لخص في هذا الشرح ما في شروح الكافية من الفوائد الوافية ولكن اكثر ماخذه الشرح الهندي للشهاب الدين عمر الدولة آبادي ثم الهندي مع زيادات من تلقاء نفسه لا يمكن الزيادة عليها في لطف التحرير تهذيبا وحسن التسطير ترتيبا كم من فوائد فيه من قول دقيق لا يطلع على اسرارها الا واحد بعد واحد وفرائد من معنى لطيف لم يترشح من انهارها الا وارد بعد وارد والیه اشار القائل بالفارسية ؎ کم از عضدی نمیدانیم شرح مولوی جامی ؎ که در هر نکته اش حیران شده صد فاضل نامی ؎ ولذا كان متداولا في الدرس تحقيقا واعتبارا وقد انطبع في اكثر المطابع كرات ومرارا لكن لقلة اعتناء الطابعين بتصحيح الكاپي وتنقيح الپروف وقعت فيه اغلاط كثيرة من تصحيف الالفاظ وتحريف الحروف حتى صارت العبارات من المتن والشرح مختلطة لا تميز بينهما بهذا الارتباك الفاسد والالتباك الكاسد بل مع قطع النظر عن ذلك الضرر شحنها ومزج بهما بعض الهوامش القصيرة الواقعة بين السطور بحيث صدف المعاني المقصودة وظهر في المباني الفتور فامتدت اعناق الطلاب الى ان ينكشف عن وجوه عرائس معانيه النقاب ويرفع عن محاسن خرائد مبانيه الحجاب لا سيما اشار الى تصحيحه واقترح على تنقيحه المخدوم المولوي محمد نادم حسين احسن الله اليه في الدارين واولا كان مطبوعا بامره السامي في المطبع النظامي سنة ١٢٩٥ وثانيا في المطبع المصطفائي لمحمد مصطفى خان تغمده الرحمن بالرحمة والغفران سنة ١٢٩٩ وثالثا ايضا قد انطبع سنة ١٣٠١ في هذا المطبع المبارك بحسن توفيق الله تعالى وشارك تحت ادارة ابنه الخان المنيع الشان الفائق في كمال حسن صناعة الطبع على الاقران محمد عبد الواحد خان حماه الله عن طوارق الحدثان فشمرت ذيلي عن ساق الجد في دفع اغلاط المتن والشرح على وجه العبور بقدر المقدور وجهدت وجهدت في تمييز العبارات المتركة والالفاظ الملتبكة تمييز اللباب عن القشور وتفريق النقي من المعصور ولم آل جهدا في رجوعي الى النسخ القديمة الصحيحة القلمية باخذ ما صفا من الصواب فطبع بالكدر من الارتياب كما يعرف ذلك الناقد البصير الطاعن البصر لكن لم يتيسر لي بضيق الوقت مهلة لمطالعة بعض ما اخذ الحواشي فلهذا بقي في الهوامش نبذ من الغواشي وانا معذور فيها انما الطعن من يد الى السفيه فاين جلوة لا يكبو وصارم لا ينبو ومع هذا جاء هذا الكتاب الصحيح مع الفوائد الرائقة خلت عنها النسخ المطبوعة السابقة ولما لاح بدر تمامه وفاح مسك ختامه ارخت تاريخ علم الرسالة

انّ هذا السفر ما احسن به	مسفر كالشمس بدر شارق	متنه في النحو متن موجز	شرحه للكشف نعم الكاشف	نحو نحو النحو نحو نحوه
فيه معنى اللطف تفر وافر	طبعه قد جاء بالوجه الحسن	حسنه لم يعرفه الا العارف	حين شئت الارخ من غيبه الجنا	نسخة في النحو نادى الهاتف

١٣٠٢هـ

رموزها	اسامي ماخذ الحواشي المكتوبة على هذا الكتاب
عص	حاشية عصام الدين بن ابراهيم بن محمد الاسفرائيني المتوفى سنة ٩٤٣
عم	حاشية محمد عصمة الله بن المحمود البخاري الى النصف
غت	حاشية عبد الغفور اللاري المتوفى سنة ٩١٢ تلميذ الجامي الى بحث الاصوات في صفحة ٣٣٤
غف	تكملة عبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتي المتوفى سنة ١٠٦٧ من المركبات في صفحة ٢٣٠
تك	حاشية الشيخ وجيه الدين العلوي الكجراتي المتوفى سنة ٩٩٨
عل	حاشية الشيخ نور الحق بن الشيخ عبد الحق الدهلوي المتوفى سنة ١٠٧٣
حق	حاشية الحافظ التاشكندي الى بحث المرفوعات في صفحة ٩٢
تاش	حاشية محمد عبد الرحمن بن المحمود الاسفرائيني
ح عب	حاشية جمال الدين بن نعيم
ح جم	الفوائد الشافية في حل اعراب الكافية
الفوائد	حل الآيات والابيات لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن الاصفهاني
حل شي	ايضا لعبد الرحيم الصفي فوري
حل ع	

المقدمة ١٣

١٣	بحث الكلمة	١٦	بحث تقسيم الكلمة	١٨	بحث الكلام	٢٠	بحث الاسم	٢١	بحث الحاصل والمحصول	٢٣	بحث خواص الاسم
٢٥	بحث المعرب	٢٧	بحث حكم المعرب	٢٨	بحث الاعراب	٣٠	بحث العامل	٣٤	بحث الاعراب التقديري	٣٥	بحث الاعراب اللفظي

غير المنصرف ٣٥

٣٦	بحث العلل التسع لمنع الصرف	٣٦	بحث امثلة العلل التسع	٣٧	بحث جواز صرف غير المنصرف	٣٩	بحث العدل	٤٢	بحث الوصف	٤٣	بحث التانيث
٤٤	بحث المعرفة	٤٥	بحث العجمة	٤٦	بحث الجمع	٤٩	بحث التركيب	٥٠	بحث الالف والنون	٥١	بحث وزن الفعل

المرفوعات ٥٦

٥٧	بحث الفاعل	٥٩	بحث تقديم الفاعل	٦٠	بحث تاخير الفاعل	٦٠	بحث حذف الفعل	٦٢	بحث تنازع الفعلين	٦٦	بحث مفعول ما لم يسم فاعله
٦٨	بحث المبتدأ	٦٩	بحث الخبر	٧٧	بحث حذف المبتدأ او الخبر	٧٩	بحث خبر ان واخواتها	٨١	بحث خبر لا لنفي الجنس	٨١	بحث اسم ما ولا المشبهتين بليس

المنصوبات ٨٢

٨٢	بحث المفعول المطلق	٨٨	بحث المفعول به	٨٩	بحث المنادى	٩٣	بحث توابع المنادى	٩٨	بحث المنادى المضاف	٩٩	بحث الترخيم
١٠٣	بحث المندوب	١١٣	بحث التحذير	١١٥	بحث المفعول فيه	١١٨	بحث المفعول له	١٢٠	بحث المفعول معه	١٢٢	بحث الحال
١٣٢	بحث التمييز	١٤١	بحث المستثنى	١٥١	بحث خبر كان واخواتها	١٥٣	بحث اسم ان واخواتها	١٥٣	بحث المنصوب بلا لنفي الجنس	١٦١	بحث خبر ما ولا

المجرورات ١٦٢

١٦٢	بحث المضاف اليه	١٦٤	بحث الاضافة المعنوية	١٦٧	بحث الاضافة اللفظية	١٦٨	بحث تركيب الاضافة جوازا ومنعا	١٧٢	بحث منع الاضافة في الموصوف والصفة	١٧٥	بحث حكم اضافة الاسماء الستة

التوابع ١٧٧

١٧٨	بحث النعت	١٨٠	بحث الوصف بحال الموصوف ومتعلقه	١٨٤	بحث العطف	١٩٠	بحث التاكيد	١٩٤	بحث البدل	١٩٧	بحث عطف البيان

المبنيات ١٩٩

٢٠٠	بحث المضمر	٣٠٣	بحث انواع المضمر	٢١١	بحث اسماء الاشارة	٢١٤	بحث الموصول	٢١٦	بحث باب الاخبار بالذي	٢٢٠	بحث اسماء الافعال
٢٢٢	بحث الاصوات	٢٢٣	بحث المركبات	٢٢٥	بحث الكنايات	٢٢٧	بحث كم الاستفهامية والخبرية	٢٢٩	بحث اسماء الاستفهام والشرط	٢٣١	بحث الظروف

الاسماء ولواحقها ٢٣٨

٢٣٩	بحث المعرفة	٢٤٠	بحث العلم	٢٤١	بحث النكرة	٢٤١	بحث اسماء العدد	٢٤٩	بحث المذكر والمؤنث	٢٥٢	بحث المثنى
٢٥٦	بحث المجموع	٢٦١	بحث المصدر	٢٦٤	بحث اسم الفاعل	٢٦٨	بحث اسم المفعول	٢٦٩	بحث الصفة المشبهة	٢٧٤	بحث اسم التفضيل

الافعال ٢٨٦

٢٨٧	بحث الماضي	٢٨٨	بحث المضارع	٢٩٧	بحث مواضع تقدير ان الناصبة	٣٠١	بحث كلم المجازاة	٣٠٥	بحث الامر	٣٠٧	بحث فعل ما لم يسم فاعله
٣٠٩	بحث المتعدي وغيره	٣١٠	بحث افعال القلوب	٣١٦	بحث الافعال الناقصة	٣٢٣	بحث افعال المقاربة	٣٢٨	بحث فعل التعجب	٣٣٣	بحث افعال المدح والذم

الحروف ٣٣٤

٣٣٤	بحث حروف الجر	٣٤٣	بحث الحروف المشبهة بالفعل	٣٥٤	بحث الحروف العاطفة	٣٥٨	بحث حروف التنبيه	٣٥٩	بحث حروف النداء	٣٥٩	بحث حروف الايجاب
٣٦٠	بحث حروف الزيادة	٣٦٢	بحث حرف التفسير	٣٦٣	بحث حروف المصدر	٣٦٣	بحث حروف التحضيض	٣٦٤	بحث حرف التوقع	٣٦٤	بحث حرفي الاستفهام
٣٦٥	بحث حروف الشرط	٣٦٧	بحث لزوم ان لو للفعل	٣٧٢	بحث حرف الردع	٣٧٢	بحث تاء التانيث	٣٧٣	بحث التنوين	٣٧٦	بحث نون التاكيد

حواشي الكلنبوي على ... الكتاب	یونیا
اماني آفندي القازابادي الكابلي	صد
حاشية محمد صادق الكابلي	ق.نیا
حاشية ابي البقاء	محرم
حاشية محرم افندي	م
حاشية الاسلامبولي	
البوسنوي	عبد الله
تكملة الحرم لعبد الله بن صالح افندي الرومي	
غاية التحقيق شرح الكافية	غاية
جامع الغموض لعبد النبي	جامع
الحدائق الندية شرح الفوائد الصمدية	الحدائق
الشهير بسيد علي خان الكبير	
كشاف اصطلاحات الفنون لمحمد علي التهانوي	كش
ابن القاضي الشيخ على	
كليات ابي البقاء الكفوي	كل
رضي شرح الكافية	رض
الشرح الهندي لشهاب الدين	هندي
قاموس اللغات	ق
تاج اللغات	تاج
الصراح	ص
منتهى الارب	م
منتخب اللغات	منتخب
نفائس اللغات	نف

التقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن هو اول قديم بلا ابتداء وآخر كريم بلا انتهاء والصلوة على من هو محصول خلق المخلوقات وحاصل الرسل والانبياء وعلى آله واصحابه الذين اجروا احكام الدين بلا استراء اما بعد فيقول المعتصم بحبل الله الواحد الاحد العبد المدعو بخادم احمد غفر له الله الصمد لما التمس مني خلص الاحباب وعمدة الاصحاب لاسيما عزيزي واخي الارشد المولوي علي محمد سلمه الله الابدي الابدان افصل اجمال الحاصل والمحصول الواقع في الفوائد الضيائية فشرعت في شرحه مستعينا بالله سبحانه لكني لقصور باعي في صناعة التصنيف وعجز فكري عن اتيان ما يقتضيه التاليف لا آمن الزلات في هذه الوريقات فارجو من الناظرين ان يحرروا اقلام الاصلاح على خطيئاتي ويسدوا واستر العفو على زلاتي وسميته **بالتقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول** اللهم اجعله مقبول الخواص والعوام ومتداولا بين ايادي العلماء الكرام بحرمة النبي عليه وعلى آله واصحابه الصلوة والسلام فها انا اشرع في المقصود قال الشارح رحمه الله وحاصله لما كان كلام المصنف اي الشيخ ابن الحاجب في الايضاح مجملا فصله بقوله ومحصوله اي محصول قول المصنف في الايضاح والمحصول مصدر من حصل بمعنى الحاصل في القاموس الحاصل من كل شيء ما بقي وثبت وذهب ما سواه حصل حصولا ومحصولا والتحصيل تمييز ما يحصل والاسم الحصيلة وتحصل تجمع وثبت والمحصول الحاصل انتهى وفي الصحاح حاصل الشيء ومحصوله البقية وفي الصراح حاصل الشيء ومحصوله اي بقيته ونقده ما ذكره الضمير يرجع الى ما الموصول وذكر ماض معلوم من الذكر في القاموس الذكر بالكسر الحفظ للشيء كالتذكار وفي الصراح ذكر ذكرى ذكرا ياد كردن من نصر ينصر بعض المحققين اي السيد السند في حاشية الرضي قيل كأنه اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر

ولادت و ... ۱۱۹۷ ... ۱۲۰۴ ...
سيد ... اصلى ... مولانا عصام الدين ...

المضاف اليه ولا خفاء فى انه بعد الوضع لا دخل للواضع فى الدلالة حتى تكون الدلالة بشرطه متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يبعد رمنه مثل هذا الكلام بل المصنف ايضا يستحق ان يقال فى حقه ما قاله السيد المحقق فى حق نجم الائمة حيث قال فى حواشى شرحه على الكافية فى هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى انتهى ورد بانه قال السيد السند قدس سره بعد ذكر التحقيق الذى ذكره الشارح قدس سره وهو ايضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب فى ايضاح المفصل حيث قال الضمير فيما دل على معنى الى آخر ما ذكره الشارح قدس سره وبعين عبارته على وجه يستفاد عنه هذا التحقيق سواء قصده اولا وقيل فى بعض الحواشى ظاهر كلام الشارح ونصه ان حاصل ما نقله من الايضاح موافق لهذا التحقيق ومتبوعه واما ان السيد اخذه من كلام المصنف فلا فهيم نعم فى قوله ذكره دون حققه ايماء الى ان ذلك ليس من تحقيقاته بل اخذ من الغير انتهى اقول وبالله التوفيق ان عبارة السيد السند فى حاشية الرضى يأبى من انه ليس المحصول منه بل اخذه من غيره واورده على سبيل النقل لانه قال فيها قد طول فى تحقيق معنى الحرف بلا طائل اذ يقرب من المقصود تارة ويبعد عنه مرة اخرى بمراحل ونحن نشير اليه اشارة خفية لتكون على بصيرة فنقول كما ان فى الخارج الى آخر ما ذكره الشارح رح الا ان لفظ ذكره لا يستلزم الذكر على سبيل النقل بل اعم منه ومن الذكر على سبيل التحقيق كما يشهد عليه اللغة نعم قوله ومحصوله يدل على ان هذا التفصيل لاجمال الذى كان فى الايضاح لانه قد علمت من كلام المصنف فيه وجود معنى مستقل ووجود معنى غير مستقل فافهم ولا تكن من الغافلين حيث قال اى السيد السند فى حاشية الرضى شرح الكافية كما ان فى الخارج هذا من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس لان الموجودات الخارجية محسوسة بخلاف المعقول فى الذهن يعنى ان الموجود الخارجى قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود الذهنى قد يكون تابعا لامر فى الملاحظة وقد لا يكون موجودا قائما بذاته كالاجسام ومعنى القيام بالذات هو عدم كون القيام بالغير والتبعية اذ لا تغاير بين الشئ وذاته حتى يتصور قيامه به وقدمه فى الذكر لشرافته واصالته فى الوجود موجودا قائما بغيره كالالوان ومعنى القيام بالغير هو كونه وصفا لامر تابعا له فى التحقق فالمشبه به شيآن كالمشبه على ترتيب اللف والنشر قيل انه لو قال كما ان فى الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود فى ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود فى غيره لكان غاية فى ايضاح معنى الحرف وما يقابله وتنويرا تاما لاستعمال فى فى الحدود الثلثة ورد بانه لو كان المتعارف فى الموجود بذاته ان يقال هو موجود فى ذاته لكان افيد فى التنوير لكنه غير ظاهر وايضا كون الموجود القائم بغيره قائما فى غيره بمعنى الظرفية المتحققة بين الحال والمحل صحيح فى التنوير ليست ظرفية مقصودة اصلا كما عرفت فكونه منورا لا يخلو عن شئ وقيل فى بعض الحواشى ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة فى وهو انه لما شابه المعنى الحرفى التابع لامر بالعرض القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة فى كما ينسب العرض الى محله بلفظة فى والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن فى نفسه بمعنى انه لم يكن فى غيره كما يقال ان الجواهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره انتهى واعترض عليه بان فى فى قولهم السواد فى زيد ليس كما فى قولهم الماء فى الكوز بل بمعنى بالاعتبار وللدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود فى نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد فى زيد وقولنا الدار فى نفسها من واد واحد واجيب بان المراد بوجه آخر سوى ما اشار اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم معنى الخ لا ما توهم بعض الناظرين ان مراده بوجه آخر سوى ما مر فى قوله الدار فى نفسها والعجب ان ما مر بيان وجه استعمال كلمة فى على ان قولنا السواد فى زيد انه حاصل فى زيد كما ان الماء حاصل فى الكوز الا ان الاول بطريق الوصفية والثانى بطريق الظرفية كذلك فى الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا فى ذاته توضيحه ان الموجود على نوعين خارجى

ع المراد مولانا جمال الدين
ع القائل عليه الرحمة
ع القائل مولانا نور الحق الدهلوى عليه الرحمة
ع القائل مولانا عصام الدين عليه الرحمة
ع المراد مولانا عصمة الله عليه الرحمة
ع القائل مولانا عبد الغفور عليه الرحمة
ع المعترض مولانا عصام الدين عليه الرحمة
ع المجيب مولانا عبد الحكيم السيالكوتى عليه الرحمة

او ذهني والموجود الخارجي قد لا يحتاج في وجوده الى محل يقومه وقد يحتاج فالاول هو الجوهر والثاني هو العرض والموجود الذهني ايضا قد يكون بحيث لا يحتاج في ذلك الوجود الى تعقل امر آخر كمفهوم الذوات المستقلة وقد يحتاج كمفهوم النسب والاسماء تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الاول والحروف تدل على الصور الذهنية الموصوفة بالوصف الثاني والمعقول الاول شبيه بالموجود الاول اي الجوهر والمعقول الثاني شبيه بالموجود الثاني اي العرض ووجه الشبه ظاهر ولا يذهب عليك ان التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس كذا في بعض الحواشي ثم ان الامر الموجود في الذهن قد يطابقه امر في الخارج بان يكون تلك الماهية التي اتصفت بالوجود الذهني متصفة بالوجود الخارجي ايضا وقد لا يطابقه بان لا يكون تلك الماهية موجودة في الخارج وبهذا الاعتبار اي اعتبار المطابقة يلحقه اي ذلك الموجود الذهني الاحكام الخارجية من السواد والبياض والحركة والسكون ونظائرها فان الماهية اذا وجدت في الخارج لم يخل من امور تعرض لها بحسب الوجود وتختص به فلا تكون عارضة لها حال كونها موجودة في الذهن ويحتمل ان يراد بهذا الاعتبار اعتبار المطابقة واللامطابقة على معنى ان الموجود الذهني بمجرد حصوله فيه ملحوظ من حيث هو هو ومن هذه الحيثية يجوز ان يكون له امر مطابق في الخارج وان لا يكون ويمكن ان تجري عليه احكام خارجية صادقة او كاذبة وهذا الاحتمال انسب بقولهم واما من حيث هو موجود في الذهن فلا حكم له اذ لا يمكن للعقل ان يحكم عليه من هذه الحيثية الا بان يتصور مرة ثانية من حيث انه في الذهن فيحكم عليه باحكام اخرى مخالفة للاحكام الخارجية كالكلية والجزئية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية الى غير ذلك من اشباهها وتسمى مثل ذلك معقولات ثانية ومحصول الكلام ان الماهية اذا وجدت في الذهن كانت ملحوظة في نفسها وصالحة لان يحكم عليها بامور لا تعرض لها في الخارج وهي المسماة بالعوارض الخارجية وغير صالحة لان يحكم عليها بامور لا تعرض لها الا في الذهن بل لا بد لهذا الحكم من تصورها مرة ثانية ليلاحظ عروض هذه العوارض لها فيحكم بها عليها واما لوازم الماهية من حيث هي فهي عارضة لها في الوجودين فصح ان يحكم بها عليها في كل واحد من الملاحظتين وانما سميت العوارض الذهنية معقولات ثانية لانها في الدرجة الثانية من التعقل واعلم ان الماهية الموجودة في الذهن اذا اخذت من حيث هي ذهنية كانت ممتنعة الحصول في الخارج سواء كانت تلك الصورة الذهنية ماخوذة من الممتنع او الممكن واما اذا نظر اليها من حيث هي مع قطع النظر عن اعتبار كونها ذهنية فقد تكون ممتنعة وقد لا تكون الا ان الحكم بامتناعها او امكانها لا يمكن الا حال وجودها في الذهن قال يصلح ان يحكم بصيغة المجهول عليه اي على المعقول وبه اي بالمعقول كما اذا تعقلنا القائم فانه يصلح ان يحكم عليه بان يقال القائم زيد ويصلح ان يحكم به بان يقال زيد القائم قيل الاولى ان يقول يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون وجها لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة اضافية كانت او تقييدية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا ومضافا اليه وكون الشيء مفعولا وملحقا بها سوى الحرف واجيب عنه بان المراد من المحكوم عليه وبه هو المسند اليه والمسند به من قبيل ذكر الخاص وارادة العام فان اطلاق المحكوم عليه وبه على المسند اليه وبه

قوله القائل مولانا عصام الدين عليه الرحمة

قوله حسبه مولانا عبد الرحمن عليه الرحمة

وبالعكس شائع فيما بينهم ثم المفهوم من هذا الكلام ان كل ما هو مدرك قصدا وملحوظ في ذاته يصلح ان يكون محكوما عليه وبه وهذا باطل
لان معنى الفعل معنى مدرك قصدا وملحوظ في ذاته مع انه لا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه واجيب عنه بوجوه احدها ان الواو ههنا
بمعنى او ويعني المعنى المدرك قصدا يصلح لان يحكم عليه او به وثانيها ان المراد انه يصلح ان يحكم عليه وبه باعتبار ذاته ومعنى الفعل باعتبار
ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه لكن الواضع لما اعتبر ان يكون مسندا الى شيء ابدا لم يقع محكوما عليه لذلك الاعتبار لئلا يلزم خلاف
وضعه وثالثها ان المعنى المستقل في الفعل هو الحدث ولا شك ان الحدث باعتبار كونه مدلولا من المصدر يصلح لان يحكم عليه
وبه وان لم يصلح لان يحكم عليه وبه باعتبار كونه مدلولا تضمنيا في ضمن الفعل ورابعها انه باعتبار لفظ الابتداء فقط يصلح ان يحكم عليه
وبه فافهم ومعقول هو مدرك تبعا يعني كما ان في الخارج موجودين احدهما مستقل قائم بذاته كالجواهر وثانيهما موجود
غير مستقل وغير قائم بذاته كالاعراض كذلك في الذهن مدركان احدهما مستقل لا يكون ادراكه في تبع ادراك آخر والآخر مدرك يكون
ادراكه في تبع ادراك آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره كما اذا تعقلنا البصرة والكوفة في قولنا سرت من البصرة الى الكوفة فح نتعقل معنى
من تبعيتهما لا بذاته وآلة لملاحظة غيره بالمعنى الذي ذكر سابقا وهو ان يكون تابعا لامر آخر في الملاحظة والتفات النفس اليه
كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات والآخر بالتبع لا بمعنى ان يكون مرآة لمشاهدة غيره
كالصورة العقلية لمعلومها اذ المعاني الحرفية ليست صورا لمتعلقاتها وبهذا ظهر ان ما قيل ان مفهوم كل رجل ملحوظا بدا تبعا لملاحظة
افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظتها لفهم معناه فما قالوا ان المعقول
تبعا لا يصلح لكونه محكوما عليه وبه انه لابد من ذكر الغير لاجل فهم معناه وكلا الامرين باطلان منشؤه عدم الفرق بين كون المعنى
الحرفي آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة افراده على انا لا نسلم ان مفهوم كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد
والوصف العنواني مرآة للملاحظة عند من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم من ذلك الوجه ولانم ان مفهوم كل رجل ملحوظ تبعا لملاحظة افراده
بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم عليه باعتبار صدقه عند من يقول باتحادهما كذا قيل في بعض الحواشي ثم اعلم ان المراد
بالغير هو المتعلق اي ليس المراد بالغير ما يغايره مطلقا بل ما يكون له تعلق به ويكون حالا من احواله فلا يرد ان الشيء يكون آلة لملاحظة
امر يغايره فلا يصلح لشيء منهما اي المحكوم عليه وبه اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بداهة فان النفس
مجبولة على انها ما لم يتفت الى شيء قصدا لا يتمكن من الحكم الا ترى انه حين رؤية الوجه في المرآة يتمكن من الحكم على الوجه لكونه
مرئيا قصدا ولا يتمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعا قيل يتجه عليه انك قد حكمت على المعاني الحرفية بعدم الصلاحية لهما
فيصلح ان يحكم عليه وجوابه انه في هذا الحكم ملحوظة في ذاتها واما ثبوت عدم الصلاحية لها فباعتبار ملاحظة اخرى فان قيل فهي في
حد ذاتها صالحة للحكم عليها اذ لولا ذلك كيف يصدر هذا الحكم قلنا الحكم عليها بانها اذا كانت ملحوظة تبعا لا يصلح ان يحكم عليها يعني انها
ما دام متصفة بكونها معاني حرفية لا يصلح له وهذا لا ينافي الحكم عليها فتامل فان الحق ان ذات معنى الحرف يمكن ان يتعقل قصدا فيصلح
ان يكون محكوما عليه لكن بهذا الاعتبار لا يكون معنى حرفيا الا ترى ان قولنا نسبة القيام الى زيد واقعة صحيح ويتعقل النسبة المخصوصة

بین زید وقائم فی قولنا زید قائم قصدا ویحکم علیها بالوقوع فہذہ النسبۃ امر واحد قد تعقل ویعبر بالنسبۃ المذکورۃ وقد تعقل ویعبر
بالرابطۃ فی قولنا زید ہو قائم فہو معنی حرفی بالاعتبار الثانی لا بالاعتبار الاول وکذلک مفہوم الابتداء کما بینہ الشارح والاقرب
الی فہم المبتدی ماذکرہ قدس سرہ فی حواشی شرح التلخیص من ان نسبۃ البصیرۃ الی مدرکاتہا کنسبۃ البصر الی مبصراتہ لانک اذا نظرت
الی المرآۃ وشاہدت صورۃ فیہا فلک ہنا حالتان احدہما ان یکون متوجہا الی تلک الصورۃ مشاہدا ایاہا قصدا جاعلا فالمرآۃ ح آلۃ فی مشاہدتہا
ولا شک ان المرآۃ مبصرۃ فی ہذہ الحالۃ لکنہا لیست بحیث تقدر بابصارہا علی ان الوجہ بہذا الحکم علیہا وتلتفت الی احوالہا والثانیۃ
ان یتوجہ الی المرآۃ نفسہا وتلاحظہا قصدا فتکون صالحۃ لان یحکم علیہا وتکون الصورۃ ح مشاہدۃ غیر ملتفت الیہا فظہر ان فی المبصرات
مایکون تارۃ مبصرا بالذات واخری آلۃ لابصار الغیر فقس علی ذلک المعانی المدرکۃ بالبصیرۃ اعنی القوی الباطنۃ فالابتداء مثلا
منصوب علی المصدر او الحال والمقصود منہ دفع توہم التخصیص بالمذکور قبلہ اذا لاحظہ العقل لماذکر ان المدرک فی الذہن قد یکون
مدرکا قصدا ملحوظا فی ذاتہ یصلح لان یحکم علیہ وبہ وقد یکون مدرکا تبعا وآلۃ لملاحظۃ غیرہ ولا یصلح لشئ منہما فصورۃ فی مفہوم الابتداء
الذی جمع فیہ ہذان الاعتباران ووضع بازائہ بالاعتبار الاول لفظ الابتداء الذی ہو اسم واعترض علیہ بانہ یفہم من ہذا الکلام
ان یکون لفظ الابتداء وکلمۃ من کلاہما موضوعان لمفہوم واحد کان فیہ اعتباران فمن حیث انہ مدرک قصدا مفہوم لفظ الابتداء
ومن حیث انہ مدرک تبعا وآلۃ لملاحظۃ الغیر مفہوم کلمۃ من مع انہ صرح فیما بعد بقولہ والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمفہوم کلی
ولفظ من موضوع لکل واحد من جزئیاتہ المخصوصۃ وہما متغایران اجیب عنہ بانہ لم یقل ان مفہوم الابتداء بالاعتبار الثانی مدلول کلمۃ
من حتی یلزم علیہ ہذا المحذور بل صور فیہ ہذا الاعتبار فقط واجابہ عنہ بعض المحشین بان مدلول من مدلول الابتداء من حیث انہ
اضیف الی السیر والبصرۃ ولیس افراد الابتداء الا حصصا ولیس لہ افراد حقیقیۃ او ردّ علیہ انہ لو کانت جزئیات الابتداء التی ہی
معنی من حصصا لمفہوم الابتداء الکلی لکان من دالا علی معنی مستقل بالمفہومیۃ بالتضمن ضرورۃ تحقق المفہوم الکلی فی ضمن حصصہ فلا یصدق علیہ
تعریف الحرف بل تعریف الاسم اذ معنی فی نفسہ فی قولہ ما دل علی معنی فی نفسہ اعم من ان یکون مطابقیا او تضمنیا فالاولی ان یقال ان تلک
الجزئیات لیست حصصا لمفہوم الابتداء بل مفہوم الابتداء عرضی لہا فیلزم المخالفۃ بین ہذا القول وبین ماتذکر فی قولہ والحاصل الا ان یقال
فی التوفیق ان لفظ الابتداء قد یعبر بہ عن المعنی الکلی وقد یعبر بہ عن الجزئیات ففی قولہ الابتداء مثلا اذا لاحظہ العقل قصدا الخ یراد فیہ المفہوم
الکلی وفی قولہ اذا لاحظہ العقل من حیث ہو حالۃ بین السیر والبصرۃ یراد منہ المفہوم الحرفی الغیر المستقل فیندفع المخالفۃ ویکون ہذا الکلام
موافقا لماذکرہ فی قولہ والحاصل فتامل قصدا بان یتوجہ العقل الیہ فی نفسہ وہو منصوب علی المصدریۃ ای ملاحظۃ قصدیۃ او علی الحال ای حال
کونہ مقصودا او ملابسا باعتبار الذات ومنصوب علی التمییز ای بطریق القصد وبالذات عطف تفسیری لقولہ قصدا کان معنی مستقلا
بالمفہومیۃ ای لا یحتاج فی المفہومیۃ الی متعلق حاصلہ ما قال فی بعض الحواشی من ان الابتداء ان اخذ مطلقا کان معنی مستقلا وان اخذ متعلقا
بمتعلق مخصوص کالسیر والبصرۃ فلہ اعتباران احدہما ان یلاحظہ العقل من حیث انہ مفہوم من المفہومات ویتوجہ الیہ بالقصد فیکون مفہوما مستقلا
یصلح لان یحکم علیہ وبہ ویعبر عنہ بابتداء سیر البصرۃ وثانیہما ان یلاحظہ العقل من حیث ہو حالۃ لذلک المتعلق وجعلہ آلۃ لتعرف حالہ ویکون المتوجہ

اليه قصدا ذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار لا يستقل بالمفهومية ولا يصلح لان يحكم عليه وبه فمعنى من ليس هو الابتداء المطلق ولا المخصوص الماخوذ بالاعتبار
الاول والا يصلح ان يقع محكوما عليه وبه قطعا لانه لا شك فى ان المفهوم المستفاد منه فى قولك سرت من البصرة على الوجه الذى يستفيد منه لا يصلح
شئ منها فتعين ان يكون معناه الابتداء الخاص بالاعتبار الثانى وهو معنى لا يحصل ذهنا ولا خارجا الا بأ جعل آلة لملاحظة ووسيلة الى تعرف حال له
ملحوظا فى ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية الا ترى ان الاستقلال وعدمه صفتان للملاحظة فاذا لوحظ الشئ بلحاظ استقلالى يكون مستقلا
واذا لوحظ من حيث كونه مرآة لغيره يكون غير مستقل ولزمه تعقل متعلقه وهو ما منه الابتداء لانه لابد للابتداء منه فيكون المتوجه اليه بالقصد هو
الابتداء ويكون المتعلق متوجها اليه تبعا للملاحظة حيث لا يكون بدونه كرؤية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة ومشاهدتها اذ رؤية المرآة ح ليست مقصودة
بالذات بل هى آلة لمشاهدة الصورة اجمالا وتبعا حتى يكون حالة اجمالية فى الذهن وهذا لدفع ما يقال من ان تعقل المتعلق لازم فى الابتداء
المطلق ايضا لانه يلزم الابتداء من الشئ فتعقل الشئ لازم له الا ان لزوم التعقل الاجمالى غير مضر فى المعنى الاسمى وانما المضر ان يكون تعقله موقوفا
على تعقل الغير بخلاف ما اذا كان مدركا والمراد انه يكفى ذكر متعلقه اجمالا وتبعا ولا يلزم ذكره تفصيلا واصالة كما لابد من ذلك فى الحرف كذا فى
بعض الحواشى من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالى الذى لا يتصور الابتداء بدونه وهو شئ ما مفهوم من لفظ الابتداء بطريق الالتزام
ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالته هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لابد ح من ذكر متعلقه لافهم معنى
الابتداء بل لفهم ذلك المتعلق بضم كلمة اخرى ليدل عليه وهو اى الابتداء بهذا الاعتبار اى باعتبار انه ملحوظ قصدا ولزم تعقل متعلقه اجمالا
مدلول لفظ الابتداء فقط اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ فكانه جزاء شرط محذوف اى اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ
بالذات معنى لفظ الابتداء فانته عن جعله معنى من فان قلت الحصر المستفاد من قوله فقط ممنوع لجواز ان يدل لفظ آخر ايضا على هذا المعنى كلفظ
الاول قلت الحصر اضافى بالنسبة الى الحرف والمراد انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون مدلول من والمراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر
آخر فى كونه دالا عليه وقوله لا حاجة فى الدلالة آه بيان له فلا حاجة فى الدلالة عليه اى فى كون لفظ الابتداء دالا على ذلك المعنى الملحوظ بالذات
الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه يعنى لا حاجة للفظ الابتداء فى الدلالة عليه او لا حاجة للمتكلم فى الدلالة عليه ويكون الدال ح من دلالة
على كذا الا يتوانه يلزم تعليل الشئ بنفسه لانا نقول دل فى من دل له متعلق فى قوله لتدل لازم وهذا اى كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد معتبرا لاجل
الذات لا لغيره هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه يعنى ان ليس مرادهم بكون المعنى اى معنى الاسم
والفعل فى نفس الكلمة ان مدلولهما مدلول الكلمة لان كون مدلولهما مدلول الكلمة من الامور البينة لا يحتاج الى البيان مع ان مفهوم الحرف ايضا مفهوم
الكلمة فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذلك بل المعنى ان كل واحد من الاسم والفعل اذا انتقل الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة
كظرف اذا انتقلت انتقلت بما فيه فيكون معنى التعريفين الاسم والفعل كلمتان تدلان على معنى ينتقل الذهن اليه عند انتقالهما اليه وحدهما واذا اشبه الكلمة
بالظرف باعتبار انتقال ما فيها بنقلها صح نسبة الكلمة الى المعنى بكلمة فى وقيل ان المعنى ثابت فى نفس الكلمة اذا كان مفهوما منها من غير كلمة اخرى
وما يقال من ان للحرف معنى كائنا فى غيره فليس معناه ان المعنى الحرفى مدلول الغير بل انه لما لم ينتقل اليه الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف
كظرف حال عن المظروف فلا يصح ان ينسب اليه بكلمة فى ويصح نسبته الى الغير بكلمة فى لظهور ذلك المعنى عند حصوله فكانه حاصل فيه ولا يخفى عليك

انه لوجعل كلمة فى بمعنى الباء صح التعريفان من غير احتياج لتصحيح الظرفية الى امثال هذه التكلفات البعيدة من الفهم الغير اللائق لمقام التعريف خصوصًا بالنسبة الى المبتدئ وانه ليس فى عبارة الشارح قدس سره ما يحوجنا الى اعتبارها فتدبر واذا لاحظه اى الابتداء العقل من حيث هو حالة اى من حيث انه صفة السير بالقياس الى البصرة وهو كونه مبتدأ او من حيث انه صفة المتكلم بالقياس الى السير والبصرة وهو كونه مُبتدِءًا بالكسر الدال بين السير والبصرة مثلا اى باعتبار انه رابطة بينهما ملحوظة تبعًا لهما موجب لانكشاف احدهما بالقياس الى الآخر لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار معنى اسمى ملحوظ فى ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظ تبعا على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين ملحوظة تبعيتها لا يمكن حصولها فى الذهن بدونهما مدلولة للرابط بخلاف ما اذا لوحظت فى حد ذاتها وجعلت قيامها بالطرفين آلة لملاحظتها فانه يكون مدلولا اسميا يدل عليها بقولنا النسبة التى بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وبها كذا قيل[له] وجعله آلة لتعرف حالهما اى واسطة لمعرفة حالهما فان حالهما هو الابتداء والمبتدأ منه فان السير لا يقع مبتدأ والبصرة لا يقع مبتدأ منها الا بملاحظة النسبة الحرفية فيهما كما لا يقع زيد وقائم فى قولنا زيد قائم مسندا ومسندا اليه الا بعد ملاحظة النسبة الحرفية بينهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية يعنى انه ملتفت اليه الذهن تبع معنى آخر وان المقصود بالذات انكشاف ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالا من احواله لا انه حاصل فى الذهن فى ضمن معنى آخر كالمدلول التضمنى بالقياس الى المطابقى فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه مخصوصا اى لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحا لكونه ملتفتا بالذات ولعموم وضع من فان ما كان وضعه عاما لا يفيد الخصوص بدون ضميمة وهى متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع فى ضمير الغائب والمتكلم فى ضمير المتكلم والاشارة فى اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق فى الحرف بمنزلة هذه الضمائم كذا فى بعض الحواشى ولا ان يدل عليه على صيغة المجهول والمراد منه المعنى اللغوى اى لا يمكن ان يكون المعنى الحرفى مدلولا عليه بذكر الحرف عند السامع الا بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه اى بذكر اللفظ الدال على المتعلق معه وهذا بحسب العادة للفهم بطريق السهولة والا يجوز فهم المعانى فى نفسها من القرائن والاحوال فان قلت ان المناسب ان يقول بعد هذا او هو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من قلت اكتفى بما ذكره من قوله وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لانه مفهوم منه فترك لطلب الاختصار والحاصل اى حاصل قوله فالابتداء مثلا الخ ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى فان قلت ان الحاصل خلاف المحصول فكيف يكون هذا الكلام حاصل الكلام الاول لان المحصول يدل على ان الابتداء امر واحد قد يلاحظه العقل قصدًا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وقد يلاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من والحاصل يفيد ان الابتداء الكلى مدلول اسمى وجزئياته مدلول حرفى ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلى قلت ان جزئيات الابتداء جزئيات اضافية لكونها حصصا لمفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حيث انه عرض لخصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلا وتلك الخصوصية والتقييد لا يصير جزئيا حقيقيا لاحتماله الوقوع على انحاء شتى والحصة هى الكلى باعتبار تقييده بخصوصية فصح ان الابتداء المطلق مدلول اسمى وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفى مع كونه جزئيا اضافيا له ايضًا وقيل[له] فى التطبيق بين الحاصل والمحصول انه لم يصرح بان الابتداء فى كلا القسمين واحد حقيقى بل قال ان الابتداء اذا لاحظه العقل قصدا الخ والظاهر ان الابتداء باختلاف هذه الملاحظة

له القائل مولانا عبد الحكيم السيالكوتى عليه الرحمة ١٢

له القائل الحافظ [illegible] عليه الرحمة ١٢

تختلف كلية وجزئية ايضا وذلك لان الابتداء الذي وضع له لفظة من اذا لاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وآلة لتعرف حالهما فهو معنى جزئي والمعنى الذي وضع لفظ الابتداء بازائه انما هو مطلق بغير النظر الى تلك الخصوصية فيكون معنى كليا بلا مرية فظهر ان تخالف الملاحظتين يوجب تخالف المعنيين كليا وجزئيا فصح ان يقال حاصل الكلام الاول ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة لانه لا يستعمل الا في الجزئيات وشمل هذا الاستعمال امارة الوضع فان قلت انه يجوز ان يكون من موضوعة للابتداء مطلقا الا ان الواضع شرط استعماله في جزئياته فلا يثبت وضعها له قلت انه يلزم ان يكون كلمة من مستعملة في المعاني المجازية مع ترك استعماله في المعنى الموضوع له فيلزم ان يكون مجازا لا حقيقة له والقول بذلك مما لا ضرورة يدعو اليه من حيث انها

حالات لمتعلقاتها الحالة هي النسبة وآلات لتعرف احوالها عطف تفسيري لقوله حالات واحوال المتعلقات هو كونها مبتدأ ومبتدأ منها قيل انه لا يجوز ان يكون لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات لان الجزئيات غير متناهية واجيب بان ذلك عند من قال بالوضع العام والموضوع له الخاص بان يوضع اللفظ بازاء الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي بوضع واحد لا باوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة لان المعتبر في الاشتراك تعدد الوضع ومن لم يعرف معنى الوضع العام وقع في حيص وبيص من الفرق بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة بان الواضع اشترط ذكر المتعلقات في الحروف ولم يشترط ذلك في تلك ويرد ان هذا الاشتراط مما لا فائدة فيه اصلا ولم يرد منهم نص في تلك الاشتراط بل يفهم ذلك من التزام ذكر تلك المتعلقات في الحروف وذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة الاضافة كذا في بعض الحواشي ثم اعلم ان قولنا سرت من البصرة الى الكوفة يدل على ان ابتداء المسافة التي وقع السير فيها البصرة وذلك تصور على نحو شتى لان البصرة تشتمل على بيوتات ويتصور الابتداء من بيوتات فكيف يكون معناها جزئيا وبالجملة المعتبر في كون المفهوم معنى حرفيا امران احدهما احتياجه في التعقل الى تعقل امر آخر وثانيهما كونه ملحوظا تبعا لا بالذات ومجرد الاول غير كاف لان العنوانات كذلك كقولنا كل رجل كذا فتامل واما كونه جزئيا حقيقيا فكلا كذا قيل وذلك المعنى الكلي

يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما

تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان تكون محكوما عليها وبها لان المحكوم عليه وبه لا بد ان يكونا ملحوظا قصدا وبالذات والحروف لما كانت روابط بين الاسماء والافعال فمعانيها تعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة ابنية عن الالتفات اليها قصدا لان النسب والتعلقات من حيث انها تعلقات بين الاطراف لا يمكن ملاحظتها قصدا وما يعبر بها من الابتداء والانتهاء والظرفية والتعليل والتاكيد والتقرير والاستفهام فهي من لوازم تلك المعاني اذ لا بد في كل واحد منها ان يكون ملحوظا قصدا دليل لعدم كون الجزئيات محكوما عليها وبها والحاصل ان النسبة لا بد ان يكون بين المحكوم عليه وبه فلا بد ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا وبالذات معتبرا في النسبة بينهما ولما لم يكن الجزئيات ملحوظة قصدا وبالذات فلا يصح ان تكون محكوما عليها وبها لتغير النسبة بينهما لم يمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره لا يقال ان النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم الفعل فلذا لا يقع معناه المطابقي محكوما عليه وبه لان المركب من المستقل وغيره غير مستقل فعلى هذا يلزم ان لا يقع شيء من الموضوع والمحمول بل المقدم والتالي والقضايا محكوما عليه وبه لوجود النسبة بينهما لانا نقول ان النسبة عند النحاة في الفعل بطريق التفصيل واشار اليه السيد السند قدس سره في حاشية المطول كذا في بعض الحواشي بل تلك الجزئيات لا تتعقل

الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا يعني كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد

بقولهم اي النحاة ان الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها والمراد بغيرها متعلقاتها ويكون المعنى في غيره انه معتبر لاجل غيره ملحوظا آلة لمعرفة غيره وبكونه في نفس الكلمة انه معتبر لاجل ذاته لا لغيره هذا آخر ما تيسر لي في هذا المقام بفضل الله الملك العلام ط

بسم الله الرحمن الرحيم

الديباجة في وجه التاليف وعدم التصدير بالحمد

الحمد لوليّه والصلوة على نبيّه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدّر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدّر به على سنتها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون تركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه او بدأ بتعريف

الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما
وقدم الكلمة على الكلام لكونها افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال
الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما
في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتهما بالجرح حيث قال
شعر جراحات السنان لها التيام + ولا يلتام ما جرح اللسان ، وهو الكلم بكسر اللام
جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث
لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب مؤول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء
للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس
واحد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة

تعريف الكلمة والكلام واللفظ

لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في
عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة
او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي
في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له
لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا عليه احكام
اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان
في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به

الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط
والعقود والنصب والاشارات غير داخلة فيه فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ
ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ
اخصر وضع الوضع تخصيص شئ بشئ بحيث متى اطلق او احس الشئ الاول فهم منه
الشئ الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا
اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم
ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في
محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد المعنى المعنى ما يقصد
بشئ فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى
اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده
عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا و
بقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله المعنى اذ
وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض
آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون
لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ
الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى

تعريف الوضع والمعنى وما يتعلق بهما

معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح مالا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح مالا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به

بيان وضع الضمائر وتعريف المفرد

عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما دل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يُعدّ لشدة الامتزاج لفظة واحدة واُعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علماً داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله علما خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري مما يُعدّ لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب لما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اُح اُح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما ان صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله

بيان استلزام الوضع الدلالة

بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنًى في نفسها بل على معنًى يحتاج في الدلالة
عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك
في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنًى في
نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء
والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما
سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي في جانب مقابل
للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما ستعرف والقسم الاول
وهو ما يدل على معنًى في نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه
بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعني الماضي والحال والاستقبال اي
حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان
لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل
على معنًى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم وهو ماخوذ من السمو وهو العلو
لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم
وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنًى في نفسها مقترن
باحد الازمنة الثلثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر
وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد

تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلثة

منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة
لاتدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى
في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخوته
بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم
بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران
فعلم لكل واحد منها معرّف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه فليس المراد
بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع وتبدّد المصنف حيث اشار الى حدودها
في ضمن دليل الحصر ثم نبّه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرّح بها فيما بعد بناءً على تفاوت
مراتب الطبائع

التنبيه على الحدود وتعريف الكلام

الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا و في اصطلاح النحاة
ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه
فالمتضمِّن اسم فاعل هو المجموع والمتضمَّن اسم مفعول كل واحدة من كلمتين فلا يلزم
اتحادهما بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى
والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة
تامة فقوله ما يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية والغير الكلامية وبقيد
تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات

الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت
خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم أو انشائية مثل اضرب ولا تضرب
فان كل واحد منها تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد
يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة
او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم أو قام ابوه أو قائم ابوه فان الاخبار
فيها مع انها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا
مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في
حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف رحمه الله ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما
بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين
أسندت احدهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة
عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة
وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فحينئذ يصدق
الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي
ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون الكلام عند المصنف
ايضا اخص من الجملة ولا يتأتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في

تفسير الاسناد وبيان النسبة بين الجملة والكلام

ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل
مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي من الاقسام
الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف
وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البين ان الكلام لا يحصل
بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او
اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي
الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود
فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو
يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم
الذي هو المنوي في ادعو وهو انا الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه
اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح
شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره
في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا
اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل
في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره
بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره

تحقيق الكلام في ضمن اثنين و تعريف الاسم

جمال الدين رحمه الله

كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصداً ملحوظاً في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو
مدرك تبعاً آلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً
وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظاً في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا
من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة
عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل
معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير
والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان يتعقل الا
بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه **والحاصل**
ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته
المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها
وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصداً ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية
ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح
ان تكون محكوما عليها وبها اذ لا بد في كل واحد منها ان يكون ملحوظا قصداً
ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تعقل
الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان
الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى

بيان الحاصل والمحصول على الوجه المعقول

في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى ولذا ذكر الضمير تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف رحمه الله هناك برجوعه الى المعنى

عدم اختلال حد الاسم بالاسماء اللازمة الاضافة

وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لكنها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله

غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اى غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة فى الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها امامنقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى او عن المصادر التى كانت فى الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشئ منها الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معانيها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا فى ضمنهما اذ لا يقدح فى الدلالة على احد معين الدلالة على ماسواه نعم يقدح فى ارادة المعين ارادة ماسواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن خواصه منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على ان ماذكره بعض منها وهى جمع خاصة وخاصة الشئ مايختص به ولا يوجد فى غيره وهى اما شاملة لجميع افراد ماهى خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص

اعتبار الوضع الاول فى الاقتران وعدمه

الاسم دخول اللام ای لام التعریف ولو قال دخول حرف التعریف لکان
شاملا للمیم فی مثل قوله علیه السلام لیس من امبر امصیام فی امسفر لکنه لم یتعرض له لعدم
شهرته وفی اختیاره اللام اشارة الی ان المختار عنده ما ذهب الیه سیبویه من ان
اداة التعریف هی اللام وحدها زیدت علیها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساکن
واما الخلیل فقد ذهب الی انها ال کهل والمبرد الی انها الهمزة المفتوحة وحدها زیدت
اللام للفرق بینها وبین همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعریف بالاسم
لانه لتعیین معنی مستقل بالمفهومیة یدل علیه اللفظ مطابقة والحرف لا یدل علی
المعنی المستقل والفعل یدل علیه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة لیست شاملة لجمیع افراد
الاسم فان حرف التعریف لا یدخل الضمائر واسماء الاشارة وغیرها کالموصولات و
کذلک سائر الخواص الخمس المذکورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول
الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر فی المجرور به لفظا وفی المجرور به تقدیرا کما فی الاضافة
المعنویة ودخول حرف الجر لفظا او تقدیرا اختص بالاسم لانه موضوع لافضاء معنی
الفعل الی الاسم فینبغی ان یدخل الاسم لیفضی معنی الفعل الیه واما الاضافة اللفظیة
فهی فرع للمعنویة فینبغی ان لا یخالف الاصل بان یختص بما یخالف ما یختص به الاصل اعنی
الفعل او یزید علیه بان یعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوین باقسامه الا تنوین
الترنم وسیجیئ فی آخر الکتاب ان شاء الله تعالی تعریفه وبیان اقسامه علی وجه یظهر

ذکر الخواص وبیان الاختلاف فی اللام

جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها

الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول او اللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي

الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا

وجه
اختصاص الاضافة
والاسناد

من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو وبكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا
يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف
الذي لم يشبه اى لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل
اى المبنى الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف
وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها للمبنى الاصل كما يجيء في بابه
ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة
المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت
فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا
فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام
عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب
في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال
لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب
ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به
احوال اواخر الكلمة في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع
منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة
اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم

تعريف المعرب ووجه العدول عن التعريف المشهور

ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره
فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف
اولا بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف
اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المص ره وحكمه اي
من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره
اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا
كان اعرابه بالحرف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه
بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بان
يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل
لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا
فان العامل في زيدا في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان
آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظ
آخره او تقديره او على المصدرية اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا
كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني
فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتي وفتيا وبفتي انقلبت الياء الفا فصار
الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه

ذكر حكم المعرب واثره المترتب عليه

لئلا ينتقض بمثل قولنا رايتُ احمدَ ومررتُ باحمدَ وقولنا رايتُ مسلمينَ ومررتُ بمسلمينَ مثنى او مجموعًا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف فى آخر احمد حقيقة بل حكمًا فان فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال فى التثنية والجمع فآخر المعرب فى هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكمًا لا حقيقةً فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا فى آخر المعرب ولا فى العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل مع عامله ابتداءً اذ لا يترتب عليه اختلاف الاعراب بل هناك حدوث الاعراب بدخول العامل قلتُ هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين فى الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكامًا كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضًا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة

تعريف الاعراب وكونه سببًا للاختلاف

الاعرابُ مَا اى حركةٌ او حرفٌ اِختلفَ آخرهُ اى آخر المعربِ من حيث هو معرب ذاتًا او صفةً بِهٖ اى بتلك الحركة او الحرف وحين يُراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد النقض بالعامل والمعنى المقتضى ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله فان المتبادر من السبب هو السبب القريب والعامل والمعنى المقتضى من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامى لانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم و بهذا القدر تم حد الاعراب جمعًا ومنعًا لكن المص اراد ان ينبّه على فائدة اختلاف وضع

الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه فكأنه اراد هذا المعنى حيث قال

ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني

وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق

بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف

على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل

عليه اي على المعرب متعلق بمعتورة على تضمينه مثل معنى الورود والاستيلاء يقال اعتوروا

الشئ وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحدة بعد واحدة على سبيل المناوبة

والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة

متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف

في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف

به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم

تدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون

الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني

المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة

الفساد سمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم

ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على

فائدة

وضع الاعراب وبيان معنى الاعتوار

الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة فی الحركات البنائية غالبا وفی الحركات الاعرابية علی قلة فالرفع حركة كان او حرفا علم الفاعلية ای علامة كون الشیء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية ای علامة كون الشیء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة ای علامة كون الشیء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم تحتج الی الحاق اليا المصدرية اليها كما فی الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف اليه لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطی الثقيل القليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطی الخفيف الكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم ای يحصل المعنی المقتضي ای معنی من المعانی المعتورة علی المعرب المقتضية للاعراب ففی جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنی الفاعلية فی زيد فجعل الرفع علامة لها وفی رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنی المفعولية فی زيد فجعل النصب علامة لها وفی مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنی الاضافة فی زيد فجعل الجر علامة لها

انواع الاعراب وتعريف العامل

فالمفرد المنصرف ای الاسم المفرد الذی لم يكن مثنی ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف ای الذی لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب فی هذين القسمين من الاسم علی الاصل من وجهين احدهما

ان الاصل فی الاعراب ان یکون بالحرکة والاعراب فیهما بالحرکة وثانیهما انه اذا کان الاعراب بالحرکة فالاصل
ان یکون بالحرکات الثلث فی الاحوال الثلث والاعراب فیهما بالحرکات الثلث فی الاحوال الثلث
فالاعراب فیهما بالضمة رفعًا ای حالة الرفع والفتحة نصبًا ای حالة النصب والکسرة جرًّا
ای حالة الجر فنصب قوله رفعًا ونصبًا وجرًّا علی الظرفیة بتقدیر مضاف ویحتمل النصب علی الحالیة او المصدریة
فالقسم الاول مثل جاءنی رجلٌ ورایت رجلًا ومررت برجلٍ والقسم الثانی مثل جاءنی طلبةٌ ورایت طلبةً
ومررت بطلبةٍ جمع المؤنث السالم وهو ما یکون بالالف والتاء واحترز به عن المکسر فانه قد علم
بالضمة رفعًا والکسرة نصبًا وجرًّا فان النصب فیه تابع للجر اجراءً للفرع علی وتیرة الاصل الذی هو
جمع المذکر السالم فان النصب فیه تابع للجر کما سیجیء ذکره مثل جاءتنی مسلماتٌ ورایت مسلماتٍ ومررت بمسلماتٍ
غیر المنصرف بالضمة رفعًا والفتحة نصبًا وجرًّا فالجر فیه تابع للنصب کما سنذکره نحو جاءنی احمدُ ورایت
احمدَ ومررت باحمدَ اخوک وابوک وحموکِ بکسر الکاف لان الحم قریب المرأة من جانب زوجها
فلا یضاف الا الیها وهنوک والهن الشیء المنکر الذی یستهجن ذکره کالعورة والصفات الذمیمة
والافعال القبیحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واویة وفوک وهو اجوف واوی لامه ہاء
اذ اصله فوه وذو مالٍ وهو لفیف مقرون بالواوین اذ اصله ذوو وانما قید ذو بالاسم الظاهر
دون الکاف لانه لایضاف الا الی اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعًا والالف
نصبًا والیاء جرًّا ولکن لا مطلقًا بل حال کونها مکبرة اذ مصغرها معربة بالحرکات نحو جاءنی اُخَیُّک
ورایت اُخَیَّک ومررت باُخَیِّک وموحدة اذ المثنی والمجموع منها معرب باعراب التثنیة والجمع وانما

بیان اعراب اقسام الاسم

لم يصرح بهذين القيدين اكتفاءً بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبّرة وموحّدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخٌ ورأيت اخاً ومررت باخٍ فينبغي ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكلها الى الكاف وانما جُعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسمًا وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب بها بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيدٍ ودمٍ فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة عند الاعراب

المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع **كلا مضافا** اي حال كون كلا وكلتا مضافا **الى مضمرٍ** وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك

وجه اعراب الاسماء الستة بالحروف

مولانا عبد الرحمن رحمه الله

اعراب المثنى والجمع وملحقاتهما

قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا الثاني جمع المذكر السالم والمراد به ما سمي اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا لكن يجمع بالواو والنون و ما الحق به وهو اولو جمع ذو لا عن لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها السبع وهي ثلثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعيين في الجموع بالواو رفعا والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفي آخرهما حرف يصلح للاعراب هو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركات ولما جعل اعرابهما بالحروف كان حروف الاعراب ثلثة مواعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو يضربان ضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة

وكثرة التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
النصب بالجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان
مواضعهما المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري اللذين اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق
ولما كان التقديري اقل اشار اليه اولاً ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقدير اي تقدير
الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع ظهوره في لفظه و
ذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب
بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف او
محذوفة بالتقاء الساكنين كعصاً بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة
وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم
بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او
مخالفة فما ذهب اليه البعض من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقاً اي
في الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديرياً في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في
جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او
في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية
ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلاً على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها سواء
كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاضٍ او غير محذوفة كالقاضي رفعاً وجراً اي في

تفصيل مواضع تعذر الاعراب

حالتی الرفع والجر لا فی حالة النصب لاستثقال الضمة والکسرة علی الیاء دون الفتحة ونحو مسلمیّ عطف علی قوله کقاضٍ یعنی تقدیر الاعراب للاستثقال قد یکون فی الاعراب بالحرکة وقد یکون فی الاعراب بالحرف نحو مسلمیّ بخلاف تقدیر الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحرکة رفعاً یعنی تقدیر الاعراب فی نحو مسلمیّ انما هو فی حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءنی مسلمیّ فان اصله مسلموی بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والیاء والسابق منهما ساکن فانقلبت الواو یاءً وادغمت الیاء فی الیاء وکسر ما قبل الیاء فلم یبق علامة الرفع التی هی الواو فی اللفظ فصار الاعراب فی حالة الرفع تقدیریاً بخلاف حالتی النصب والجر فان الادغام لا یخرج الیاء عن حقیقتها فان الیاء المدغمة ایضاً یاء وقد یکون الاعراب بالحروف تقدیریاً فی الاحوال الثلث فی مثل جاءنی ابو القوم ورایت ابا القوم ومررت بابی القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساکنین لم یبق الاعراب لفظاً بل صار تقدیریاً واللفظی ای الاعراب الملفوظ به فیما عداه ای فیما عدا ما ذکر مما تعذر فیه الاعراب او استثقل ولما ذکر فی تفصیل المعرب المنصرف وغیر المنصرف کان غیر المنصرف اقل من المنصرف ومعرفته بمعرفة المنصرف علی قیاس الاعراب التقدیری واللفظی عرف غیر المنصرف واکتفی بتعریفه فقال

غیر المنصرف

ما ای اسم معرب فیه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرائطهما فیه اثراً سیجیٔ ذکره من علل تسع او علة واحدة منها ای من تلک التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما ای مقام هاتین العلتین بان تؤثر وحدها تاثیرهما وهی ای العلل التسع مجموع ما فی هذین البیتین من الامور التسعة لا کل واحد حتی یقال لا یصح الحکم علی العلل التسع بکل واحد

تعداد اسباب منع الصرف

من هذه الامور وذلك المجموع شعر عدل و وصف وتأنيث ومعرفة + وعجمة ثم جمع

ثم تركيب + والعدول فى عطف بأتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون

زائدة من قبلها الف + ووزن فعل وهذا القول تقريب + فقوله زائدة منصوب على انه حال ذو المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعنى من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما فى وصف الزيادة وتقدم الالف عليها فى هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما فى وصف الركوب و تقدم اخيه عليه فى هذا الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبى لا تحقيقى اذ العلة فى الحقيقة اثنان منها لا واحد او القول بانها تسع تقريب لها الى الصواب لان فى عددها خلافا فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفى ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمى التانيث اللفظى والمعنوى وابراهيم مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعديكرب مثال للتركيب

وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة منها تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل وآخرهما اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا لوزنه الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او ازحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله شعر صبت علي مصائب لو انها * صبت على الايام صرن لياليا * واما الثاني فكقوله

بيان مشابهة غير منصرف بالفعل من حيث الفرعيتين

شعر اعِدْ ذكرَ نعمانٍ لنا اِنّ ذِكرَه ✤ هو المسكُ ما كرّرتَه يتضوّع ✤ فانه لو فتح نونُ نعمان من غير تنوين يستقيم الوزنُ ولكن يقع فيه زحافٌ يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضروريٍ فكيف تشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله شعر سلامٌ على خير الانام وسيدٍ ✤ حبيبِ اِلٰهِ العالمين محمدٍ ✤ بشيرٍ نذيرٍ هاشميٍ مكرمٍ ✤ عطوفٍ رؤوفٍ مَن يُسمّى باحمدٍ ✤ فانه لو قال باحمدَ بالفتح لايخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي اي الحرف الاخير في سائر الابيات الدالُ المكسورةُ او للتناسُبِ اي ويجوز صرفُ غير المنصرف ليحصُلَ التناسبُ بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسُبِ بين الكلمات اَمرٌ مهمٌّ عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثلُ سلاسلاً واَغلالاً حيثُ صُرِف سلاسلاً لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اَغلالاً فقوله سلاسلاً واغلالاً مثالُ المجموعِ غير المنصرف الذي صرف والمنصرفِ الذي صرف غير المنصرف لتناسبه وما يقومُ مقامهما اي العلة الواحدةُ التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدةٍ منهما مقام العلتين لتكرارهما احدهما الجمعُ البالغُ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كالكلاب واَساوِرَ واَناعيمَ او حكما كالجموعِ الموافقةِ لها في عدد الحروفِ والحركات والسكنات كمساجدَ ومصابيحَ وثانيهما التأنيث لكن لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الفا التأنيثِ المقصورةُ والممدودة اي كل واحدةٍ منهما كحُبلٰى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعًا لا تُفارقانها اصلاً فلا يقال في حبلٰى حبل ولا في حمراء حمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيثٍ آخر فصار التانيث مكررًا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب

انصراف غير المنصرف للضرورة او التناسب

اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمونث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي تقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيها اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على اقواس وانياب اخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل تعريفه هذا التميز لا باس بكونه اعم منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم

تعريف العدل وبيان جمعه ومنعه

تنبهوا للعدل فيما عدا اعم من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل لتحقيق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل لتحقيق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاء في القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر هو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب انهما والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيما وضعا له واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة آخر مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد

ضرورة الامرين لاعتبار العدل

الآخرين وجُمَع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كُتَع وبُتَع وبُصَع وقياس فعلاء مؤنث افعل ان كانت صفة ان تجمع على فُعْل كحمراء على حُمْر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء على صحارى او صحراوات فاصلها اما جُمْع او جماعى او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما لاو على انياب واقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعُمَر وكذلك زُفَر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدلا عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة واراد بها كل ما هو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وطمار فانهما مبنيتان وليس فيهما الا السببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبروا فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبروا فيها العدل لتحصيل سبب البناء اعتبروا فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على

بيان تحقق العدل في جُمَع

نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين مبنيّة فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف رح شرطه اي شرط الوصف في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه فلا تضره بان تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث

مشروطا بان يكون في الاصل

لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صُرف

لعدم اصالة الوصفية اربعٌ في قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة

الغلبة اسوَدُ وارقمُ حيث صار اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها

سواد وبياض وادهمُ حيث صار اسما للقيد من الحديد لما فيه من الدهمة اعني السواد فان

هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف ثم لم يهجر استعمالها

في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل

واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال

وضَعُفَ منعُ افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث ولذلك

منع اجدلٍ للصقر على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيلٍ للطائر اي الطائر

ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم

بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم

الصرفُ التانيثُ اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط له شرطه في سببية منع الصرف

العلمية اي علمية الاسم المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان

ولان العلمية وضع ثانٍ وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك

اي كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب

منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره

التفريع على الاشتراط المذكور في الوصف

اشتراط التانيث المعنوى باحد الامور الثلثة

اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى فى منع الصرف أحد الامور الثلثة الزيادة على الثلثة اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط فى وجوب تاثير التانيث المعنوى احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بتعقل احد الامور الثلثة عن الخفة التى من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوى اعنى احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما الطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه فى سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع فى حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى رجل منصرف لان التانيث الاصلى زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمى المعرفة اى التعريف

وجه اشتراط العلمية فى المعرفة والعجمة

لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اى شرط تاثيرها فى منع الصرف ان تكون علمية اى كون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون الياء مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة فى ضمنه على ان يكون الياء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهى كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها فى منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون علمية اى منسوبة الى العلم فى اللغة العجمية بان تكون متحققة فى ضمن العلم فى العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس سمى به احد رواة القراء لجودة قرائته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما فى العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم فى كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمى بمثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم علميته فى العجمة وشرطها الثانى احد الامرين تحرك الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة اى على ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين فنوح منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثانى فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى وهذا اختيار المص ان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوى فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر فى بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز

ان يُعتبر مع سكون الاوسط وان لايعتبر فان قلت قد اعتُبرت العجمة في ماه وجُور مع سكون الاوسط
فيما سبق فلِمَ لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط
احدهما فلا يلزم من اعتبارها للتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار
بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة
على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح و
لهذا قدم انصرافه مع انه يتفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لايخفى و
اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح
ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل و
من كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام
السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها
مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي الصيغة التي لاتجمع جمع التكسير مرة
اخرى ولهذا سُميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة
فاما جمع السلامة فانه لايغير الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما يُجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين
وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغة مصونة عن قبول التغير فيؤثر
بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤل اليه حالة
الوقف فلا يرد نحو فوارهة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات

التفريع على اشتراط الامور الثلثة في العجمة

كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيدخل في قوة جمعية ثم ولا حاجة الى
اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف
فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم ماسبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون
بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما كان بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال
لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة واما امثالها
مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر
علما للضبع هذا جواب سوال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما
ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هي شرط
للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع
غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر
بمعنى عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في
منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية
والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علمية غير موثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث
غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مونثا وانما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية
بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف
قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض في

وجه اشتراط الجمع بغيرها وعدم انصراف حضاجر

الاختلاف في انصراف سراويل وعدمه ووجه كل منهما

الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بجعلنا جر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم ينصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل محمل في منع الصرف على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف من قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء

متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءني جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار جواري بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري علمين شرطه العلمية ليامن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر

الاختلاف في نحو جوار وتعريف التركيب وشرطه

بها فی منع الصرف وان لایکون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الی الصرف الی حکمه
فکیف تؤثر فی المضاف الیه مایضاده اعنی منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة علی الاسناد
من قبیل المبنیات نحو تأبط شرا فانها باقیة فی حالة العلمیة علی ماکانت علیها قبل العلمیة فان التسمیة بها انما
هی لدلالتها علی قصة غریبة فلو تطرق الیها التغیر یمکن ان تفوت تلک الدلالة واذا کانت من قبیل
المبنیات فکیف یتصور فیها منع الصرف الذی هو من احکام المعربات فان قلت کان علی المصنف
ان یقول وان لایکون الجزء الثانی من المرکب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف لیخرج مثل سیبویه
نفطویه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمین قلنا کانه اکتفی فی ذلک بما ذکره فیما بعد انهما من قبیل المبنیات
واما الاعلام المشتملة علی الاسناد فلم یذکر بناءها اصلا فلذلک احتاج الی اخراجها مثل بعلبک
فانه علم البلدة مرکب من بعل هو اسم صنم وبک وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا
من غیر ان یقصد بینهما نسبة اضافیة او اسنادیة او عطفیة

الالف والنون من اسباب منع الصرف

الالف والنون المعدودتان من
اسباب منع الصرف تسمیان مزیدتین لانهما من الحروف الزوائد وتسمیان مضارعتین ایضا لمضارعتهما
لالفی التانیث فی منع دخول تاء التانیث علیهما وللنحاة خلاف فی ان سببیتهما لمنع الصرف
اما لکونهما زائدتین وفرعیتهما للمزید علیه واما لمشابهتهما لالفی التانیث والارجح هو القول الثانی ثم انهما
ان کانتا فی اسم یعنی به مایقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لایدل
علی ذات ما ملحوظ معها صفة من الصفات کرجل وفرس ویدل کاحمر وضارب ومضروب فالاول
یسمی اسما والثانی صفة فالمراد بالاسم المذکور ههنا هو هذا المعنی لا الاسم الشامل للاسم والصفة

فشرطه اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم فى امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او يمتنع دخول التاء فيتحقق شبهما بالفى التانيث كعمران او كانتا فى صفة فانتفاء فعلانة اى ان كان الالف والنون فى صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعنى امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفى التانيث على حالها ولذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفى التانيث على حالها ومن ثمه اى ومن اجل المخالفة فى الشرط اختلف فى رحمن فى انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف فى صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة

وزن الفعل

وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفى فى سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص فى اللغة العربية به اى بالفعل بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الماضى المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذر

اشتراط الالف والنون ومعنى وزن الفعل

لما وعثر لموضع خضم لرجل فعال نقلت الى الاسمية وانا نحو شمر اسما لصنع معروف وهو العندم

وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك لاختصاص

ومثل ضُرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل

وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل لم يذهب الى منع صرفه الا بعض

النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل واول ما كان على

وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة

حرف او حرف زائد في اول افعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل وما كان على وزنه

غير قابل للتاء لانه تخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال

غير قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذ سمي به فان لحوق

التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف

الاصلي الذي لاجله تمنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثمه اي ومن اجل

اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء

وانصرف يعمل لقبوله التاء المجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة

اي كل اسم غير منصرف تكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحضة او مع الشرطية

لسبب آخر احترز بذلك عما تجامع الف التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما

كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به

اشتراط وزن الفعل بان يكون في اوله زيادة

نحو هذا زيد ورايت زيدا آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن اوصف المشتهر صاحبه
به نحو قولهم لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تأتين اي ظهر عين بين اسباب
منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما اي السبب الذي
هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف
والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية الا العدل و
وزن الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل و
وزن الفعل فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر
وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة
ليس شيء منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معها اي لا يوجد شيء من الامرين
الدائرين مجموع هذين السببين ومن احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر غير المنصرف
الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط
فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذي هو العلمية بذاتها والسبب
الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف سببية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب او
على سبب واحد فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله
وهما متضادان ان اصمت بكسرتين علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه
امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه

العلمية لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه

والجواب ان هذا امر غير محقق بجواز ورود اصمت بكسر من ان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق فيها العدل
تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصلٍ
محققٍ لايكفي في اعتبار العدل المحقق بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة
عن ذلك الاصل وههنا لايقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية
والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله

مخالفة سيبويه الاخفش في مثل احمر اذا نكر

وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع
موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها
على ذلك في انصراف مثل احمر علما اذا نكر والمراد بمثل احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل
العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف
عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل
المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار
افعل سما وان كان معه من فلا ينصرف بلاخلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من
التفضيلية اعتبارا للصفة الاصلية اى انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية
الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها
وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
لما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها

وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم
مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من
الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما تتمة
من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية
واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل
لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر
ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا
فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اي سيبويه
من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل
وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية
لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية
فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت
الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة
والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع
صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم
واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن

جواب المصنف عن الزام الاخفش سيبويه بباب حاتم

وجميع الباب اى باب غير المنصرف باللام اى بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اى اضافته الى غيره ينجر اى يصير مجرورا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعنى اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احدهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرط السبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احدهما وان لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به المص غير المنصرف

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمال سبحلات اى ضخمات وكالايام الخاليات هو اى

المرفوعات

تحقيق المرفوع و تعريفه

مولانا عبد الرحمن رحمه الله تعالى

المرفوعات

تعريف المرفوع والاختلاف في ذكر افراده

المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اى اسم اشتمل على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يخص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو بحث مثلا عن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اى من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد او مشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اى ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اى الفعل او شبهه عليه اى على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر

المرجعات

تعريف الفاعل واصله ان يلي الفعل

ظرف نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما أسند الى الفاعل على جهة قيامه اي اسناداً واقعاً على طريقة قيام الفعل وشبهه به اي بالفاعل فطريق قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضُرِب زيد على صيغة المجهول و الاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف وأما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما أُسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك اسكان اللام في ضربتُ لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامَه زيدٌ لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامُه زيداً لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر شعر جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتم + جزاء الكلاب العاويات وقد فعل + واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي

بل الى المصدر الذی يدل عليه الفعل ای جزی رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما ای فی الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفی ضمن الامثلة والمفعول المتقدم ذكره فی ضمن الامثلة والقرينة ای الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يعهد ان يطلق على ما وضع بازاء شيئ انه قرينة عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب مستغنی عنه اذ القرينة شاملة له وهی اما لفظية نحو ضربت موسٰى حبلٰى او معنوية نحو اكل الكمثری يحيٰی او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله ای مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما فی صورتی التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه ای تقديم الفاعل على المفعول فی جميع هذه الصور اما فی صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس واما فی صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما فی صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فی صورتی التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد فی عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو فی زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدهما بالآخر لانقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطها بينهما فی صورتی التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد فی عمرو اذ الحصر انما هو فی ما يلی

المرفوعات

بيان مواضع تقديم الفاعل

الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ماضرب احد احدا الا عمرا زيدا فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل لانقلب المعنى قطعا او اذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ماضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله به بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غيره ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها لئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل لمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه حينئذ يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها والتقليل في

المرفوعات

مواضع تقديم المفعول وحذف الفعل

الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسوال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن
نهشل لِيُبْكَ على البناء للمفعول يزيدُ مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارعٌ اي عاجز
ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السوال المقدر وهو من يبكيه وأمّا على
رواية ليبك يزيدَ على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومةٍ متعلق بضارع
اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهير العجزة والاذلاء وآخر البيت
ومختبطٌ مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة
على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة
من اجل هلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة
وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل
قوله تعالى وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر
لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي
فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية
وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك
الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون
احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان
اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد

المرفوعات
حذف الفعل وجوبا

اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامها وهذا الحذف جائز لقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك وانما قدرت الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة فعلية واذا

تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا او بكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا اى اسما ظاهرا واقعا بعدهما اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول او مستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد منه لفساد المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف واما على مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع

المرفوعات

حذف الفاعل والمفعول وتنازع الفعلين

المرفوعات
تنازع الفعلين في الفاعلية والمفعولية

عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين تخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني حصل مثال للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا و غير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين

الرفوعات
تنازع الفعلين واضمار الفاعل

وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اى على موافقته افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شئ مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اى اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرماني الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور وقيل روى عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ورواية المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه اى وان لم يستغن عنه اظهرت اى المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولى باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في

الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل
الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني
ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا محذور فيه حينئذ لا حذف لفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب
المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون
الضمير حينئذ راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع
من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا
امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في حسبتهما و
اظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى
خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا اخذت المفعول
الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراده والا فالظاهر
انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا
مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل
الاول بقول امرئ القيس شعر ولو ان ما اسعى لادنى معيشة + كفاني ولم اطلب قليل
من المال + حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو

المرفوعات
تنازع الفعلين واضمار
الفاعل والمفعول

قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثانى نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الذى هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوى الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين وقال وقول امرئ القيس ÷ كفانى ولم اطلب قليل من المال ÷ ليس منه اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفانى ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعى لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافى لكل منهما وذلك لان لم تجعل مدخولها المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغى ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب العز والمجد كما دل عليه البيت المتاخر اعنى قوله شعر ولكنما اسعى لمجد مؤثل ÷ وقد يدرك المجد المؤثل امثالى ÷ وحينئذ يستقيم المعنى يعنى انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكنى اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى له

المرفوعات

مفعول ما لم يسم فاعله وشرطه

مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسته كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله فى حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فُعِل اے اے

الماضی المجهول او یفعل ای الی المضارع المجهول فیتناول مثل افتعل واستفعل ویفتعل ویستفعل وغیرها من الافعال المجهولة المزید فیها ولا یقع موقع الفاعل المفعول الثانی من مفعولی باب علمت لانه مسند الی المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل الیه لا یکون اسناده الا تاما لزم کونه مسندا و مسندا الیه معا مع کون کل من الاسنادین تاما بخلاف اعجبنی ضرب زید عمرا الان احد الاسنادین وهو اسناد المصدر غیر تام ولا المفعول الثالث من مفاعیل باب اعلمت اذ حکمه حکم المفعول الثانی من باب علمت فی کونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فیه مشعر بالعلیة فلو اسند الیه لفات النصب الاشعار بخلاف ما اذا کان مع اللام نحو ضرب للتادیب والمفعول معه کذلک ای کل من المفعول له والمفعول معه کذلک ای کالمفعول الثانی والثالث من باب علمت واعلمت فی انهما لا یقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا یجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التی اصلها العطف وهی دلیل الانفصال والفاعل کالجزء من الفعل ولا بدون الواو فانه لم یعرف حینئذ کونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به فی الکلام مع غیره من المفاعیل التی یجوز وقوعها موقع الفاعل تعین ای المفعول به له ای لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل فی توقف تعقل الفعل علیهما فان الضرب مثلا کما انه لا یمکن تعقله بلا ضارب کذلک لا یمکن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعیل فانها لیست بهذه الصفة تقول ضرب زید باقامة المفعول به مقام الفاعل یوم الجمعة ظرف زمان امام الامیر ظرف مکان ضربا

بیان المفعول له والمفعول معه

شديدًا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان
المصدر لايقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لافائدة فيه لدلالة الفعل عليه في حاره جاء
ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اى وان لم يوجد
في الكلام المفعول به فالجميع اى جميع ماسوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع
الفاعل والمفعول الاول من باب عطيت اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول
اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى
الثاني لانه عاط اى آخذ نحو أُعطي زيد درهمًا مع جواز أُعطي درهم زيدًا وذلك عند الامن
من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو أُعطي زيد عمرًا ومنها المبتدأ والخبر
وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في
فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ
هو الاسم لفظًا او تقديرًا ليتناول نحو ان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية
اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظي اصلًا واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظي كاسمي انّ وكانَ
وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرًا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندًا اليه
واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة
سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي
كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام

المرفوعات
تعريف المبتدأ وذكر قسميه

المرفوعات
جواز الامرين في المبتدأ

ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم
فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو
من باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعا لظاهر
او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن آلهتي يا ابراهيم
واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان
رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم
الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا
مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا
نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها
فاعلها سادا مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فهنا ثلث صور احدها
اقائمان الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها
اقائم الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد
ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في
مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب يداه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه
ليس باسم المسند به اي يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به

المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ او لك
ان تقول المراد المسند به الى المبتدأ او تجعل الباء في به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ
وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا
واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى
شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لما عند البصريين فاما عند غيرهم
فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الآخرون ان كل واحد من المبتدأ
والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ اي ينبغي
ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال
من احوالها والذات مقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ
التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر لفظا المتقدم رتبة
لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله
التاخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان
كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلب الاهم الكثير الوقوع في الكلام
انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك
النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل
قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر

المرفوعات
تعريف الخبر ونكارة المبتدأ

وحيث وُصِفَ بالمؤمن تخصّص بالصفة فجُعل مبتدأً وخيرٌ خبره ومثل قولك أرجلٌ في الدار ام امرأةٌ فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال أيٌّ من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كائنٌ فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجُعل رجلٌ مبتدأً وفي الدار خبره ومثل قولك ما احدٌ خيرٌ منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ ومثل قولهم شرٌّ اهرّ ذا نابٍ لتخصصه بما تخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهرّ ذا نابٍ الا شرٌّ وما تخصص به الفاعل قبل ذكره موصحة كونه محكوماً عليه بما له فانه اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجلٌ فهو في قوة رجلٍ موصوفٍ بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان الهرّ للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيراً كما اذا كان مجيء حبيبٍ مثلاً وقد يكون شراً كما اذا كان مجيء عدوٍّ والهرّ له بنباح غير معتادٍ يتشاءم به فيكون شراً لا خيراً فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شرٌّ لا خيرٌ اهرّ ذا نابٍ وعلى الثاني لا يصح فيقدّر وصفٌ حتى يصح القصر فيكون المعنى شرٌّ عظيمٌ لا حقيرٌ اهرّ ذا نابٍ وهذا مثلٌ يضرب لرجلٍ قويٍّ ادركه العجز في حادثةٍ ومثل قولك في الدار رجلٌ لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوفٌ بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصص بالصفة ومثل قولك سلامٌ عليك لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله سلّمتُ سلاماً عليك فحذف

المرفوعات

امثلة تخصيص المبتدأ

الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي تحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة او كون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين درهما والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا او مجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل

المرفوعات

كون الخبر جملة وبيان العائد

المرفوعات
موضع وجوب تقديم المبتدأ

هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاول انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم
ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا
كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام اى على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
فانه يجب حينئذ تقديمه حفظا للصدارة مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ماله
صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك ابوك خبره وهذا مذهب سيبويه و
ذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ
لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتدأ والخبر معرفتين متساويين في التعريف وغير متساويين
ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل
التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل مني
افضل منك رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى للمبتدأ احترازعما لا يكون فعلا له كما
في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد
قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا
واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل
قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل
الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون
بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون

الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا تبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر بتقديمه مصححا للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر تخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له بتبعيته يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ اذ في تاخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وفي الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ

المرفوعات
موضع وجوب تقديم الخبر

المرفوعات
تعدد الخبر ودخول الفاء فيه

والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد
عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه
الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف لا يعدان
يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لاخفاء به لا في الخبر ولا
في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال
الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى
الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه
المبتدأ الشرط في سببية للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخولها
فيه نظرا الى الخبر وتضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب
دخول الفاء فيه واما اذا لم تقصد علم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى
الشرط اما الاسم الموصول بفعل وظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية
مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان تكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل
ليتأكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او في حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف
او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا
مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما
مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه

لا قیمکم و مثل کل رجل یاتینی ہذا مثال للاسم الموصوف بفعل او کل رجل فی الدار
ہذا مثال للاسم الموصوف بظرف فلہ درہم واما مثال الاسم المضاف الی النکرة الموصوفة
باحدہما فقولک کل غلام رجل یاتینی او فی الدار فلہ درہم ولیت ولعل من الحروف المشبہة
بالفعل اذا دخلا علی المبتدأ الذی یصح دخول الفاء علی خبرہ مانعان عن دخولہ علیہ لان
صحة دخولہ علیہ انما کانت لمشابہة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء ولیت ولعل تزیلان تلک المشابہة
لانہما تخرجان الکلام من الخبریة الی الانشائیة والشرط والجزاء من قبیل الاخبار وذلک
المنع انما ہو بالاتفاق من النحاة فلا یقال لیت او لعل الذی یاتینی او فی الدار فلہ درہم
فان قیل باب کان وباب علمت ایضا مانعان بالاتفاق فما وجہ تخصیص لیت ولعل قیل
تخصیصہما ببیان الاتفاق انما ہو من بین الحروف المشبہة لا مطلقا ووجہ ذلک التخصیص
الاہتمام ببیان الاختلاف الواقع فیہا والحق بعضہم قیل ہو سیبویہ ان المکسورة بہما
ای بلیت ولعل فی المنع عن دخول الفاء علی الخبر والاصح انہا لا تمنع عنہ لانہا لا تخرج الکلام
عن الخبریة الی الانشائیة یؤیدہ قولہ تعالی ان الذین کفروا وماتوا وہم کفار فلن تقبل
توبتہم فان قیل قد الحق بعضہم ان المفتوحة ولکن بلیت ولعل فما وجہ تخصیص ان المکسورة
بالالحاق قیل بعضہم الذی الحق ان بہما ہو سیبویہ فاعتد بقولہ وذکرہ ولم یعتد بقول من سواہ فلم
یذکرہ مع ان کلا القولین لا یساعدہما القرآن وکلام الفصحاء فما یدل علی عدم منع ان المکسورة عن دخول
الفاء علی الخبر ما سبق وما یدل علی عدم منع ان المفتوحة ولکن عن دخول الفاء قولہ تعالی واعلموا انما

مواضع امتناع دخول الفاء فی الخبر

المرفوعات
حذف المبتدأ والخبر جوازا ووجوبا

غنمتم من شيءٍ فانّ لله خمسه، وقول الشاعر شعر: فوالله ما فارقتكم قالياً لكم ÷ ولكنّ ما يُقضى فسوف
يكون ÷ وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينةٍ لفظيةٍ او عقليةٍ جوازاً اي حذفاً جائزاً لا واجباً وقد يجب
حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمدُ لله اهلُ الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في
الاصل صفةً فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه
ايضاً عند من قال في نعم الرجلُ زيدٌ انّ تقديره هو زيد كقول المستهلّ اي المبتدأ المحذوف
جوازاً مثل المبتدأ المحذوف في قول المستهلّ المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال
واللهِ اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا
لان مقصود المستهل تعيين شيءٍ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه
كما يراه وانما اتى بالقسم جرياً على عادة المستهلين غالباً ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف
وقد يحذف الخبر جوازاً اي حذفاً جائزاً لقيام قرينة من غير اقامة شيءٍ مقامه مثل الخبر
المحذوف جوازاً في قولك خرجتُ فاذا السبعُ فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه
صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان والخبر المحذوف من
غير ساد مسده اي ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوباً
اي حذفاً واجباً فيما التزم اي في تركيبٍ التزم في موضعه اي موضع الخبر غيره
اي غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المص اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل
لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود

وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عامًا واما اذا كان خاصًا فلا يجب حذفه كما في قوله شعر ولولا الشعر بالعلماء يزري * لكنت اليوم اشعر من لبيد * هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الواقع بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرًا صورة او معنى وبعده حال وكان مع ذلك اسم تفضيل مضافًا الى ذلك المصدر وذلك مثل ذهابي راجلًا وضرب زيد قائمًا اذا كان زيد مفعولًا به ومثل ضربي زيدًا قائمًا او قائمين وان ضربت زيدًا قائمًا واكثر شربي السويق ملتوتًا واخطب ما يكون الامير قائمًا فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدًا حاصل اذا كان قائمًا فحذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان قائمًا ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائم مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدًا ملابسه قائمًا اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدًا ملابسي قائمًا اذا كانت عن الفاعل او لي ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدًا ملابس قائمًا ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائمًا زيد اي ضربته ثم حذف ملابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدًا مهديًا اي سر راشدًا

المرفوعات
مسئلة حذف خبر التزم في موضع
غيره

للعسه وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت هذا الحذف في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة ١٢

مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره اذا
زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شئ مسده
وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت
الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى
ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ
اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شئ بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل
وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على
الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم
وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان
لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد
ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله **خبر ان واخواتها**
اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي أن وكأن
ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما
شابهت الفعل المتعدي كما يجيئ عملت رفعا ونصبا مثله **هو** اي خبر ان واخواتها **المسند**
الى شئ آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي
لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف

المرفوعات
خبر ان واخواتها
وتعريفه

عليهما ورودها عليهما لا يراث اثر فيهما لفظا ومعنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان
زيد القوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى
بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء
هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد
بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم
مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ
اى حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا
ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا
علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من
ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان
يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك الا في
تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز
تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون
عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع
على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما
يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اى ليس امره

المرفوعات
امره كامر خبر المبتدأ الا
في تقديمه

١٣ التقديم في الاوقات كلها الا وقت كونه ظرفا ١٢ عبد الغفور

المرفوعات

تعریف خبر لا التی لنفی الجنس

کامر خبر المبتدأ فی تقدیمه الا اذا کان ظرفا فان حکمه اذًا حکمه فی جواز التقدیم اذا کان الاسم معرفة نحو قوله تعالی ان الینا ایابهم وفی وجوبه اذا کان الاسم نکرة نحو ان من البیان لسحرا وان من الشعر لحکمة وذلک لتوسعهم فی الظروف ما لا یتوسع فی غیرها خبر لا التی الکائنة لنفی الجنس ای لنفی صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفی القیام عن الرجل لا لنفی الرجل نفسه هو المسند الی شیء آخر بها اشارة الی خبر المبتدأ او خبر ان وکان وغیرها بعد دخولها ای بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت فی خبر ان فلا یرد نحو یضرب فی لا رجل یضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظریف وانما عدل عن المثال المشهور هو قولهم لا رجل فی الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل فی الدار صفة بخلاف ما ذکره لان غلام رجل معرب منصوب لا یجوز ارتفاع صفته علی ما هو الظاهر فیها ای فی الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظریف ولا حال لان الظرافة لا تتقید بالظرف ونحوه وانما اتی به لئلا یلزم الکذب بنفی ظرافة کل غلام رجل ولیکون مثالا لنوعی خبرها الظرف وغیره ویحذف خبر لا هذه حذفا کثیرا اذا کان الخبر عاما کالموجود والحاصل لدلالة النفی علیه نحو لا اله الا الله ای لا اله موجود الا الله وبنو تمیم لا یثبتونه ای لا یظهرون الخبر فی اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد انهم لا یثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقدیرا فیقولون معنی قولهم لا اهل ولا مال انتفی الاهل والمال فلا یحتاج الی تقدیر خبر وعلی التقدیرین یحملون ما یری خبرا فی مثل لا رجل قائم علی الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتین بلیس فی معنی النفی

والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا اتملان عمله هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد مثل ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل فضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانها تعمل في النكرة والمعرفة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اى عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر على الاصل مورد السماع نحو قوله شعر من صد عن نيرانها ✲ فانا ابن قيس لا براح ✲ اى لا براح لي ولا يجوز ان تكون لنفي الجنس لانها اذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اى من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل

المنصوبات
منه المفعول
المطلق

الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال
المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل
اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا
وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق
من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة
كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب واسما
فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع
على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى
الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في
قولك ضربته تاديبا فانه وان كان ما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل
وكذلك خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث
قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ
وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك
كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو
مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول
فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق

المنصوبات

تعريف المفعول المطلق وفوائد القيود فيه

للتاكيد ان لم يكن فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اى الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين و جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى مغاير اللفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبتها الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اى قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم

المنصوبات

اقسام المفعول المطلق و حذف فعله

المنصوبات

بيان حذف فعل المفعول المطلق

بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو في ما استعمل باللام نحو حمدا له
وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا
قياسيا يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من هذه
المواضع موضع ما وقع اي مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو
ما زيد يسير سيرا لا يجب حذفه بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد
معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما
قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا لا يكون منه وانما
وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير
شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم
لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما
في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير
البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها
على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للمبتدأ والى
ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى النفي
وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف
الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون

جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة مثل قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق و الغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار و على صاحبه اي صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع

المنصوبات
حذف فعل المفعول المطلق

المنصوبات
بيان مواضع المفعول المطلق

مضمونَ جملةٍ لا محتمل لها اى لهذه الجملة غيرُهٗ اى غير المفعول المطلق نحو لهٗ علىّ الفُ درهمٍ

اِعترافًا اى اعترفتُ اعترافًا فاعترافًا مصدر وقع مضمونَ جملة وهى لهٗ علىّ الفُ درهم لان

مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمّى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدًا لنفسه

اى لنفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرًا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع

مضمونَ جملةٍ لها اى لهذه الجملة محتمل غيرُهٗ اى غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقًا

اى اَحِقُّ حقًا من حقّ يحِقّ اذا ثبت ووجب فحقًا مصدرٌ وقع مضمونَ جملةٍ وهى قوله زيد

قائم ولها محتمل غيرُهٗ لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمّى هذا النوع

من المفعول المطلق تاكيدًا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه

من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعولٍ من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكِّد

اسمَ فاعلٍ من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيدٌ لاجل

غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر

ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنًّى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية

بل للتكرير والتكثير ولابد فى تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اى مثنًّى مضافًا الى

الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ اى رجعًا مكررًا كثيرًا

وفى جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذه القيد تكلّفٌ مثل لَبَّيْكَ اصله اُلِبُّ

لك اِلبابَيْنِ اى اُقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكانى اقامةً كثيرةً متتاليةً

المنصوبات
المفعول به وتعريفه وحكمه

فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورُدّ الى الثلاثى بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لَبَّ بالمكان بمعنى اَلَبَّ فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سَعْدَيْكَ اى اُسْعِدُكَ اِسعادًا بعد اسعادٍ بمعنى اُعِيْنُكَ الا انّ سَعَدَ يتعدّى بنفسه بخلاف اَلَبّ فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع عليه فعلُ الفاعلِ ولم يذكر الاسم اكتفاءً بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلّقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون فى ضربت زيدًا اِنّ الضرب واقع على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد انّ المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال فى واحد منها انّ الفعل واقع عليه بل فيه اَوْ له اَوْ معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عينُ فعله والمراد بفعل الفاعل فعلٌ اُعتبر اسنادُه الى ما هو فاعل حقيقةً او حكمًا فخرج به مثل زيد فى ضُرِبَ زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسنادُه الى فاعله ولا يشكل بمثل اُعطى زيدٌ درهمًا فانه يصدق على درهمًا انه وقع عليه فعلُ الفاعل الحكمى المعتبر اسنادُ الفعل اليه فان مفعولَ ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربتُ زيدًا فان زيدًا قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر فعلٌ اُعتبر اسنادُه الى الفاعل الذى هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدمًا ومتاخرًا اِمّا جوازًا مثل اَللّٰهَ اَعْبُدُ وَوَجْهَ الحبيبِ اَتَمَنّٰى واِمّا وجوبًا فيما تضمّن معنى الاستفهام

او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم تكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقديم لو قوعه في حيز ان نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطيت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا للتنبيه منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب

المنصوبات
تعريف المنادى وامثاله

المنصوبات

تعريف المنادى وبيان انتصابه

اقبالہ حکما على وجہ التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان تكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان تكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه يا واخواتها اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزأى الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزأى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند ابى علي احد جزأيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اى المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواها

على ما يُرفع به اي على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام

إن كان اي المنادى مفردًا اي لا يكون مضافًا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظًا ومعنًى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادًا وتعريفًا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظًا ومعنًى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيدُ ويا رجلُ مثالان لما هو مبني على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام تدخله وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء مثل يا لَزيدٍ وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا لَلقوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث لم يُعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تُفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لَزيدٍ ولِعمرٍو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان

المنصوبات
بناء المنادى على الرفع وخفضه

مجرورة واذا دخلت على المضمر فهي مفتوحة فلما كان المستغاث موضع الكاف في ذلك فتحت اللام فيه ويمكن اجازة هذا الوجه ليستبع لام المستغاث ... قوله فان عطفت ...

المنصوب

بناء المنادی علی الفتح ونصبه

عطفت مع یا فلا بد من فتح لام المعطوف ایضاً نحو یا لزید و یا لعمرو وانما اُعرب المنادی بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه کانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب علی ما هو الاصل فیه قیل قد تخفض المنادی بلامی التعجب والتهدید ایضاً فلام التعجب نحو یا للماء و یا للدواهی و لام التهدید نحو یا لزید لاقتلنک فلم اهمل المص ذکرهما وکیف یصدق قوله فیما بعده وینصب ما سواهما کلیاً واجیب بان کلا من هاتین اللامین لام الاستغاثة کان المهدد اسم فاعل یستغیث بالمهدد واسم مفعول لیحضر فینتقم منه ویستریح من الم خصومته وکان المتعجب یستغیث بالمتعجب منه لیحضر فیقضی منه العجب ویتخلص منه واجیب عن لام التعجب بوجه آخر ذکره المصنف فی الایضاح وهو ان المنادی فی قولهم یا للماء و یا للدواهی لیس الماء ولا الدواهی وانما المراد یا قوم او یا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهی ولا یخفی علیک ان القول بحذف المنادی علی تقدیر کسر اللام ظاهر واما علی تقدیر فتحها فمشکل لانتفاء ما یقتضی فتحها حینئذ کما هو الظاهر مما سبق ویفتح ای یبنی المنادی علی الفتح لالحاق الفها ای الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فیه حینئذ لان اللام یقتضی الجر والالف الفتح فبین اثریهما تناف فلا یحسن الجمع بینهما مثل یا زیداه بالحاق الهاء به للوقف وینصب ما سواهما ای ما سوی المنادی المفرد المعرفة والمنادی المستغاث مع اللام او الالف لفظاً بالمفعولیة او تقدیراً ان کان معرباً قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهی المفعولیة متحققة

الکاف مع عدم مشابهته له فی الافراد والمغیرة ای البناء اصل

فيه ما غيّره مُغيّرٌ عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لايكون مفردًا بان يكون مضافًا او شبه مضاف واما ما يكون مفردًا ولكن لايكون معرفةً واما ما لايكون مفردًا ولا معرفةً فالقسم الاول وهو ما لايكون مفردًا لكونه مضافًا مثل يا عبدَ اللّٰهِ والقسم الثاني وهو ما لايكون مفردًا لكونه شبه مضافٍ مثل يا طالعًا جبلًا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردًا ولكن لايكون معرفةً مثل يا رجلًا مقولًا لغيرِ معيّنٍ اي لرجلٍ غيرِ معينٍ وهذا توقيتٌ لنصبٍ جلًا لا تقييدٌ له لانه منصوبٌ لا محالة المعين والقسم الرابع وهو ما لايكون مفردًا ولا معرفةً مثل يا حسنًا وجهُهُ ظريفًا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالًا اذ حيث اتضح انتفاء كلٍ من القيدين بمثالٍ سهل تصور انتفائهما معًا فلا حاجة الى ايراد مثالٍ له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعًا جبلًا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين وغير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضًا فلا حاجة الى ايراد مثالٍ له على حدة وتوابع المنادى المبنيّ على ما يرفع

المفردة حقيقةً او حكمًا انما قيد المنادى بكونه مبنيًا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيدا وعمرَ الا وعمرٌ ولان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردةً لا حقيقةً ولا حكمًا كانت مضافةً بالاضافة المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقةً بان لا تكون مضافةً معنويةً ولا لفظيةً ولا شبه مضافٍ او حكمًا بان تكون مضافةً لفظيةً او شبيهةً بالمضاف فانها لما انتفت فيها الاضافة المعنوية كانت في حكم المفردة لتدخل

المنصوب
حكم توابع المنادى
المبني

فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لابد في بعضها من قيد فصّل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرّح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله لان حق تابع المنادى المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية مثل يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا

المنصوبات

حكم توابع المنادى المبني

فصارت رفعًا وابو عمرو بن العلاء النحوى القارى المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لايكون منادى مستقلاً فله حكم الطبيعة وتابع المبنى تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اى كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه فكالخليل اى فابو العباس مثل الخليل فى اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلاً بنزع اللام عنه والا اى وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن فى جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابى عمرو اى فابو العباس مثل ابى عمرو فى اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلاً والمضافة عطف على المفردة اى توابع المنادى المبنى على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لايباشرها مثل يا تيم كلهم فى التاكيد ويا زيد ذا المال فى الصفة ويا رجل ابا عبد الله فى عطف البيان ولا يجئ المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافًا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اى غير المعطوف الذى ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغيره المعطوف الذى لايمتنع دخول يا عليه حكمه اى حكم كل واحد منهما حكم المنادى المستقل الذى باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطية لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل فى الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرًا فيه مطلقًا اى حال كون

المنصوبات
فى المضاف والبدل والمعطوف
غير ما ذكر

الى ان قوله مطلقا منصوب على الظرفية اى زمانا مطلقا [illegible] عبد الرحمن رحمه الله تعالى

كلٍ واحدٍ منهما مطلقًا في هذا الحكم غيرِ مقيدٍ بحالٍ من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيدُ عمرُو ويا زيدُ اخا عمروٍ ويا زيدُ طالعًا جبلًا ويا زيدُ رجلًا صالحًا والمعطوف مثل يا زيدُ وعمرُو ويا زيدُ واخا عمروٍ ويا زيدُ وطالعًا جبلًا ويا زيدُ ورجلًا صالحًا والعلم اي العلم المنادي المبني على الضم اما كونه منادًى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيًا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحة المبني عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابنٍ مجردٍ عن التاء او ملحوقٍ بها اعني ابنة بلا تخلّلِ واسطةٍ بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيدُ الظريفُ ابنَ عمروٍ ومضافًا اي حال كون ذلك الابن مضافًا الى علمٍ آخرَ فكل علمٍ يكون كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركته الاصلية لكونه مفعولًا به واذا نودي المعرّف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلًا يا ايها الرجل بتوسط اي مع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزًا عن اجتماع آلتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معًا والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلًا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلًا هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه لتكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا

المنصوب

حكم العلم الموصوف بابن

المنصوبات
تجویز اجتماع حرف النداء مع اللام

بمنزلة المستثنیٰ عن قاعدة جواز الوجہین فی صفة المنادی ولہذا لم یذکرہ ہناک ای المخرج صفة الاسم المبہم عن تلک القاعدة وتوابعہ بالجر عطف علی الرجل ای والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو یا ایہا الرجلُ الظریفُ ویا ایہا الرجلُ ذو المال لانہا توابع منادی معرب وجواز الوجہین انما یکون فی توابع المنادی المبنی وقالوا بناءً علی قاعدة تجویز اجتماع حرف النداء مع اللام وہی اجتماع امرین احدہما کون اللام عوضًا عن محذوف وثانیہما لزومہما للکلمة یا اللہ لان اصلہ الالٰہ فحذفت الہمزة وعوضت اللام عنہا ولزمت الکلمة فلا یقال فی سعة الکلام لاہ ولما لم یجتمع ہذان الامران فی موضع آخر اختص ہذا الاسم بذلک الجواز ولہذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان کانت اللام لازمة فیہ لکن لیست عوضًا عن محذوف واما الناس وان کانت اللام فیہ عوضًا عن الہمزة لان اصلہ الاناس لکن لیست لازمة للکلمة لانہ یقال ناس فی سعة الکلام فلا یجوز ان یقال یا النجم ویا الناس ولعدم جریان ہذہ القاعدة فی التی فی قولہ شعر من اجلک یا التی تیمت قلبی + وانت بخیلة بالوصل عنی + لان لامہا لیست عوضًا عن محذوف وان کانت لازمة للکلمة حکموا علیہ بالشذوذ و فی الغلامان فی قولہم ع فیا الغلامان اللذان فرّا + لانتفاء الامرین کلیہما حکموا بانہ اشذ شذوذًا ولک ای وجاز لک فی مثل یا تیمَ تیمَ عدیٍ ای فی ترکیب تکرر فیہ المنادی المفرد المعرفة صورة وولی الثانی اسم مجرور بالاضافة فی الاول الضم والنصب وفی الثانی النصب فحسب اما الضم

في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي
المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه
او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز الفتح
مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا لنصب الثاني
كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام
البيت * يا تيم تيم عدي لا ابا لكم * لا يلقينكم في سوءة عمر * والبيت لجرير حين اراد
عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة
اي مكروه من قبلي لتعني مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه
وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة
اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان
الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد
الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف
الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء
والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم
لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها
لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا

المنصوبات
جواز الوجهين فيما كرر
المنادى

فی المنادی یا غلامَ بالفتح اکتفاءً بالفتحة عن الالف ویکون المنادی المضاف الی یاء المتکلم
بالهاء فی هذه الوجوه کلها وقفًا ای فی حالة الوقف تقول یا غلامیَهْ ویا غلامِیَه ویا غلامَهْ و
یا غلاماه فرقًا بین الوقف والوصل وقالوا ای العرب فی محاوراتهم یا ابی ویا اُمّی علی
الوجوه الاربعة کسائر ما اضیف الی یاء المتکلم مع وجوه اُخر زائدة علیها لکثرة استعمال ندائهما
فی کلامهم کما اشار الیها بقوله ویا اَبَتِ ویا اُمَّتِ ای قالوا یا ابتِ ویا اُمّتِ ایضًا بابدال
الیاء بالتاء فتحًا وکسرًا ای حال کون التاء مفتوحةً علی وفق حرکة الیاء او مکسورةً لمناسبة
الیاء وقد جاء الضم ایضًا نحو یا اَبَتُ ویا اُمَّتُ لاجرائه مجری المفرد المعرفة ولم یذکره للقلة
وقالوا یا ابتا ویا امّتا بالالف بعد التاء جمعًا بین العوضین دون الیاء فما قالوا یا ابتی
ویا امّتی احترازًا عن الجمع بین العوض والمعوض عنه فانه غیر جائز وقالوا یا ابنَ اُمَّ
ویا ابنَ عَمَّ خاصةً هذا الاختصاص بالنظر الی الاُمّ والعمّ ای لا یقال یا ابنَ اخِ ویا ابنَ
خالِ بل یقال یا ابنَ اخی ویا ابنَ خالی لا بالنظر الی الابن ایضًا فانهم یقولون یا بنتَ
اُمَّ ویا بنتَ عَمَّ علی الوجوه الاربعة مثلُ بابِ یا غلامی فقالوا یا ابنَ اُمّی ویا ابنَ عمّی بفتح
الیاء وسکونها ویا ابنَ اُمِّ ویا ابنَ عمِّ بحذف الیاء والاکتفاء بالکسرة ویا ابنَ اُمّا ویا ابنَ عمّا
بابدال الیاء الفًا وقالوا بزیادة وجهٍ آخر شذّ فی المضاف الی یاء المتکلم یا ابنَ اُمَّ ویا
ابنَ عَمَّ بحذف الالف والاکتفاء بالفتحة لکثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعیف ولمّا
کان من خصائص النداء الترخیم شرع فی بیانه فقال وترخیم المنادی جائز ای

الوجوه الاربعة فی الاب والام المنصوبة

تعريف ترخيم المنادى وشرائطه الاربعة

واقع فی سعة الکلام من غیر ضرورة شعریة دعت الیه فان دعت الیه ضرورة فبالطریق الاولی وهو فی غیره ای غیر المنادی واقع ضرورة ای لضرورة شعریة داعیة الیه لا فی سعة الکلام وهو ای ترخیم المنادی حذف فی آخره ای آخر المنادی تخفیفا ای لمجرد التخفیف لا لعلة اخری مفضیة الی الحذف المستلزم للتخفیف فعلی هذا یکون ذلک التعریف مخصوصا بترخیم المنادی ویعلم منه ترخیم غیر المنادی بالمقایسة ویمکن حمله علی تعریف الترخیم مطلقا بارجاع الضمیر المرفوع الی الترخیم مطلقا والضمیر المجرور الی الاسم وشرطه ای شرط ترخیم المنادی علی التقدیر الاول او شرط الترخیم اذا کان واقعا فی المنادی علی التقدیر الثانی امور اربعة ثلثة منها عدمیة وهی ان لا یکون مضافا حقیقة او حکما فدخل فیه المشبه بالمضاف ایضا اذ لا یمکن الحذف من الاول لانه لیس آخر اجزاء المنادی نظرا الی المعنی ولا من الثانی لانه لیس آخر اجزائه نظرا الی اللفظ فامتنع الترخیم فیهما بالکلیة وان لا یکون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فیه من النصب او البناء فلم یرد علیه الترخیم الذی هو من خصائص المنادی ولا مفتوحا بزیادة الالف لان الزیادة تنافی الحذف ولم یذکر المندوب لانه غیر داخل فی المنادی عنده وما وقع فی بعض النسخ فکانه من تصرف الناسخین مع ان وجه اشتراطه عند دخوله فی المنادی ظاهر وهو ان الاغلب فیه زیادة الالف فی آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا یناسبه الترخیم للتخفیف وان لا یکون جملة لان الجملة محکیة بحالها فلا تغیر والشرط الرابع احد الامرین

الوجودين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته تاسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره اى آخر المنادى زيادتان كانتا في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخير كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار ومروان او كان في آخره حرف صحيح اى صحيح اصلى لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمى ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اى الف او واو او ياء

المنصوبات
فى كمية المحذوف واذا كان فى آخر المنادى زيادتان

ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها
فيخرج منه نحو مختار فانه لايحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي الحال ان يا في آخره حرف صحيح
قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه
عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم ياخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان
نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا
اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا
معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة
الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا ويعلم من
بيان شرط الترخيم انه لايكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم
الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث في
كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة
فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر
نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى
الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله
على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي
يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد

المنصوبات
كمية المحذوف اذا كان اكثر من اربعة

للتعليل اى يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسمًا برأسه كانه لم يحذف منه شئ فيكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حارُ بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمى لانه لما جعل ثمو اسمًا برأسه صارت الواو طرفًا بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياءً وكسر ما قبلها كادلٍ فى ادلوٍ ويا كرا لانه لما جعل كرو اسمًا برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا يعنى العرب صيغة النداء يعنى يا خاصة فى المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها فى غير المنادى والمندوب فى اللغة ميت يبكى عليه احد ويعدّ محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه فى البكاء ويشاركوه فى التفجع وفى الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودًا او عدمًا بيا او وا فالمتفجع عليه عدمًا ما يتفجع على عدمه كالميت الذى يبكى عليه النادب والمتفجع عليه وجودًا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدمًا كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل لقسمى المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه ويا ويلاه واختص المندوب بوا امتيازًا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اى حكم المندوب فى الاعراب والبناء حكم المنادى اى مثل حكمه يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردًا معرفة يضم واذا كان مضافًا او شبيهًا به ينصب

المنصوبات
حكم المندوب فى الاعراب والبناء

زيادة الالف والهاء في آخر المندوب

ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى ليرد عليه انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف في آخره اى آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره مددت الى حرف مد مجانس لحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب و اذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصله الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اى الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذى اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وازيداه الطويل لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جئ به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المومنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو

المنصوبات
جواز حذف حرف النداء

زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلاً ضاع له
قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء
الا اذا كان مقارناً مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء
كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلاً لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم
يسبق الذهن الى انه منادى والاسم الاشارة اى والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام
والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه
فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل
عن حرف النداء كلفظة الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير
بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اى يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام
نحو ايها الرجل اى يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اى
يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف
الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسناً احسن الي
واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في
اصبح ليل اى صر صبحاً يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذاً
قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اى يا مخنوق قاله شخص وقع في الليل
على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس

شذوذًا في أطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذ ان حذف حرف النداء من اسم الجنس
وترخيم غير العلم قيل هي رقية تصيدون بها الكروان ويقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة
في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى ان النعامة الذي هو اكبر منك قد اصطيد
وحمل الى القرى فلا تخلي ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازا نحو الا يا
اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع
دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان
ان حينئذ ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب

المنصوب ما اضمر عامله على شريطة التفسير

الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول
اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد
واضافتها الى التفسير بيانية اي ما اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما
بعده وانما وجب حذفه حينئذ احترازا عن الجمع بين المفسَّر والمفسِّر وهو اي ما اضمر عامله
على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا يريد به ان
يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل وشبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا
عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل وشبهه عنه اي عن العمل
في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم
او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل وشبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم

او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع

ذلك الاشتغال عليه اى على ذلك الاسم هو اى احد الامرين الفعل وشبهه بعينه او

مناسبه اى ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اى لنصب احد هذين الامرين الاسم

بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد

الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع عن عمل ضربته فى

زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع عن

ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان فى نحو زيدا كنت اياه وههنا صور اربع احدها

اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط

ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب

الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط

الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير

باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن فى ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق

كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه

وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف

فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال

المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم وزيدا حبست عليه

المنصوبات
فوائد القيود فى تعريف
ما اضمر الخ

مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء تلزمه ملابسة المحبوس عليه منصوب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني ان الفعل المفسر الناصب لزيدا في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدا لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم ترجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من تلك القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي اقوى لانها لا تقع بعدها غالبا الا المبتدا بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه

المنصوبات

احكام الاسم الواقع في مظان الاضمار

كثير الوقوع فى كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضى وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقعة على الاسم المذكور للمفاجأة فى كونها من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجأة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع فى بحث الظروف من ان اذا للمفاجأة تلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبته وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب فى الاسم المذكور بالعطف اى بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اى لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها فى كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفى يعنى ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هى عاملة فى المضارع ولا يقدر شمولها لضعفها فى العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع فى اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد فى الاصل فلا يكفى فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة فى الزمان نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة فى المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفى ما قبل الامر والنهى يعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهى

المنصوبات
اذا المفاجأة واذا الشرطية وحكمهما

المنصوبات

اختیار النصب عند خوف لبس المفسر

مثل زیداً اضربه وزیداً لا تضربه وانما اختیر فی هذه المواضع ای ما بعد حرف الاستفهام والنفی
واذا الشرطیة وحیث وما قبل الامر والنهی النصب فی الاسم المذکور اذ هی ای هذه المواضع
مواقع الفعل ای مواضع وقوع الفعل فیها اکثر فاذا نصب الاسم المذکور وقع فیها الفعل
تقدیراً والا فلا وکذلک یختار النصب فی الاسم المذکور عند خوف لبس المفسر ای التباس
ما هو مفسر فی حال النصب لکن لا من حیث هو مفسر فی هذه الحالة بل من حیث هو خبر فی
حال الرفع بالصفة فلا یعلم انه خبر عن الاسم المذکور فی حال الرفع مع موافقته للمعنی
المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنی المقصود فالالتباس انما هو بین خبریة ذات ما هو مفسر
علی تقدیر النصب وصفیته لا بینه بوصف التفسیر وبین الصفة فان الترکیب لا یحتملهما معاً
مثل قوله تعالی اِنّا کُلَّ شَیْءٍ خَلَقْنٰهُ بِقَدَرٍ بنصب کلّ علی الاضمار بشریطة التفسیر ولو
رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبراً له کان موافقاً للنصب فی اداء المقصود لکن خیف لبسه
بالصفة لاحتمال کون قوله تعالی خلقناه صفة لشیء وقوله بقدر خبراً له وهو خلاف المقصود
فان المقصود الحکم علی کل شیء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحکم علی کل شیءٍ مخلوقٍ لنا انه بقدر
فانه یوهم کون بعض الاشیاء الموجودة غیر مخلوقة لله تعالی کما هو مذهب المعتزلة فی الافعال
الاختیاریة للعباد ویستوی الامران ای الرفع والنصب فللمتکلم ان یختار کل واحد منهما
بلا تفاوت فی مثل زیدٌ قام وعمراً اکرمته ای عنده او فی داره ونحو ذلک والا لیصح
العطف علی الصغری لعدم الضمیر ای یستوی الامران فیما اذا عطفت الجملة التی وقع

المنصوبات

وجوب النصب بعد حرف الشرط

فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا ذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ولكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا نحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر

ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيد ايلابسه الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اى رفع زيد فى المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اى مثل زيد ذهب به قوله تعالى كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ اى فى صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شئ فى الزبر فقوله فى الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشئ مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شئ هو مفعول لهم كائن فى الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ لا ان كل شئ كائن فى صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شئ مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشئ والجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شئ هو مفعول لهم ثابت فى الزبر بحيث لا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى اَلزَّانِيَةُ وَالزَّانِيْ فَاجْلِدُوْا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا فى رواية

المنصوبات
وجوب الرفع بالابتداء

شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تحلوا الاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تحلوا الاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط الدالة على سببيته للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزها في ما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا تدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اى وان لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار حينئذ فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلابد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف الناصب للمفعول فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اى اسم عمل فيه النصب بالمفعولية

المنصوبات
اختلاف الفاء شرطية او سببية او زائدة

بتقدیر اتق تحذیرا ای حذر ذلک المعمول تحذیرا فیکون مفعولا مطلقا او ذکر تحذیرا
فیکون مفعولا له مما بعده ای ما بعد ذلک المعمول او ذکر المحذر منه مکررا علی صیغة
المجهول عطف علی حذر او ذکر المقدر فان قلت فعلی ہذا لابد من ضمیر فی المعطوف کما
فی المعطوف علیه قلنا نعم لکنه وضع فی المعطوف المظہر موضع المضمر اذ تقدیر الکلام او معمول
بتقدیر اتق ذکر مکررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمیر العائد الی المعمول اشعارا بانه محذر منه
لا محذر مثل ایاک والاسد وایاک وان تحذف ہذان مثالان لاول نوعی التحذیر
ومعناہما بعد نفسک من الاسد والاسد من نفسک وبعد نفسک عن حذف الارنب
وہو ضربہ بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسک وعلی التقدیرین المحذر منه ہو الاسد
والحذف فان المراد من تبعید الاسد او الحذف من نفسک تحذیر منہما لا تحذیرہما منہا
والطریق الطریق مثال لثانی نوعیه ای اتق الطریق الطریق ولا یخفی علیک ان
تقدیر اتق فی اول النوعین غیر صحیح لانه لا یقال اتقیت زیدا من الاسد فینبغی ان یقدر
فیه مثل بعد ونح وتقدیر بعد فی مثال النوع الثانی غیر مناسب لان المعنی علی الاتقاء
عن الطریق لا علی تبعیده فالصواب ان یقال بتقدیر بعد او اتق ونحوہما فیقدر مثل
بعد فی جمیع افراد النوع الاول وفی بعض افراد النوع الثانی مثل نفسک نفسک فان
المعنی علی بعد نفسک مما یوذیک کالاسد ونحوه ویقدر مثل اتق فی بعضہا کالمثال
المذکور قیل لفظ الاسد فی ایاک والاسد خارج عن النوعین فینبغی ان لا یکون تحذیرا

المنصوبات
مثال نوعی التحذیر ومعناہما

وليس كك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحد ودليل
ذكرها فيما بعد وتقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك
والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول في المثال الاخير
اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن
ان وان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من
وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد
شذوذا لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان وشائع كثير في غيرهما واما حذف العاطف
فلم يثبت الا نادرا

المنصوبات
تعريف المفعول فيه وفوائد القيود فيه

المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في
ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كك ومطابقة اذا كان العامل مصدرا فقوله ما فعل
فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما
فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم
الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت
يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم
الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اي المفعول فيه ما فعل
فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم
الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور

ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه و تمهيد البيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور بها مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه

المنصوبات
قسما المفعول فيه وشرط نصبه

المنصوب
حمل ما بعد دخلت على المكان
المبهم

اى على المبهم المنتشر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما
اى لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبهها عليه لان حكمه حكمها وفى بعض النسخ لابهامها كما
هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكثرته فى الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت و
ان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته فى الاستعمال لا لابهامه على الاصح اى على المذهب
الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله
بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد
تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول
فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه و
مما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان
شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى هى جزء من البلد فكما
يصح ان تقول ضربت زيدا فى الدار كذلك يصح ان تقول ضربته فى البلد وفعل الدخول
بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل فى البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول
دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت فيها
فلا تكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة
الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون فى

المنصوبات

تعريف المفعول له وفوائد القيود فيه

ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اى المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اى حدث مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اى الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما في ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويخرج نحو اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب قعدت قعود جبن ورد قول الزجاج

الحال ايضا منصوب على حدة من المنصوبات ١٢ عبد الرحمن

المنصوبات
شرط انتصاب المفعول له
تقدیر اللام

بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى ان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا اظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل بقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احتراز عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى اتحد فاعله وفاعل عامله احتراز عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارنا له اى للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت

عن الحرب جبنًا فان زمان الفعل اعنى القعود عن الحرب بعض زمان المفعول له اعنى الجبن ونحو شهدت الحرب ايقاعًا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنًا له فى الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدى بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شئ منها

المنصوبات

تعريف المفعول معه وفوائد القيود فيه

المفعول معه اى الذى فعل لمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبًا له فى صدور الفعل عنه او المفعول به فى وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول مالم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور فى المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا جريًا على ما هو عليه فى الاكثر واليه ذهب فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفى بعض الحواشى ان هذا الرأى شريف جدًا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل ع

وقد حيل بين العير والنزوان ✤ فان مفعول مالم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اى حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا يكون معناه الذى فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول مالم يسم فاعله ضميرًا راجعًا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو مذكور بعد الواو احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبته معمول فعل اللام متعلق بمذكور اى يكون ذكره بعد الواو ولاجل مصاحبته معمول فعل

المنصوبات

جواز العطف والنصب في المفعول معه

وافادته ايا ها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو مالك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعتها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة واعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل ومعناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا الوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اي وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف

بل امتنع تعيّن النصب حيث لاوجه سواه نحو مالك وزيدًا او ماشانك وعمرًا فانه امتنع

العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرًا

على الشان اذ السؤال عن شانهما لاعن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية

الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يماثله فمعنى ماشانك وزيدًا ما تصنع وزيدًا

ومعنى مالك وزيدًا ما تصنع وزيدًا ومعنى مالزيد وعمرٍو ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من

المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبيّن هيأة الفاعل والمفعول به اى من حيث

هو فاعل ومفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيأة يخرج ما يبيّن الذات كالتمييز وباضافتها الى

الفاعل والمفعول به يخرج ما يبين هيأة غير الفاعل والمفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العالم

اخوك وبقيد الحيثية تخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيأة الفاعل والمفعول به

مطلقا لامن حيث هو فاعل ومفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه

مثل ضرب زيد عمرًا راكبين لفظًا اى سواء كان الفاعل والمفعول الذى وقع الحال عنه

لفظًا اى لفظيا بان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه

من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكمًا او معنى

اى معنويا بان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى

الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول به اعم من ان يكون حقيقة

او حكمًا فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا

المنصوبات

تعريف الحال وفوائد القيود فيه

المنصوبات
فوائد القيود في تعريف الحال

المفعول المطلق مثل ضربتُ الضربَ شديدًا فانه بمعنى احدثتُ الضربَ شديدًا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلًا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ اِبْرَاهِيْمَ حَنِيْفًا وَاَنْ يَّاْكُلَ لَحْمَ اَخِيْهِ مَيْتًا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلًا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى اَنَّ دَابِرَ هٰؤُلَآءِ مَقْطُوْعٌ مُّصْبِحِيْنَ فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشئ اصله والدابر مفعول مالم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول مالم يسم فاعله ولو قرئ تَبَيَّنَ على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل او تُبَيَّنَ على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربتُ زيدًا قائمًا مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدًا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنًى خارجٍ عنه وهما ملفوظان حقيقةً وزيدٌ في الدار قائمًا مثال للفظي الملفوظ حكمًا فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنًى خارجٍ عنه

والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك
انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه وليصير
زيد مفعولا به لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام
المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل
الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل
او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه (اي من صيغته يعني) كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد
في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب
قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من
غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء
والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما
وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل
والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على
الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه
التعريف غالبا اي ليس اشتراط ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب
موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان موارد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون

المنصوبات
بيان عامل الحال وشرطه

ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا انقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا * وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ * البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين المرسل وما يريد اى ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اى ولم يمنعها عن العراك ولم يشفق اى ولم يخف على نغص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضهن في بعض او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده

المصنوبات وقوع ذي الحال معرفة في اكثر المواد

المنصوبات

وجوب تقديم الحال على صاحبها

ونحوه مثل فعلته جهدك متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة
وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وتنفرد
وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة
على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا
فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة
وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم تكن فيها
شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءني
رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصص النكرة
بتقديمها لانها في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا تلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت
رجلا راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم تلتبس طردا للباب ولا تتقدم اي
الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل
العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه
اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل وشبهه فعلى هذا معنى الكلام ان
الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا
كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف
الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار

المنصوبات

عدم تقديم الحال على ذي الحال المجرور

فامّا مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائماً زيد في الدار ولا قائماً في الدار زيدٌ اتفاقاً ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كانت مشابهة للظرف لما فيهما من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحالُ لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلاً في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلاً في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذٰلك لا تتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجروراً بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجروراً بالاضافة لم تتقدم الحالُ عليه اتفاقاً نحو جاءتني مجرّدةً عن الثياب ضاربةُ زيدٍ وذلك لان الحال تابع و فرع لذي الحال والمضافُ اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضاً وان كان مجروراً بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونُقل عن بعضهم الجواز استدلالاً بقوله تعالى وَمَآ اَرْسَلْنٰكَ اِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ولعلّ الفرقَ بين حرف الجر والاضافة ان حرفَ الجرِ مُعَدٍّ للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعضِ حروفه فاذا قلت ذهبتُ راكبةً بهندٍ فكانك قلتَ اذهبتُ راكبةً هنداً فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجروراً واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافةً حالاً عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي رسالةً كافةً وبعضهم بجعلها مصدراً كالكاذبة

المنصوبات — كون الحال مشتقا غير ضروري

والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيأة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيأة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فمع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا اصار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وبهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون

المنصوبات

تكون الحال جملة خبرية

المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلي بسرا اطيب منه رطبا و قد تكون اى الحال جملة لدلالتها على الهيأة كالمفردات فيصح ان تقع حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شئ ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اى الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاءني زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في الحال المؤكدة فلا تجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو

على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة
بالضمير وحده لمشابهته لفظا او معنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع
وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل
المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او باحدهما وحده
من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي
نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي
المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاءني زيد وقد
خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه
او جاءني زيد وما خرج عمرو ولابد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد
المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا على الماضي المثبت الواقع حالا ليدل بها على
قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه تجوزا لان المتبادر
من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلابد
من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة
ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه او
مقدرة منوية نحو قوله تعالى جاءوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت وهذا
بخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يؤول قوله تعالى

المنصوبات
لابد في كون الماضي حالا من لفظة قد

حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجيء حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى أيحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اي احقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين او من احققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت منها على يقين او اثبتها لك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر تحقق عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز بها عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب

المنصوب
وجوب حذف العامل في الحال المؤكدة

حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائماً بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل
شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل
فيها والا لكان عاملها مذكوراً فكيف يكون حذفه واجباً نحو الله شاهد قائماً بالقسط

التمييز ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم
التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شئ بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت
الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة
هو الثابت مطلقاً لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رأيت
عيناً جارية فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عيناً لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ
في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا
الرجل فان هذا مثلاً اما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي جزئي
منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ
من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام
الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان
في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام
فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام
الوضعي عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام

المنصوبات

تعريف التمييز وفوائد القيود فيه

المنصوبات

تقسيم التمييز الى مذكورة ومقدرة

المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف منٍّ فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمنٍّ ومنّين ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة صفتان للذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف منٍّ ونحو منوان سمنا

وكالكيل نحو قفيزانِ بُرًّا وكالذراع نحو ذراعٌ ثوبًا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زُبدًا

والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهمًا ورِطلٌ زيتًا وقفيزانِ بُرًّا وذراعٌ ثوبًا وعلى التمرة مثلها زُبدًا المراد بها المعدود والموزون والمكيل والمذروع والمقيس لا غير وانّما اقتصر المص على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطلٌ زيتًا او النون كما في منوان سمنًا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زُبدًا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيًا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلامًا تامًا فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلًّا فيفرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنًّى او مجموعًا ان كان اي التمييز جنسًا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردًا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان تقصد الانواع اى

بيان ما يتم به ناصب التمييز المنصوبات

ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضًا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردًا عليهما فلا بد من ان
يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب
زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع
اي يورد التميز على ما فوق الواحد جوازًا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي في
غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابًا ان كان اي المفرد المقدار
تامًا بتنوين او بنون التثنية والمعنى ان وجد التميز متلبسًا بتنوين المفرد او
بالنون التي للتثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى التميز جازت الاضافة اي اضافة
المفرد المقدار الى التميز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازًا شائعًا
كثيرًا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن
والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة
فلا تجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلئلا تلزم
اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشرك و
عشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس
في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين
رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضًا

المنصوبات

جواز اضافة التميز وعدمه

المنصوبات خفض التمييز وقسمه الثانى

الاعلى قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اى الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار اى ماليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدًا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تمييزًا والخفض اى خفض التمييز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالًا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لان الاصل فى المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثانى اى القسم الثانى من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة لكن لما كان الابهام فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرًا عليها تنبيهًا على ان مقابله ما فى هذا القسم للمفرد المذكور فى القسم الاول انما هى مجرد النسبة لا غير فى جملة اى نسبة كائنة فى جملة او ما ضاهاها اى ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماءً او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونًا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهًا او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابًا او المصدر نحو اعجبنى طيبه ابًا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلًا نحو طاب زيد نفسًا مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابًا مثال لما يشبه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه و حيث لا فرق فى التمييز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان فى قوة اربعة امثلة

المنصوبات

جواز كون التمييز صفة مشتقة

فكأنه قال طاب زيد وزيد طيّب نفساً وأباً فقوله وابوّةً ودارًا وعلماً عطف على نفساً و
اباً بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة
أورد لكلٍ من التمييز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافي
خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافي وهو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافي
محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب
عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفساً و
تركه لانه اظهر التمييزات وللاختصار به وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على
وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله درّه فارساً اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة
مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهماً
كضمير ربّه رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة
على ان يكون الضمير فيه معيّنا معلوما والابهام يكون في نسبة الدرّ اليه والدرّ في
الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارساً والفارس اسم
الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرُس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة
بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما
لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان
يكون ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه

وتارةً لمتعلقه بان يكون تمييزاً اى رفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل اباً فى طاب زيدٌ اباً فانه يصح ان يجعل عبارةً عن زيد فجاز ان يكون تارةً تمييزاً عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارةً تمييزاً عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوةً وعلماً وداراً فان هذه الاسماء ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير بها فهى لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعنى الشىء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اى فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز او تثنيته او جمعيته سواء كان ذلك لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيدٌ اباً والزيدان ابوين والزيدون آباءً او لمعنى فى نفسه مثل قولك طاب زيد اباً اذا اردت اباً له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباً وجداً له وطاب زيد آباءً اذا اردت آباءً واجداداً له فعلى كل من التقديرين اذا قصدت وحدة التمييز اورد مفرداً واذا قصدت تثنيته اورد تثنيةً واذا قصدت جمعيته اورد جمعاً فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنساً يقع على القليل والكثير فانه اذا قصدت تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفى ان يؤتى به مفرداً لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيدٌ علماً

والزيدان علماً والزيدون علماً الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث
امتيازاتها النوعية فانه لابد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما
اذا اريدان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة
المفرد لاتفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارساً
او مؤولة بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي
لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفاً والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل
طاب زيد والداً كان الوالد زيداً ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو اباً وطبقته
الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او
مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت
صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على
الحال نحو طاب زيد فارساً اي من حيث انه فارس او حال كونه فارساً لكن زيادة من
فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في
الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها
من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسماً تاماً بالاتفاق فلا يقال عندي
درهماً عشرون ولا زيتاً رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة

كون التمييز صفة وحالا

كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلاً للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلاً له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى انفجرت عيونها او واذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء فى قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو فى معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل فى قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التمييز عن النسبة اما فاعل فى المعنى او مفعول من ان التمييز فى هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازنى والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمى الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها فى العمل ومتمسكهما فى هذا التجويز قول الشاعر **شعر** اتهجر سلمى بالفراق حبيبها ✽ وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير فى تطيب فانه ح يكون فى كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه اما على تقدير تذكير الضمير

المنصوبات

امتناع تقديم التمييز على الفعل

المتصل
المستثنى وتقسيمه الى القسمين

فضمير كادللحبيب ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل

ان يحمل البيت على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب

باعتبار النفس ذا المعنى وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح فى التمسك المستثنى

اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج

الى التعريف كافية فى تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة

لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذى

اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن حكم شئ متعدد جزئياته نحو

ما جاءنى احد الا زيدا او اجزاؤه نحو اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا

اى ملفوظا نحو جاءنى القوم الا زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو ما جاءنى الا زيد اى ما جاءنى

احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءنى القوم لا زيد وما جاءنى

القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج

عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذى لم يكن داخلا فى المتعدد قبل

الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءنى القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية

عن زيد او لم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارا وهو اى المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصحح

تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعنى المذكور بعد الا واخواتها سواء

كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما للاختصار منصوب وجوبا

اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غير موجب نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق

المنصوبات
وجوب نصب المستثنى في كلام موجب

المنصوبات
وجوب نصب المستثنى بعد خلا وعدا

السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسّموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارًا فهنا يجوّزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا **او كان بعد خلا وعدا** اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوًا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدًا او بعد خلا من خلا يخلو خلوًا نحو جاءني القوم خلا زيدًا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يضمّن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدًا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر **او ما خلا وما عدا** اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية

مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدًا وما عدا عمرًا تقديره خُلُوَّ زيدٍ وعَدْوَ عمرٍو وبالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقتَ خلوهم او خلوِ مجيئهم من زيد ووقتَ مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرًا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خاليًا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزًا بعضهم او مجيئهم عمرًا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدًا وبعد لا يكون نحو سيجئ اهلك لا يكون بشرًا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسميهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقًا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعًا في محل يكون متاخرًا عن الا احترازًا عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازًا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبًا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازًا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه ح يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب

وجوب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون

ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لأن حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة

اعراب المستثنى بما يقتضيه العامل

ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل واحد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او تكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر ومثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى

المنصوبات

استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه

على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة دالة فلا فرق بين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب الغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب اما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة لك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمه اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح

الرضی یمکن ان تحمل الصفات علی ما یمکن ان یکون زید علیها مما لا یتناقض و یستثنی من جملتها العلم او یحمل ذلک علی المبالغة فی نفی صفة العلم کانک قلت امکن ان یحصل فیه جمیع الصفات الا صفة العلم و علی التقدیرین یندرج فی صورة الاستقامة و لا یخفی علی المتفطن انه یمکن بمثل هذه التاویلات ارجاع جمیع المواد الایجابیة عند الاستثناء الی صورة الاستقامة کما یقة مثلا فی قولک ضربنی الا زید المراد کل من یتصور منه الضرب من معارفک و المقصود منه المبالغة فی غلو المجتمعین علی ضربک واذا تعذر البدل من حیث حمله علی اللفظ ای لفظ المستثنی منه فعلی الموضع ای یحمل علی موضع المستثنی منه لا علی لفظه عملا بالمختار علی قدر الامکان مثل ما جاءنی من احد الا زید فزید بدل مرفوع محمول علی موضع احد لا مجرور محمول علی لفظه و مثل لا احد فیها ای فی الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول علی محل احد لا علی لفظه و مثل ما زید شیئا الا شیء لا یعبأ به ای لا یعتد به فشیء مرفوع محمول علی محل شیئا لا منصوب محمول علی لفظه و قوله لا یعبأ به لیس فی کثیر من النسخ و علی ما وقع فی بعضها فهو صفة شیء المستثنی قیل انما وصفه به لئلا یلزم استثناء الشیء من نفسه و لا یخفی انه لو جعل المستثنی منه شیئا اعم من ان یزید علیه صفة غیر الشیئیة او لا و خص المستثنی بما لا یزید علیه صفة غیر الشیئیة لکان ادق و الطف و انما تعذر البدل علی اللفظ فی الصورة الاولی لان من الاستغراقیة لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات ای بعد ما صار الکلام مثبتا لانتقاض النفی بالا لانها لتاکید النفی و لا نفی بعد الانتقاض فلو ابدل علی اللفظ و قیل ما جاءنی

حمل البدل علی موضع المستثنی منه لا علی لفظه

من احدٍ الا زيدٍ بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احدَ فيها الا عمرًا بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلابد من تقدير لا حقيقةً او حكمًا لتعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئًا الا شيء لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لابد من تقدير ما كذلك لتعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقةً اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكمًا اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعد الا اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احدٍ وهو الرفع بالابتداء وشيء مرفوع على انه محمول على محل شيئًا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب هو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبروا حمله على محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفي وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئًا الا شيئًا مع انه انتقض النفي فيه ايضًا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية

المنصوبات
عدم تقدير ما ولا حقيقة وحكمًا

المنصوبات — اعراب غير كاعراب المستثنى بالا

ومن ثمه اى ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفى وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا

قائما باعمال ليس فى قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما فى

قائما لان عملها فيه انما هو للنفى وقد انتقض النفى بالا والمستثنى مخفوض اى مجرور بعد غير

وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه

وبعد حاشا فى الاكثر لكونها حرف جر فى اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها

فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا

زيدا اى برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اى فى الاستثناء دون الصفة اذ

هو ح باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى

للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اى كلمة غير فى الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة

باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءنى رجل غير زيد واستعمالها

على هذا الوجه كثير فى كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها فى الاستثناء

على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما فى مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها

اى على كلمة غير فى الصفة لكن لا تحمل الا عليها فى الصفة غالبا الا اذا كانت اى الا

تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا او مقدرا كما قد يكون

مقدرا فى غير مثل جاءنى غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة

حالها اداة استثناء اذ لا بد لها فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول فى الصفة

المنصوبات
ندرۃ تعذر الاستثناء فی المحصور وغیرہ

جاءنی رجلٌ الا زیدٌ والمتعدد اعم من ان یکون جمعًا لفظا کرجالٍ وتقدیرًا کالقوم ورھطٍ وان یکون مثنًی فدخل فیہ نحو ما جاءنی رجلان الا زیدٌ منکورٍ ای منکرٍ لا یعرف باللام حیث یراد بہ العھدُ او الاستغراقُ فیعلم التناول قطعًا علی تقدیر الاستغراق وعلی تقدیر ان یشار بہ الی جماعۃٍ یکون زید منھم فلا یتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا علی تقدیر ان یشار بہ الی جماعۃٍ لم یکن زید منھم فلا یتعذر المنقطعُ غیرِ محصورٍ والمحصور نوعان اِمّا الجنس المستغرِق نحو ما جاءنی رجلٌ او رجال واِمّا بعضٌ منہ معلوم العدد نحو لہ عَلَیَّ عشرۃٌ دراھمَ او عشرونَ وانما اشترط ان یکون غیر محصورٍ لانہ ان کان محصورًا علی احد الوجھین وجب دخولُ ما بعد الا فیہ فلا یتعذر الاستثناءُ نحو کل رجلٍ الا زیدًا جاءنی ولہ عَلَیَّ عشرۃٌ الا درھمًا وانما یُصارُ عند وجود ھذہ الشرائط الی حمل الا علی غیرٍ لتعذّرِ الاستثناءِ عند وجودھا فیضطر الی حملھا علی غیرٍ وانما قلنا فی صدر ھذا الکلام اِنَّ الا تحمل علی الصفۃ غالبًا فقیدناہ بقولنا غالبا لانہ قد یتعذر الاستثناء فی المحصور نحو جاءنی مائۃ رجلٍ الا زیدٌ وقد لا یتعذر فی غیر المحصور نحو جاءنی رجالٌ الا واحدًا والا رجلًا والا حمارًا ولکن لما کان ذلک نادرًا لم یلتفت المصنف الیہ فی بیان ھذہ القاعدۃ نحو لو کان فیھما ای فی السماء والارض اٰلِھَۃٌ جمع اِلٰہٍ ولا دلالۃ فیھا علی عددٍ محصورٍ الا اللہُ ای غیر اللہ لفسدتا ای لخرجتا عن الانتظام فالا فی الآیۃ صفۃ لانھا تابعۃ لجمع منکورٍ غیر محصورٍ وھی اٰلھۃٌ ویتعذر الاستثناء لعدم دخول اللہ تعالی فی اٰلھۃ بیقینٍ فلم یتحقق شرط صحۃ الاستثناء وفی الآیۃ مانع آخر عن حمل الا علی الاستثناء وھو انہ لو حملت علیہ صار المعنی لو کان فیھما

آلهة مستثنى عنها الله تعالى لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله تعالى وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله تعالى بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله تعالى واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى يجب ان لا تتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة **وضعف** حمل الا على غير **في غيره** اى في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله **شعر** وكل اخ مفارقه اخوه * لعمر ابيك الا الفرقدان * فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا لوجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل **واعراب سوى وسواء**

نصب سوى وسواء على الظرف

النصب على الظرف اى بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءني القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد **على المذهب الاصح** وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازما الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر **شعر** ولم يبق سوى العدوا * ن دناهم كما دانوا * وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب

المنصوبات
تعريف خبر كان وحذف عامله

خبر كان واخواتها وسنعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها
اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند دخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد
دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين جزأي
اي الاسناد الى الاسم ١٢ — مبتدأ
الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد
صفة الاسناد ١٢ ح — خبر
يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين
المثالين المعرَّف وليسا من افراد المعرَّف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد
بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل
كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ اعني اقسامه واحكامه وشرائطه
على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما
كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك
اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا او كان هذا زيد بخلاف المبتدأ
والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا
انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا
حال كونه معرفة ١٢
وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال
يعني ان اطلاقه ليس بجيد ١٢ عفت
الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة

وهى ان يجئ بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثانى وهو اقواها اى ان كان عمله خيرًا فجزاؤه خيرٌ ونصبهما نحو ان خيرًا فخيرًا على معنى ان كان عمله خيرًا فكان جزاؤه خيرًا ورفعهما نحو ان خيرٌ فخيرٌ اى ان كان فى عمله خيرٌ فجزاؤه خيرٌ وعكس الاول نحو ان خيرٌ فخيرًا اى ان كان فى عمله خيرٌ فكان جزاؤه خيرًا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اى حذف عامله يعنى كان فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارًا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان عوضًا عنها وادغمت النون فى الميم وابقى الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرفها فى قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اى بعد دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدًا قائم وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه فى ان زيدًا ابوه قائم المنصوب بلا التى لنفى الجنس اى لنفى صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه

المنصوب بلا التى لنفى الجنس

المنصوبات
مبنيٌّ اسم لا على ما ينصب به المفرد

من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعدّ الكل منها تجوّزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظاً كالمضاف وشبهه او محلاً كما هو مبنيٌّ منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسماً لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجلٍ ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كافٍ في حد اسمها مطلقاً لكنه لما اراد حدّ المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرةً مضافاً او مشبّهاً به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجلٍ مثال لما يليها نكرةً مضافاً وفي بعض النسخ لا غلام رجلٍ ظريفٌ فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهماً لك مثال لما يليها نكرةً مشبّهاً بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفرداً بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافاً او مشبهاً به اي يليها نكرةً غير مضافٍ ولا مشبهاً به ليترتب عليه قوله فهو مبنيٌّ على ما ينصب به فانه لو كان مفرداً معرفةً او مفصولاً فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلماتِ في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين

ولا سبيل لكم ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني

لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل

في الدار حقيقة او تقديرا فحذف من تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة

او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة

ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب فان كان اى

المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة او مفصولا بينه اى بين ذلك المسند اليه

وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافا

او مشبها به اولا وهي ست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو

ولا في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار

غلام زيد ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة

فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعفها عن التاثير مع الفصل

والتكرير اى وجب تكرير اسمه لكن مطلقا لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض عما في التنكير

من معنى نفي الآحاد واما في النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار

رجل ام امرأة وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا ونحو قضية اى هذه قضية ولا ابا حسن لها

اى لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان

اسم لا فيه معرفة لان ابا حسن كنية علي رضه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر

المنصوبات
مواضع وجوب رفع اسم لا وتكريره

المنصوبات

فيما كررت فيه لا خمسة اوجه

فاجاب بانه متأوّل بالنكرة اما بتقدير المثل ای ولا مثل ابی حسن لها فان مثلاً لتوغله فی الابهام لا یتعرف بالاضافة الی المعرفة او بتاویله بفیصلٍ بین الحق والباطل لاشتهاره بهذه الصفة فکانه قیل لا فیصلَ لها ویقوّی هذا التاویلَ ایرادُ حسنٍ بحذف اللام لان الظ ان تنوینه للتنکیر وفی مثل لا حولَ ولا قوةَ الا بالله ای فیما کررت فیه لا علی سبیل العطف و کان عقیب کل منها نکرة بلا فصلٍ یجوز خمسةُ اوجهٍ بحسب اللفظ لا بحسب التوجیه فانها بحسب التوجیه تزید علیها الاول فتحهما ای لا حولَ ولا قوةَ الا بالله علی ان تکون لا فی کلٍ منها لنفی الجنس ولا قوة لفا علی لا حول عطف مفردٍ علی مفرد وخبرها محذوف ای لا حولُ لا قوة موجود الا بالله او عطف جملةٍ علی جملةٍ ای لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولی استغناءً عنه بخبر الجملة الثانیة والثانی فتح الاول ونصب الثانی ای لا حولَ و لا قوةً الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاُولی لنفی الجنس واما نصب الثانی فلان لا الثانیة مزیدةٌ لتاکید النفی والثانی معطوف علی الاول فیکون منصوباً حملاً علی لفظه لمشابهته حرکته حرکة الاعراب ویجوز ان یقدر لهما خبر واحد وان یقدر لکلٍ منهما خبر علی حدةٍ والثالث فتح الاول ورفعه ای رفع الثانی نحو لا حولَ ولا قوةٌ الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولی لنفی الجنس واما رفع الثانی فلان لا زائدةٌ والثانی معطوف علی محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفردٍ علی مفرد بان یقدر لهما خبر واحد او عطف جملةٍ علی جملة بان یقدر لکلٍ منهما خبر علی حدةٍ والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حولٌ ولا قوةٌ

الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حولٌ وقوةٌ فجاء بالرفع فيهما مطابقةً للسؤال ويجوز
الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على انّ لا بمعنى ليس على ضعفٍ
فانّ عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حولٌ ولا قوةَ الا بالله على ان تكون لا
لنفي الجنس وضُعِّفَ وجه ضعفِ رفعِ الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير
لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها للتوافق
الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملةٍ على جملةٍ اي لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله والا يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني
يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفردٍ على مفردٍ او عطفِ جملةٍ على جملةٍ كما لا يخفى واذا
دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا التي تاثيرها في مدخولها
اعرابا وبناءً لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة
على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقةً فتقول ألا رجلَ في الدار مستفهما واما العرض مثل
ألا نزولَ عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي
وتبعه الجزولي والمص وردّ ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت
من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو
ألا زيدا تكرمه واما التمني نحو ألا ماءَ اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله ع ألا رجلا جزاه
الله خيرا + فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع

المنصوبات

معنى الهمزة الداخلة على لا لنفي الجنس

المنصوبات

كون نعت اسم لا مبنيا ومعربا

للتحضيض براسه فكانه قال الا تروننى رجلا يعنى هلا ترونني رجلا ولذلك نصب ونون وهى عند يونس لا التى دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمنى فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبنى لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اى لا الثاني وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم فى الدار مفردا حال من ضمير مبنى والعامل فيه مبنى احتراز عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا القيد يغنى عن الاول مبنى على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفى اليه اى الى النعت حقيقة والمبنى فى قوله ونعت المبنى اشارة الى ما بنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبنى وبنى على الفتح ثم جئ بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا لانه يصدق عليه انه نعت المبنى الاول مفردا يليه فان باردا فى هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل فى التوابع تبعيتها لمتبوعاتها فى الاعراب دون البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اى وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اى فحكمه الاعراب لا غير رفعا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلته فى بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبنى اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا فى المعطوف فانه اذا كان المعطوف

جواز الاعراب والعطف في نعت اسم لا المنصوب

معرفة وجب رفعه نحو لا غلامَ لكَ ولا الفرسُ واذا كان لا مكررًا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لاحول ولا قوة فيما سبق بان يُحمل على اللفظ اى لفظِ اسم لا المبني ويجعل منصوبًا وبان يحمل على المحلِّ ويُجعَلَ مرفوعًا جائز و لا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي يُزاد فيه لا كثيرًا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اَبَ وابنًا وابنٌ في قول الشاعر ‡ ولا اَبَ وابنًا مثلُ مروانَ وابنِه ‡ اذ هو بالمجدِ ارتدى وتأزّرا ‡ وسائر التوابع لا نصّ عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الأندلسيُّ ومثل لا ابا له ولا غلامَي له اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لامُ الاضافة واُجرِيَ على ذلك الاسم احكامُ الاضافة من اثبات الالف في نحو اَب وحذفِ النون من نحو غلامَينِ جائز يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبَين ان يقال لا ابَ له ولا غلامَينِ له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجارّ مع مجروره خبرًا لها وقد جاء على قلة مثلُ لا ابا له ولا غلامَي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاطِ النون في مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيهًا له اى لاسم لا في هذين التركيبَين مع انه ليس بمضافٍ بالمضاف واجراءً لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذفِ النون فيكون معربًا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اى مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى للمضاف في اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا ابا له ولا غلامي له

جائز تشبیہا لہ ای لمثل ہذین الترکیبین حیث لا اضافۃ فیہ بالمضاف اے بترکیب یشتمل علی الاضافۃ لمشارکتہ اے لمشارکۃ مثل ہذین الترکیبین لہ ای لما یشتمل علے الاضافۃ فی اصل معناہ ای معنی ما یشتمل علی الاضافۃ و ہو الاختصاص الا ان بین الاختصاصین تفاوتاً فان الاختصاص المفہوم من الترکیب الاضافی اتم مما یفہم من غیرہ ومن ثم اے لاجل ان جواز مثل ہذین الترکیبین انما ہو تشبیہ غیر المضاف بالمضاف فی معنے الاختصاص لم یجز ترکیب لا ابا فیہا ای فی الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفہوم من اضافۃ الاب الی شیئ انما ہو بابوتہ لہ وہذا الاختصاص غیر ثابت للاب بالنسبۃ الی الدار فلا تصح اضافتہ الی الدار فکیف یشبہ ترکیب لا ابا فیہا بترکیب یضاف فیہ الاب الی الدار لمشارکتہ لہ فی اصل معناہ ولیس ای مثل ہذین الترکیبین بمضاف حقیقۃ لفساد المعنے المراد المفاد بہما علی تقدیر الاضافۃ وہو نفی ثبوت جنس الاب او الغلامین لمرجع الضمیر المجرور بالاستقلال من غیر احتیاج الی تقدیر خبر وہذا المعنے یفسد علی تقدیر الاضافۃ من وجہین اما اولاً فلان معنی ہذین الترکیبین علے تقدیر الاضافۃ لا اباہ و لا غلامیہ وہذا لا یتم الا بتقدیر خبر ای لا اباہ موجود ولا غلامیہ موجودان واما ثانیاً فلان المراد نفی ثبوت جنس الاب او الغلامین لہ لا نفی الوجود عن ابیہ المعلوم او غلامیہ المعلومین خلافاً لسیبویہ والخلیل وجمہور النحاۃ وانما خص سیبویہ بہذا الخلاف لانہ العمدۃ فیما بینہم او لان المقصود بیان الخلاف لا تعیین المخالفین فمذہب سیبویہ والخلیل وجمہور النحاۃ ان مثل ہذا

وجہ عدم الجواز فی ترکیب لا ابا فیہا المنصوبات

الترکیب مضاف حقیقة باعتبار المعنی واقحام اللام بین المضاف والمضاف الیه تاکید للام
المقدرة وحکم المصنف بفساده لما عرفت ویحذف اسم لا حذفا کثیرا فی مثل لا علیک ای
لا باس علیک ولا یحذف الاسم وجود الخبر لئلا یکون اجحافا وقولهم لا کزید ان جعلنا الکاف
اسما جاز ان یکون کزید اسما والخبر محذوفا ای لا مثله موجود وجاز ان یکون خبرا ای لا احد مثل زید
وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف ای لا احد کزید خبر ما ولا المشبهتین فی النفی والدخول
علی الجملة الاسمیة بلیس هو المسند بعد دخولهما ای دخول ما ولا وهذه ای خبریة خبر ما
ولا لهما وکذا اسمیة اسمهما لهما لغة حجازیة وخص الخبریة بالذکر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما
اسما وخبرا لهما انما یظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو فی لغة اهل الحجاز واما بنو تمیم فحیث
لا یذهبون الی اعمالهما لا یجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر علی ما کانا
علیه قبل دخولهما علیهما ولغة اهل الحجاز هی التی جاء علیها التنزیل قال الله تعالی
ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زیدت ان مع ما نحو ما ان زید قائم قیل انما
اختصت ما بالذکر لانها لا تزاد مع لا فی استعمالهم وهی زائدة عند البصریین ونافیة
مؤکدة عند الکوفیین او انتقض النفی بالا نحو ما زید الا قائم او تقدم الخبر علی الاسم
نحو ما قائم زید بطل العمل ای عمل ما اذا کان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا
زیدت ان فلان ما عامل ضعیف عمل لشبه لیس فلما فصل بینها وبین معمولها لم تعمل واما اذا
انتقض النفی بالا فلان عملها لمعنی النفی فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغیر

المنصوبات
خبر ما ولا المشبهتین
بلیس

الترتیب مع ضعفها فی العمل واذا عُطف علیه ای علی خبرهما بموجِب بکسر الجیم ای

بعاطف یفید الایجاب بعد النفی وهو بل ولکن نحو ما زیدٌ مقیما بل مسافر وما عمرو قائما لکن

قاعد فالرفعُ ای فحکم المعطوفِ الرفعُ لاغیر لکونهما بمنزلة الا فی نقض النفی

المجرورات

المجرورات
تعریفه وتعریف
المضاف الیه

هو ما اشتمل ای اسم اِشتمل لتجنّح الحروفُ الاواخر التی هی مَحالّ الاعراب فانه لایطلق علیها المرفوعات

والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم علی علَمِ المضاف الیه ای علامة

المضاف الیه من حیث هو مضاف الیه یعنی الجر سواء کان بالکسرة او الفتحة او الیاء لفظا

او تقدیرا وانما قلنا من حیث هو مضاف الیه لان الجر لیس علامة لذات المضاف الیه بل لحیثیة

کونه مضافا الیه والمضاف الیه وان کان مختصا بما عرّفه به لکن المشتمل علی علامته اعم منه ومما هو

مشبه به فیدخل فی تعریف المجرور مثل بحسبک درهم وکفی بالله وکذا المضاف الیه بالاضافة اللفظیة

وان لم یکن داخلا فی تعریفه والمضاف الیه وهو ههنا غیر ما هو المصطلح المشهور بینهم وذهب فی

ذلک الی مذهب سیبویه حیث اَطلق المضافَ الیه علی المنسوب الیه بحرف الجر لفظا ایضا کل اسم

حقیقة او حکما لیشمل الجُمَلَ التی یضاف الیها نحو یومَ ینفعُ الصادقینَ صِدقُهم فانها فی حکم المصادر

نُسِبَ الیه شیءٌ اسما کان نحو غلامُ زیدٍ او فعلا مثل مررت بزید بواسطةِ حرف الجر

لفظا او تقدیرا ای ملفوظا کان ذلک الحرف کما فی مثل مررت بزیدٍ او مقدرا

حال کون ذلک المقدر مرادا من حیث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زید

وجاءم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر به فالتقدير اى تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف اسمًا اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردًا اى مسلمًا عنه تنوينه او ما قام مقامه من نونى التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان التنوين او النون دليل على تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا تكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرًا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظ من كلام المص في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه شئ فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى مفعولها مثل ضاربُ زيدٍ بتقدير اللام تقوية للعمل اى ضاربٌ لزيدٍ وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسنُ الوجهِ بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيدٌ الحسنُ الوجهِ بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهامًا فانه لا يعلم انه اى شئٍ منه حسنٌ فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفًا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعًا قبل الاضافة

المجرورات
شرط تقدير حرف الجر في
الاضافة

م حيث الجنس وغيره ولكن بعد الاضافة يحصل التعريف فيه عب

المجرورات
تعريف الاضافة المعنوية واقسامها

فلا يكون مما تفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة
بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا
ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها
ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن
غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كصارع مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه
وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في المضاف اليه
عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان
زيدا ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد
واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون
المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في
في ظرفه اي ظرف المضاف والاصل ان المضاف اليه اما مباين للمضاف وح ان كان
ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فبمعنى اللام واما مساو له كليث اسد واما اعم مطلقا كاحد اليوم
فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا
للمضاف فالاضافة بمعنى من والا ففي اليه بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية

واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فهو ملك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه ولهذا قال المصنف بمعنى اللام ولم يقل بتقدير اللام وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيأة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان نسبة امر الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيأة

المجرورات
كون الاضافة بمعنى في
قليلا

التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع
لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ع وَلَقَدْ اَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ✦ وذلك على
(مى گذشتم — دشنام میداد مرا)
خلاف وضعه وليس تجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كان
مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته
كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من
الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني

المجرورات — افادة الاضافة المعنوية وشرطها

وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام
رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين
غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها
اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا
اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك الاسم وان لم يكن معرفة
فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان
(اي المضاف)
نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت
الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت
الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل
لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس

في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف
اي فما شانكم — مع اختلاف جهتي التعريف
بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف
بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها
تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف آخر وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة
الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة
الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت
من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ع ثلث الاثافي والديار البلاقع • واما ما جاء في الحديث
من قوله عليه السلام بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها

تعريف الاضافة اللفظية وافادتها

ان يكون المضاف صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها
احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد
من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها
ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال
في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على
اي من التنوين وما قام مقامه
ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب
زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ
فان اصل ضارب زيد ضارب
المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف

الضمير من غلامه واستتر في القائم وضعيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمه اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه ثمه وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة

مسئلة الاضافة اللفظية جوازاً وامتناعاً

مثال ضعف الاضافة لعدم الفائدة فيها

محصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله ع اَلْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا ٭ فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لايمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لايمتنع هذا فاجاب المص عنه بقوله وضعف ع اَلْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا يعني ان هذا القول ضعيف لايقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولايخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لانص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه اولانه قد يحتمل في المعطوف مالايحتمل في المعطوف عليه كما في رُبَّ شاةٍ وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها ٭ عوذا يزجي خلفها اطفالها ٭ اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتائج حال من المائة يزجي بالزاي المعجمة

والجيم على صيغة المعلوم المذكر اى يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية
او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله وحقيقة الامر لا تنكشف
الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما ثانيا فانه على الضارب الرجل والضاربك
فاجاب المصرح عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه
لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه
وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول
ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك
مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك
يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي
والضاربه وغيرهما فيمن قال اى في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اى الضارب
في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية
والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اى المحمولية
على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء
الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة
ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال
الضمير ثم لما لم يعتبر التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانها من باب

المجرورات في جواز كون المضاف معرفا باللام

المجرورات

سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف

واحدٍ حيث كان كل منهما اسم فاعلٍ مضافاً الى مضمرٍ متصلٍ محذوفاً تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيدٍ عليه لانهما ليسا من بابٍ واحدٍ والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت بالاضافة لكان ينبغي ان يتصور لك اولاً على وجهٍ يكون الضمير منصوباً بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضاربٌ زيداً ثم يضاف ويقال ضاربُ زيدٍ ولن يتصور ضاربٌك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائلٍ ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربٌ اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلاً فصار ضاربك وحصل التخفيف جداً ثم حمل الضاربك عليه لانهما من بابٍ واحدٍ حيث كان كل منهما اسم فاعلٍ مضافاً الى مضمرٍ متصلٍ من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيدٍ عليه لانهما ليسا من بابٍ واحدٍ واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل — الضاربك حملاً على نظيريهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيدٍ عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين وذلك ان تجعل كل واحدةٍ منهما اشارةً الى مسألةٍ على حدةٍ مناسبةٍ للحكم بامتناع الضارب زيدٍ فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلّى به المضاف اليه صفةً مصدّرةً باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيدٍ كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وحينئذٍ يندفع ما فيه من توهم شائبة

المجرورات

لا يضاف موصوف الى صفته وبالعكس

المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسالة ظاهر وتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيأتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا تضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد حينئذ فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منظورا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا

التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف
مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب
اي في قوله جانب الغربي ١٢ ح
هو الجزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد
على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب
بالفتح جامه كهنه سوده ١٢ ص
فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب
عنه بانه متأول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما
قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون
فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي تخصص به كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها
جواب لما ١٢
من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها ليتخصص وعلى هذا القياس
اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص
الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان والجثث وحبس
ومنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان والناطق
لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت
ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة
فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه اي
المضاف فيها يختص به اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه

لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه

سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعمية العين عن الشئ اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيداً و كرزاً اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالباً واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء قبلهما ساكن فانما كان ملحقاً بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا تثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكماً والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفاً تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب لانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع

المجرورات
حكم اضافة الاسم المضاف الى ياء المتكلم

بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياءً أُدغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمِيَّ اذا اضيف الى ياء المتكلم وسقطت النون للاضافة واُدغمت الياء في الياء فصار مسلمِيَّ وان كان آخره واواً قلبت الواو ياءً لاجتماع الواو والياء والأُولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياءً واُدغمت الياءُ في الياء وكُسِر ما قبلها لانها لما انقلبت ياءً ساكنة يوجب بقاءُ الضمة قبلها تغيُّرَها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمِيَّ وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمَين مسلمَيَّ وفي مصطفَون مصطفَيَّ لخفة الفتحة وفُتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرّك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فأخي وأبي اي فالحال في اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسياً منسياً واجاز المبرّد فيهما أخيَّ وأبيَّ بردّ لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها ياءً وادغام الياء في الياء وتمسّك في ذلك بقول الشاعر ع وأبيَّ مالك ذو المجاز بدار ۞ وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظاً ومعنى واجاب عنه المص في شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي ابي جمع اب فاصله أبين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى في الثانية فصار ابيَّ وقد جاء جمعه بهذا في قول الشاعر شعر فلما تبيّنّ أصواتنا ۞ بكين وفدّيننا بالأبينا ۞ اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا آباؤنا فداؤكم

بحث اضافة الاسماء الستة الى ياء المتكلم

وتقول اى امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حمى وحمى بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافته الى ياء المتكلم فيَّ بالرد والقلب والادغام في الاكثر اى في اكثر موارد استعمالاته وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخٌ وابٌ وحمٌ وهنٌ وفمٌ بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اى من الضم والكسر وجاء حم مثل يدٍ فيقال هذا حمُه وحمُك ورايت حمَه وحمَك ومررت بحمِه وحمِك ومثل خبءٍ بالهمزة فيقال هذا حمءٌ وحمؤك ورايت حمأً وحمأك ومررت بحمءٍ وحمئك ومثل دلوٍ بالواو فيقال هذا حموٌ وحموك ورايت حموًا وحموك ومررت بحموٍ وحموك ومثل عصًا بالالف فيقال هذا حمًا وحماك ورايت حمًا وحماك ومررت بحمًا وحماك مطلقا اى جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل تجئ هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هنٌ مثل يدٍ مطلقا اى في الافراد والاضافة يقال هذا هنٌ ورايت هنًا ومررت بهنٍ وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ لقول الشاعر شعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكأنه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص

المجرورات

لا يضاف ذو الى مضمر

عند اضافته الى ياء المتكلم ففي اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار
اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها

التوابع

وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل
والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حده بخروج
نحو انّ انّ وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي كل متأخر متى لوحظ
مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس
باعراب سابقه اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناش كلاهما
من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية
منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية
زيد العالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل
ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبري كان وانّ واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله
باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة
يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل
اللفظية للاسناد ولكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث انه
يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضي

التوابع
تعريفه وفوائد القيود
فيه

مظنونا فيه ومظنونا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضى آخذا وماخوذا عمل فى مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر فى هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءنى هؤلاء الرجالُ ويا زيدُ العاقلُ ولا رجلَ ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست فى موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحدُّ مدخول كل وهو ثانٍ باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حدٌّ جامعٌ مانعٌ يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه

التوابع
النعت وتعريفه وفائدته

النعتُ تابعٌ جنسٌ شاملٌ للتوابع كلها وقوله يدل على معنى فى متبوعه اى يدل بهيأة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى فى متبوعه مطلقا اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل فى مثل قولك اعجبنى زيد علمه والمعطوف فى مثل قولك اعجبنى زيد وعلمه ولا التاكيد فى مثل قولك جاءنى القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول فى القوم فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة على حصول معنى فى المتبوع انما هى لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبنى زيد غلامه او اعجبنى زيد وغلامه او جاءنى زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى فى متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيأة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى فى متبوعها فى اى مادة كانت وفائدته اى فائدة النعت غالبا تخصيص فى النكرة

التوابع النعت في كونه للثناء او الذم والتاكيد

كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد
تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فالذكرت بالوحدة و
لما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في
النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولما لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي
لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه
اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما
اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما
نسبة الى قبيلة تميم وذي مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض
الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وحينئذ يجوز ان تقع نعتا
وفي بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل
اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح
ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت
بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية
الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا
وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان

الرجل بدلٌ عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيدٍ هذا الـ
بزيد المشار اليه فهذا فى هذا الموضع يدل على معنىً حاصلٍ فى ذات زيد فوقع صفةً له وفى
المواضع الأُخَر التى لا يدل على هذا المعنى لايصح ان يقع صفةً وتُوصَفُ النكرةُ لا المعرفة
بالجملة الخبرية التى هى فى حكم النكرة لانّ الدلالةَ على معنىً فى متبوعه كما توجد فى المفرد كذلك
توجد فى الجملة الخبرية وانما قيد الجملةَ بالخبرية لانّ الانشائية لاتقع صفةً الا بتاويلٍ بعيدٍ كما
اذا قلت جاءنى رجل اِضْرِبْه اى مقول فى حقه اضربه اى مستحق لان يؤمر بضربه و
يلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءنى رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها
الضمير الرابط تكون اجنبيّةً بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان تقع صفةً له مثل جاءنى رجلٌ
زيدٌ عالمٌ ويوصف بحال الموصوف اى بحالٍ قائمةٍ به نحو مررت برجلٍ حسنٍ اذ الحُسْنُ
حالُ الرجل وصفتُه وبحالِ متعلقه اى متعلق الموصوف يعنى بصفةٍ اعتباريةٍ تحصل له
بسبب متعلقه نحو مررت برجلٍ حسنٍ غلامُه اذ كون الرجل حسنَ الغلام معنىً فيه وان كان
اعتباريا فالاول اى النعت بحال الموصوف يتبعه اى الموصوف فى عشرة امور
يوجد منها فى كل تركيب اربعةٌ فى الاعراب رفعاً ونصباً وجراً والتعريفِ والتنكيرِ والافراد
والتثنيةِ والجمع والتذكيرِ والتانيثِ الّا اذا كان صفةً يستوى فيها المذكر والمونث
كفَعول بمعنى فاعل نحو رجل صَبورٌ وامرأةٌ صبورٌ او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح
او كان صفةً مونثة تجرى على المذكر كعلّامةٍ والثانى اى النعت بحال متعلق الموصوف

التوابع
النعت فى حكم بحال الموصوف ومتعلقه

التوابع
النعت وحكمه بحال المتعلق الموصوف

يتبعه في الخمسة الاُوَل وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل
تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد
الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير
والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول
مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما
وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل
قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره مثل يعمر او تعمر داره وبرجل
قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت
حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل
لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف
في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث
ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة
وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون
وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام
بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور

العشرة وكان لا تخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الأول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بيّن ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمّ اى ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حَسُنَ قام رجلٌ قاعدٌ غلمانُه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدةٌ غلمانُه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حَسُنَ تقعد غلمانه وضَعُفَ قام رجل قاعدون غلمانُه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير حُسنٍ ولا ضُعفٍ قعودٌ غلمانُه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسّرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسّر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يُوصَف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال ولم يذكر المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه

التوابع
النعت والمضمر لا يقع موصوفا ولا وصفا

تبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساوٍ اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصاً بالتعريف والمعلومية من الصفة يعنى اعرف منها لانه المقصود الاصلى فيجب ان يكون اكمل من الصفة فى التعريف او مساوياً لها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة ومن ثمّ اى ومن اجل ان الموصوف اخص او مساوٍ لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى ذى اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت بينهما من المساواة فى التعريف نحو جاءنى الرجل الفاضل او الرجل الذى كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءنى الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساوٍ لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذى اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع فى هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضى لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه فى نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم اى الكريم

التوابع
النعت ولم يوصف ذو اللام الا بمثله

ومن ثمه اي ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس
ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون
جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف
يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ اليه بالنسبة
الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي لما يكون
هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه
معطوف على زيد قصد نسبة المجئ اليه بنسبة المجئ الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجئ اليه
مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن
غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن
البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن واما
واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب
بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطية ذكر التابع وبكون التابع مقصودا
بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف
عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه
لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وسياتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو

التوابع
العطف وتعريفه وفوائد القيود فيه

التوابع
العطف في جهتا الصفة الداخل عليها حرف العطف

ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخل عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعة لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابعة لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم التفتازاني في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه

التوابع
العطف وحكم إذا عطف على المرفوع المتصل

وإذا عُطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصلِ بارزاً كان أو مستتراً لا المنفصل أكّد بمنفصلٍ أوّلاً ثمّ عطف عليه وذلك لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظاً من حيث إنه متصل لا يجوز انفصاله ومعنىً من حيث إنه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فأكّد وأُتي بمنفصل لأنه بذلك يظهر أن ذلك المتصل وإن كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضاً تأكيداً وهو باطل فإن كان الضمير منفصلاً نحو ما ضرب إلا أنت وزيد لم يكن كالجزء لفظاً وكذا إن كان متصلاً منصوباً نحو ضربتك وزيداً لم يكن كالجزء معنىً فلا حاجة فيهما إلى التأكيد بمنفصل مثل ضربتُ أنا وزيدٌ وزيدٌ ضرب هو وغلامه إلا أن يقع فصلٌ بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه أي ترك التأكيد لأنه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربتُ اليومَ وزيدٌ أو بعده كقوله تعالى ما أشركنا ولا آباؤنا فإن المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي وإنما قال يجوز تركه فإنه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والأمران متساويان هذا واعلم أن مذهب البصريين أن التأكيد بالمنفصل هو الأولى ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح وإذا عطف على الضمير المجرور أعيد الخافض

حرفاً كان اَوِ اسماً لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكُرِه العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجئ فى المضمرات حتى يؤكد به اولاً ثم يعطف عليه كما عمل فى المرفوع المتصل وفى استعارة المرفوع لذلته ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا فى جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بينى وبين زيد فالمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثانى كالعدم معنًى بدليل قولهم بينى وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثانى كما فى الحرف الزائد فى كفى بالله وهذا الذى ذكرناه اعنى لزوم اعادة الجار فى حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطراراً واجاز الكوفيون ترك الاعادة فى حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل فى نحو جاؤنى كلهم والابدال منه نحو اعجبتنى جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضاً تاكيد الضمير المجرور فى نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف فى الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفى الثانى الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل فى الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة فى ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة

التوابع
العطف وحكمه اذا عطف على الضمير المجرور

التوابع

العطف والمعطوف في حكم المعطوف عليه

بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمه اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في

ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفاً على قائم او قائماً فيكون خبراً عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع فی المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبراً مقدماً على المبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذی يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذی يطير فيغضب زيد الذباب لانها ای الفاء فی هذا التركيب فاء السببية ای فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضاً على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط فی الاولى والمعنى الذی اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم مناسبية الاولى للثانية فالمعنى الذی يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير ای الذی يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف ای اذا اوقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معموليها بعاطف واحد وقال بعض شارحی اللباب الاظهر عندی ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوی ای امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معموليها واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولی عاملين وانما قال على معمولی عاملين لا على معمولی عامل واحد فانه جائز بالاتفاق نحو ضرب زيد عمراً وعمرو خالداً ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف فی امتناعه مختلفين ای غير متحدين بان لا يكون الثانی عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمراً وبكر خالداً من هذا الباب مع

التوابع
العطف وحكمه اذا عطف
على عاملين

انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع
في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر شعر اكل امرئ تحسبين امرأ
ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لا يجوز عند الجمهور بحسب الحقيقة
لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف
بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع
بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور
الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقديم
المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف
القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه
الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض
الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء في بعض القراءة اي عرض الآخرة

التوابع
التاكيد وتعريفه وفوائد القيود فيه

التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده
في النسبة اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب والمنسوب اليه
في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط
وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع
به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب

التوابع
التاکید وتقسیمہ الی اللفظی والمعنوی

الشدید فیجب حینئذٍ ایضاً تکریر اللفظ حتی لا یبقی شک فی ارادة المعنی الحقیقی او فی المنسوب الیہ فانہ ربما نسب الفعل الی شیٍٔ والمراد نسبتہ الی بعض متعلقاتہ کما فی قطع الامیر اللص ای قطع غلامہ فیجب حینئذٍ تکریر المنسوب الیہ لفظاً نحو ضرب زید زید ای ضرب ہو لا من یقوم مقامہ او تکریرہ معنی نحو ضرب زید نفسہ او عینہ او فی الشمول ای التاکید ما یقرر امر المتبوع فی النسبة بالتفصیل الذی ذکرناہ او فی شمول المتبوع افرادہ دفعا لظن السامع تجوزاً الا فی نفس المنسوب الیہ بل فی شمولہ لافرادہ فانہ کثیرا ما ینسب الفعل الی جمیع افراد المنسوب الیہ مع انہ یرید النسبة الی بعضہا فیندفع ہذا الوہم بذکر کل واجمع واخواتہ وکلاہما وثلثتہم واربعتہم ونحوہا فہذا ہو الغرض من جمیع الفاظ التاکید واذا عرفت ہذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاکید بقولہ یقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاہر خروجہما بہ واما الصفة فلان وضعہا للدلالة علی معنی فی متبوعہا وافادتہا توضیح متبوعہا فی بعض المواضع لیست بالوضع واما عطف البیان وہو لتوضیح متبوعہ فہو یقرر امر متبوعہ وحقیقتہ لکن لا فی النسبة والشمول ہذا حاصل ما ذکرہ المص فی شرحہ وہو ای التاکید لفظی ای منسوب الی اللفظ لحصولہ من تکریر اللفظ ومعنوی ای منسوب الی المعنی لحصولہ من ملاحظة المعنی فاللفظی منہ تکریر اللفظ الاول ای مکرر اللفظ الاول ومعادہ حقیقة نحو جاءنی زید زید او حکماً نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلک فی حکم تکریر اللفظ وان کان مخالفاً للاول لفظاً اذ الضرورة داعیة الی المخالفة لانہ لا یجوز تکریرہ متصلاً وجہہ ای التکریر مطلقاً لا التکریر الذی ہو التاکید

التوابع

التاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة

الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماءً او افعالاً او حروفاً او جملاً او مركبات تقييدية او غير ذلك

ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود

من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي و التاكيد المعنوي مختص

بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع

واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في

حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق

اي سال و بالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط

مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق فالاولان اي النفس

والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث باختلاف صيغتهما

افراداً وتثنية وجمعاً و اختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد

نفسها في المؤنث الواحدة انفسهما باير اد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمونث وعن بعض العرب

نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المونث وغير العاقل من المذكر

والثاني لما سمي النفس و العين اولين تغليبا كالقمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر

وكلتاهما للمونث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير

العائد الى المتبوع المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها و

كلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن و باختلاف الصيغ في

الكلماتِ البواقی وہی اجمعُ واكتعُ وابتعُ وابصعُ بالمهملة او المعجمة تقول اجمع فی المذكر الواحد وجمعاءُ فی المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون فی جمع المذكر وجُمَعُ فی جمع المؤنث وكذا اكتعُ كتعاءُ اكتعون كُتَعُ وابتعُ بتعاءُ ابتعون بُتَعُ وابصعُ بصعاءُ ابصعون بُصَعُ ولا يؤكَّدُ بكلٍ واجمعَ الا ذو اجزاءٍ مفردًا كان او جمعًا اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الی ذكر الافراد لان الكلی مالم تُلاحظ افرادُه مجتمعةً ولم تصر اجزاءً لا يصح تاكيدُه بكلٍ واجمعَ ويجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حِسًّا كاجزاء القوم او حكمًا كاجزاء العبد ليكون فی التاكيد بكلٍ واجمعَ فائدةٌ مثل اكرمتُ القومَ كلَّهم واشتريتُ العبدَ كلَّه فان العبد قد يتجزأ فی الاشتراء فيصح تاكيده بكلٍ ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كلّه لعدم صحة افتراق اجزائه لا حِسًّا ولا حكمًا فی حكم المجیء واذا اُكِّد الضميرُ المرفوعُ المتصلُ بارزًا كان او مستكنًّا بالنفسِ والعينِ ای اذا اُريد تاكيده بهما اُكِّد ذلك الضمير اولًا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربتَ انت نفسُك فنفسك تاكيد لتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيدُ بالفاعل اذا وقع تاكيدًا المستكن نحو زيدٌ اكرمنی هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن فی اكرمنی بقوله هو ويقال زيد اكرمنی نفسه لالتبس نفسه الذی هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس فی هذه الصورة اُجرِیَ بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتُك نفسَك ومررتُ بك نفسِك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك

التوابع
التاكيد لا يؤكد بكل اجمع الا ذو اجزاء

قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخوته عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخوته دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل

التوابع البدل وتعريفه وفوائد القيود فيه

البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا تكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل تكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليست نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد

والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني

اي حاصل الفرق بينهما

تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطية له

مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو

الاسناد اليه بعد التوطية فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل

منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه

ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء

انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته

اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد

تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي تكون تلك الملابسة

بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون

ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو

مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال

لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا

ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة

مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي ان يكون بان تقصد انت اليه اي

الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه

التوابع

البدل وتعريف نوعه الثاني والثالث والرابع

ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضربت زيدًا اخوك ونكرتين نحو جاءني رجلٌ غلامٌ لك ومختلفين نحو بالناصية ناصيةٍ كاذبةٍ وجاء رجلٌ غلامُ زيدٍ واذا كان البدل نكرةً مبدلةً من معرفةٍ فالنعت اى نعتُ البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجهٍ فاتوا فيه بصفةٍ تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصيةٍ كاذبةٍ ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيدٌ اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدًا واخوك ضربت زيدًا اياه ولا يبدل ظاهرٌ من مضمرٍ بدلَ الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدًا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخصُّ دلالةً من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدًا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقودٌ اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار. عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفةٍ احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفصٍ عمرُ فابو حفصٍ كنيةُ امير المومنين عمر بن الخطاب رض وعمر عطف بيانٍ له وقصته انه اتى اعرابيٌّ الى عمر بن الخطاب رض فقال ان اهلي بعيدٌ وانى على ناقةٍ دبراءَ عجفاءَ نقباءَ واستحمله فظنّه كاذبا

التوابع
عطف البيان وتعريفه وفوائد القيود فيه

فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره شعر اقسم

بالله ابو حفص عمر ✦ ما مسها من نقب ولا دبر ✦ اغفر له اللهم ان كان فجر ✦ وعمر مقبل

من اعلى الوادي فجعل اذا قال ✦ اغفر له اللهم ان كان فجر ✦ قال اللهم صدق صدق حتى

التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعيره وزوده

وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل

انا ابن التارك البكري بشر ✦ فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكري

جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن

التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد وآخره ✦ عليه الطير ترقبه

وقوعا ✦ وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه

حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في

عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لان يزهق روحه

لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق

والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام

الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم

من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء

ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل

التوابع
عطف البيان وفرقه من البدل لفظا

مولانا محمد عبد الرحمن رحمة الله تعالى عليه

اذا جعلته عطف بيان ويا غلامُ زيدُ بالضم اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني افيد

المبنى

المبنيات تعريفه والقاب حركاته وسكونه

اى الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبنى بالمبنى لانه ذكر فى حد المبنى لفظ المبنى ما ناسب اى اسم ناسب مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى مبنى الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلة للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب لما كان المبنى مقابلا للمعرب واعتبر فى المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبنى الاصل كان المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريفى المعرب والمبنى تقديما وتاخيرا ايثارا لتقديم ما مفهومه وجودى لشرفه والقابه اى القاب المبنى من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون اما

الكوفيون فيذكرون القاب المبنى فى المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر فى صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غير ما كما يقال الراء فى رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اى حكم المبنى واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اى آخر المبنى لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرؤ ومن زيد وهى اى المبنى انث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال لتقديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل فى الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت دون الباقيتين

المبنيات
المضمر وتعريفه وفوائد القيود فيه

المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكى عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به (بان يقول انا ١٢) وبالمخاطب من يخاطب به (بان يقول انت ١٢) فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب

المبنيات المضمر واقسامه باعتبار الاعراب

تقدم ذكرها ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من اللفظ بعينه كقوله تعالى اِعْدِلُوا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى وَلِاَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جار في ضمير الشان والقصة لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليتعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا فصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاور العامله نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاوره نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام الظاهر والقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي المضمر المجرور متصل فقط لانه

المبنيات
المضمر خمسة انواع وتعرف كل واحد منها

لا مانع فيه من الاتصال الذی هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء اللہ تعالی

فذلك ای المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول یعنی المرفوع المتصل ضمیر ضربتُ علی صیغة المتکلم الواحد المعلوم الماضی وضُرِبتُ علی صیغة المتکلم الواحد المجهول الماضی المنتهیین اولهما الی ضَرَبْنَ صیغة جمع الغائبة المعلوم الماضی وثانیهما الی ضُرِبْنَ صیغة جمع الغائبة المجهول الماضی وانما بدأ بالمتکلم لان ضمیر المتکلم اعرف المعارف واخر ضمیر الغائب لانه دون الکل وصورة التصریف هکذا ضربتُ ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتنّ ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلی هذا القیاس المجهول والنوع الثانی ای المرفوع المنفصل انا الی هن انا نحن انت انتما انتم انتِ انتما انتن هو هما هم هی هما هن والضمیر فی انت الی انتن هو ان اجماعا والحروف الاواخر لواحق دالة علی احواله من الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث والنوع الثالث ای المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربنی الی ضربهن ضربنی ضربنا ضربک ضربکما ضربکم ضربکِ ضربکما ضربکن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثانی المتصل بغیر الفعل نحو اننی اننا انک انکما انکم انکِ انکما انکن انه الی انهن والنوع الرابع ای المنصوب المنفصل ایای الی ایاهن ایای ایانا ایاک ایاکما ایاکم ایاکِ ایاکما ایاکن ایاه الی ایاهن وفی ایای اختلافات کثیرة والمختار ان الضمیر هو ایا واللواحق للدلالة علی التکلم والخطاب والغیبة والافراد والتثنیة

والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال
المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن ولي لنا لك الى لهن وكان القياس
ان تكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على
ستة معان كضربت وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمونث وضمير ضربنا
بين الاربعة المثنى المذكر والمونث والمجموع المذكر والمونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ
اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمونث واعطوا للغائب حكم المخاطب في
ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف التانيث وبقية
الانواع الخمسة جارية على هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة
فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة اثنا عشرة
كلمة لثمانية عشر معنى تكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبينوا الثلث الامور عللا و
مناسبات لانطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان
يستتر لانهما فضلتان والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر التي وضعها
للاختصار استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون
فيما ابقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل
في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب و
للواحدة المونث الغائبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة

المبنيات
المضمر واستتار المرفوع
المتصل خاصة

بعد الا وانما قيد الفصل بقوله لغرض لانه لا يجوز الانفصال بالفصل الذي لا فائدة فيه فانه لا يجوز زيد ضرب اياك اذ لا غرض منه لان قولك ضربك زيد بمعناه ١٢ مولانا محمد عبد الرحمن رحمه الله تعالى

المبنيات

المضمر لا يجوز المنفصل الا لتعذر المتصل

التانيث لأن الضمير المرفوع والالم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند و شئ في الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب و للواحد المخاطب المذكر نحو تضرب و اضرب و للواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وشئ في الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل و سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب و هند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضميرين لانهما تنقلبان ياء في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان تتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير فهما اي الالف والواو في الصفة حرفا التثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شئ الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي بتقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال و بتركه

المبنيات
المضمر وامثلة المنفصلة لتعذر المتصلة

يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد ولا لاحاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب فانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل لاقتصاره على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك عن الشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد

ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الآخر احتراز عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المتساويين على الآخر من غير مرجح وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم في تاخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بالفصلة وان كان متصلا ونحو ضربيك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا لجر الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على التقدير الاول

المبنيات

المضمر المختار في خبر باب كان

الانفصال

فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الآخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على التقدير الثاني فلكمال اهتمام تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين غائبين او اعطيتها اياك مثال لما يكون احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب لكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ووجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخرها يعني لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذلك الاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرها فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه

ضمیر مرفوع وقع موقع المجرور وذہب سیبویہ الی ان لولا فی ہذا المقام حرف جر والکاف ضمیر مجرور واقع موقعہ فالاخفش تصرف فی مابعد لولا وسیبویہ فی نفسہ واما عساک فذہب الاخفش الی انہ ضمیر منصوب واقع موقع المرفوع وسیبویہ الی ان عسی محمول علی لعل لتقاربہما فی المعنی فہہنا ایضا الاخفش تصرف فی الضمیر وسیبویہ فی العامل ونون الوقایۃ مع الیاء ای یاء المتکلم لازمۃ فی الماضی اذا الحقتہ تلک الیاء لیتقی آخر الماضی عن الکسر المختصۃ بالاسم التی ہی اخت الجر ولہذا سمیت نون الوقایۃ نحو ضربنی وکذٰلک نون الوقایۃ لازمۃ فی المضارع لکن لا مطلقا بل حال کونہ عریا عن نون الاعراب ای عن نون ہی الاعراب نحو یضربنی لیتقی آخر المضارع ایضا عن تلک الکسرۃ بخلاف کسرۃ تضربین لانہا فی الوسط حکما وبخلاف کسرۃ لم یکن الذین کفروا وقل الحق لعروضہا وانت مع النون الاعرابیۃ الکائنۃ فیہ ای فی المضارع و مع لدن وان واخواتہا یعنی ان وکان ولکن ولیت ولعل مخیر بین الاتیان بنون الوقایۃ للمحافظۃ علی الحرکات البنائیۃ فی غیر لدن وعلی السکون فی لدن وبین ترکہا تحرزا عن اجتماع النونات ولو حکما کما فی لعل لقرب اللام من النون فی المخرج وحملا علی اخواتہا کما فی لیت ویختار لحوق نون الوقایۃ فی لیت من بین اخوات ان لعدم مانع فی ذاتہا وحمل علی اخواتہا خلاف الاصل وفی من وعن وقد وقط وہما بمعنی حسب للمحافظۃ علی السکون اللازم الذی ہو الاصل فی البناء مع قلۃ الحروف وعکسہا ای عکس لیت لعل فی الاختیار فالمختار فیہا ترک النون لثقل التضعیف وکثرۃ الحروف ومتوسط بین المبتدأ والخبر

المبنیات
المضمر وحکم نون الوقایۃ مع ياء المتکلم

قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما اتم التبع فاوخل فيما لا لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا او غير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما وافعل من كذا لا لحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل ودون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضي فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدا اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ والا فالعرب لا تعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو وحينئذ الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا يبعد ان يقوم معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم

اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام

ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه و ضمير

القصة اذا كان مؤنثا و تحسين تانيثه اذا كانت العمدة فيها مؤنثا لتحصل المناسبة يفسر ذلك

ضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر

ان قوله يسمى ضمير الشان و القصة جملة معترضة بيان للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة فانه

لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية اولا و ايضا يلزم استدراك قوله يفسر

بالجملة بعده فعلى هذا لو لم تحمل التقدم على ماذكرنا انتقضت القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان

يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان و زيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة

مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة

زيد قائم كما لا يخفى و يكون ضمير الشان او القصة متصلا و منفصلا و اذا كان متصلا يكون

مستترا و بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا

وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا و الا بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل

و كان زيد قائم مثال للمتصل المستتر و انه زيد قائم مثال المتصل البارز و حذفه عن اللفظ باعتماد

لا انسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا

لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات و اما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان

الخبر كلام مستقل مثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوما ۞ يلق فيها جاذرا و ظباء الا مع آن

المبنيات

المضمر ضمير الشان يفسر بالجملة بعده

المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه بنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لتعلقها بالتشديد الواقع فيها وبعد تخفيفها وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة فى الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة فى الملفوظ مع ان انّ المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى احدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة فى الملفوظ قدروا عملها فى ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة عليها عملا مع انها احدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت

المبنيات
اسماء الاشارة وتعريفه

اسماء الاشارة اى اسماء الاشارة المعدودة فى المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اى شئ اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة فى الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليست الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهى اى اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل فى الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اى ذان وذين حال كونها للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس فى التراكيب الثلثة الباقية فقوله هى مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منها بحال خبر له ويجئ فى بعض اللغات ذان فى جميع الاحوال الرفع والنصب والجر

المبنيات
أسماء الاشارة وألفاظها

قوله تعالى انّ هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يُشتق منها الا هي وذِيْ وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يا يشبهها وقيل هما اصلان وللقول باصالتها قدمتا على سائر فرعيها وتي تقلب الالف ياءً وتِهِ وذِهْ بقلب الالف والياء هاءً بغير وصل الياء بها وتِهي وذِهي بوصل الياء بها وللمثناة اي مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا مثنى من لغاتها الا تا لكثرة دورها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقيٌّ لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها ولجمعها اي جمع المذكر والمؤنث أولاءِ مدًّا وقصرًا اي ممدودًا ومقصورًا واذا كان مقصورًا كتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسب الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها انّ زيدًا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جُعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشترك خطاب الاثنين

فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما
وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد
المفرد المؤنث ترتقي الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي
تلك الخمسة والعشرون ذلك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا و
ذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى
هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن
اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذا البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى
تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن واولاكن
واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ويقال ذا
للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق
الطرفين ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الأخريين منها
لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وتانك وذانك حال كون
ها تين الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك
في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك
وتانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب
وأما ثَمَّ وهُنا بضم الهاء وتخفيف النون وهَنّا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء

المبنيات
اسماء الاشارة
والفاظها

كنه الهاء اليه فلما كان الحقيقي الحسي خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه
واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود
من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون
جزءا تاما ان كان جزءا تميزا او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد
بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا ينحل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ
والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول
والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد
والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد
الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها
لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها
معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصطلاحية
وللقائل ان يقول يمكن ان تعرف الصلة بما لا تتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال
الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا
يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ
في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث
ولما كانت الصلة بعينيته اعم بحسب المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون

المبنيات
... الموصول ...
فيه

بحسب الواقع الاخبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول ولغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما فى معناها كاسمى الفاعل والمفعول والعائد ضمير لا غير ضمير له اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى ومفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهى اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتى للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف فى حال الرفع والياء فى حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه فى جمع المذكر اشهر والذين كالاولين لجمع المذكر واللائى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها فى جمع المؤنث اشهر واللاتى واللواتى لجمع المؤنث وجاء فى اللاتى اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى اضرب الذى فى الدار واية بمعنى التى نحو اضرب ايتهن فى الدار اى اضرب التى فى الدار وذو الطائية اى المنسوبة الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى او التى قال الشاعر ع وبئرى ذو حفرت وذو طويت

المبحث الموصول وتفصيل الفاظه

اى التى حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت

والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى او التى او المثنى او المجموع والعائد المفعول اى

العائد الذى لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة

لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر له

اى لمن يشاؤه واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى او ما يقوم مقامه

ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا

قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار به

لابد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى اسم

يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا اردت

ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى باستعانة الذى او التى او الالف واللام فان المناسبة

بصلة للاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها صدّرتها اى اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها

فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية

يعنى فى موضعه الذى كان له فى الجملة الاولى ضميرا لها اى لكلمة الذى واخّرته اى المخبر عنه

عن الضمير خبرا نصب على الحال وضمّن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متأخرا فاذا اخبرت

مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذى اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى

موضع ما هو مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان له فى الجملة الاولى

المبنيات
الموصول واحكام الاخبار بالذى

وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدًا وجعلته خبرًا عن الذي و

قلت الذي ضربته زيدٌ وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية

الخاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا

اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني

للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا

وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط

ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين

وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني

اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امرٌ منها اي من الامور

الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا

تعذر الاخبار ومن ثمه اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار

بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير

المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي

الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدًا العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون

العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت

عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيدٌ العاقل وكذلك تمتنع في المصدر العامل بدون

المبنيات

الموصول وتعذر الاخبار بالذي

المعمول فلا يجوز في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فبقي ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع

المبنيات الموصول واحوال ما الاسمية

وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد فاما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو شعر ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال + اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله شعر وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا + اي

شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا فی التامة والصفة فان كلمة من لا تجئ تامة ولا صفة وای للمذكر واية للمؤنث كمن فی ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فای الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل ای تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المص كمن التی لا تقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة صفة هی فی الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل ای رجل رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهی ای كل من ای واية معربة بالاتفاق وحدها لا ايثار كما فی الاعراب غيرها من الموصولات الا على اختلاف فی اللذان واللتان وذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيها الاضافة الى المفرد التی هی من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم ای ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم تستثن الموصوفة المبنية مثل يا ايها الرجل كما استثنى التی حذف صدر صلتها لانه ذكر فی قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبنی وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفی قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذی على ان يكون ذا بمعنى الذی فيكون التقدير ای شئ الذی صنعت

المبنيات
الموصول وكون ای واية معربة ومبنية

اى صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس و ج جوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اى الذى صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اى شئ وههنا عبارتان احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى اى شئ والثانية ان ما معناه اى شئ وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اى شئ انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شئ و ج جوابه نصب اى منصوب على انه مفعول الفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كون كل منهما جملة فعلية ويجوز فى الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفى الثانى رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب

المبنيات
اسماء الافعال وتعريفه

اسماء الافعال ما كان اى اسم كان بمعنى الامر والماضى اللذين هما من اقسام مبنى الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبنى الاصل فما قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالى لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالى مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذلك بفتح التاء فى الحجاز وبكسرها فى بنى تميم وبالضمة فى لغة بعضهم اى بعد مثال لما هو بمعنى الماضى وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها معانى الافعال امر لفظى وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا

المبنيات
اسماء الافعال والفاظها

موضوعا لكلمة اهمل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد بمعنى قم واقعد فلهذا يؤول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنة اما وزنه فظ واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين

وجهها فی کلام طویل فمن اراد الاطلاع علیه فلیرجع الیه و فعال حال کونه علماً للاعیان
ای لعین من الاعیان وانما قال علماً لیخرج باب فساق وانما قال للاعیان لیخرج عنه باب
فجارِ لانه وان کان علماً کما قالوا لکنه للمعانی لا للاعیان و قوله مؤنثاً صفة علماً و ذکره
للتنبیه علی انه لم یقع الا کذلک کقطامِ علماً للمؤنث و غلاب کذلک مبنی فی استعمال اهل
الحجاز لمشابهته فعال بمعنی الامر عدلاً و وزناً و معرب فی استعمال بنی تمیم الا ما کان فی آخره
راء ای الا فعال علماً للاعیان یکون فی آخره راء فان بنی تمیم اختلفوا فیه فاکثرهم یوافقون
الحجازیین فی بنائه و اقلهم لا یفرقون بین ذوات الراء و غیرها بل یحکمون باعراب الکل نحو
حضارِ علماً للکوکب و وجه الاکثرین ان الراء حرف مستثقل لکونه فی مخرجه کالمکرر فاختیر فیه البناء
لانه اخف اذ سلوک طریقة واحدة اسهل من سلوک طرائق مختلفة

المبنیات اسماء الافعال و الاصوات

الاصوات اعلم ان الاصوات
الجاریة علی لفظ الانسان اما منقولة الی باب المصادر و لزمت المصدریة و لم تصر اسم فعل او لم
تلزم المصدریة فصارت اسم فعل فالاول مثل واهاً للتعجب و حکمه حکم المصادر والثانی مثل صه
وحکمه حکم اسماء الافعال واما غیر منقولة بل باقیة علی ما کانت علیه حین کونها اصواتاً ساذجة و
لم تصر مصادر و لا اسماء افعال و هی علی انواع فمنها ما یعرض للانسان عند عروض معنی له کقول
المتندم او المتعجب وی و فخ لا تقدر ان تحکم علیه بشیٔ او به علی شیٔ و منها ما یجری علی لفظ الانسان
علی سبیل الحکایة بان یصدر من نفسه ما یشابه صوت شیٔ کما اذا قلت غاق قاصداً لاصدار
ما یشابه صوت الغراب عن نفسک و حینئذ لا تقدر ان تحکم علیه او به و منها ما یصوت به لاجل حیوان

اما الزجر اولدعاء او غیر ذلک کما اذا قلت نخ لاناخة البعیر وخ ایضا لا تقدر ان تحکم علیه او به و هذه الاقسام کلها مبنیات لانتفاء الترکیب فیها واذا تلفظ بها علی سبیل الحکایة کما اذا قلت قال زید عند التعجب وی او عند اناخة البعیر نخ او غاق عند حکایة صوت الغراب فهی فی هذه الحالة ایضا مبنیة لکن لا من حیث انها اصوات بل من حیث انها حکایة عنها والمراد بالاصوات ههنا ما کانت باقیة علی ما هی علیه من غیر نقلها علی سبیل الحکایة وهی بهذا الاعتبار لیست باسماء لعدم کونها دالة بالوضع وذکرها فی باب الاسماء لاجرائها مجراها واخذها حکمها وبنیت لجریها مجری ما لا ترکیب فیه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار یصح لفظ انما قال لفظ ولم یقل اسم لعدم الوضع فیها کما عرفت حکی به صوت ای اصدر علی لسان الانسان تشبیها بصوت شئ کما عرفت فی القسم الثانی من الاصوات الغیر المنقولة او صوت به البهائم یعنی مثلا ای لاناختها او زجرها او دعائها او غیر ذلک وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا یتناول ما هو للطیور بل لبعض افراد الانسان ایضا کالصبیان والمجانین واذا کان ذکرها علی سبیل التمثیل یتناول التعریف کلها فالاول کغاق اذا صوت به انسان تشبیها بالغراب والثانی کنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعیر ولم یذکر المص القسم الاول وهو ما کان صوت الانسان ابتداء من غیر تعلق بالغیر قیل ذلک لانه لما کان هذان القسمان مع تعلقهما بالغیر ملحقین بالاسماء المبنیة کان کون ذلک القسم کک اولی لکونه صوت الانسان من غیر تعلق بغیره المرکبات ای المرکبات المعدودة من المبنیات کل اسم حاصل من

المبنيات
الاصوات وتعريفه
والمركبات

المبنيات
المركبات وحكم جزأيها

تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين جزأي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية و لا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزأيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه تخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيأة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى فلا شك انه يفهم من ظاهر الهيأة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيأة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيأة تركيب احد جزأيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيأة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر لا تدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب و الثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر فحذفت الواو وركب عشر مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان احد جزأيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه

لا تيضمن الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا اخذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر يتضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفها الا اثنا عشر واثنتى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون ولا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبنى الاول للتوسط المانع من الاعراب على الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه والاخرى اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك

المبنيات
الكنايات ومعناها اللغوي والاصطلاحي

المبنات الكنايات وتفصيل الفاظها

جاءنى فلان وانت تريد زيدا او المراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدرى ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا فى باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها فى الاصل ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقى ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اى للكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التى هى من حيث هى لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذى هو الاصل فى الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بنى لانه كاف التشبيه دخلت على اى واى كان فى الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادى وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبنى على السكون آخره نون ساكنة كما فى من لا تنوين تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها فى الخط فمرتبته فى البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المصنف معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذى يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى

تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما و كم الخبرية

مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال عندي كما تقول

مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه

ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزها كانها نائبة عن معنى

التصريح بها وتدخل من فيهما اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم

من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته

جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على

جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل

كم آتيناهم من آية بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام

لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع

من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه

عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل

كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين

موقع كل منهما بقوله فكل منهما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا

او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا

على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت

المبنيات

الكنايات وحكم الاستفهامية والخبرية

المبنيات
الكنايات وكون كم في محل الجر والرفع

فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلاً ضربت في المفعول به وكم ضربةً ضربت في المفعول المطلق وكم يوماً سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلامٍ ملكت وكم ضربةٍ ضربت وكم يومٍ سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظاً او مقدراً ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلاً ضربته اذ جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلاً غير مشتغل عنه اي كم رجلاً ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلاً مقدراً غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلاً غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل احد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهماً اشتريت او بكم رجلٍ مررت او مضاف نحو غلام كم رجلاً ضربت وعبد كم رجلٍ اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار عليهما على ان تجعل الجار اسماً كان او حرفاً مع المجرور كلمةً واحدةً مستحقةً للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظاً ولا تقديراً فعل ولا شبه فعلٍ غير مشتغلٍ عنه ولا قبله حرف جرٍ او مضاف بل كان مجرداً عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفاً نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفةٍ عن نكرةٍ متضمنة استفهاماً واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرةً وما بعده معرفةً وخبر ان كان ظرفاً نحو كم يوماً سفرك فكم ههنا منصوب المحل ولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار العامل الكائن فيه

وداخل في قاعدة الرفع ثانيا القيام مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك اي مثل كم في تأتى
الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنى انه يتأتى
تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي واين واني ومتى مشتركة
بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان مختصتين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا
استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت ومن مررت وغلام
من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا
شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع ومن
تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن يأتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه
عند الله ولا يتأتى فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها الا الفعل
ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كمتى واين وايان وكيف واني واذا
ان لم تجر بجار نحو من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد تخرج
عن الظرفية وتقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذ يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود
عمرو فهي مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب ماهو
لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ مؤخر نحو متى عهدك
بفلان اي متى كائن عهدك به واما اي فيتأتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع
بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت كائن مجيئك

فای وقت علی تقدیر انتصابه بالظرفیة مرفوع المحل بالخبریة والوجوه الباقیة مثل ثیم ضربت وبثیم

مررت وأثیم قائم وفی مثل کم عمة لك یا جریر وخالة یعنی فیما احتمل الاستفهام والخبر وذکر

الممیز وحذفه ثلثة اوجه هکذا فی کثیر من النسخ وفی بعضها فی مثل تمییز کم عمة ای ما هو تمییز باعتبار

بعض الوجوه فعلی النسخة الاولی یحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة فی کم احدها رفعه بالابتداء والآخران

نصبه علی الظرفیة وعلی المصدریة فانه اشار فیما سبق بقوله منصوبا معمولا علی حسبه الی کثرة وجوه

النصب ولا یخفی ان هذا الصق بما سبق من وجوه اعراب کم ویحتمل ان تعتبر فی ممیزها اعنی عمة

فاحدها الرفع بالابتداء استفهامیة کانت او خبریة والآخران النصب علی تقدیر کونها استفهامیة

والجر علی تقدیر کونها خبریة ولا یخفی ان هذا الوجه مبنی علی اعتبار جواز حذف ممیزها وهو غیر مذکور

فیما سبق فکان الالیق تاخیر هذا عن قوله وقد یحذف فی مثل کم مالك واما النسخة الاخری فلا تحتمل الا

الوجه الاخیر والبیت للفرزدق یهجو جریرا وتمامه * فدعاء قد حلبت علی عشاری * الفدعاء

المعوجة الرسغ من الید او الرجل فتکون منقلبة الکف او القدم یعنی انها لکثرة الخدمة صارت

کذلك وهذا خلقة لما نسبها الی سوء الخلقة وانما عدی حلبت بعلی لتضمنه معنی ثقلت ای کنت

کارها لخدمتها مستنکفا منها فخدمتنی علی کره منی واختار من انواع خدمتها الحلب لان خدمة

المواشی وهی ابلغ فی الذم من خدمة الاناسی والعشار جمع عشراء وهی التی اتی علی حملها

عشرة اشهر واختارها لانها تتاذی من الحلب لا تطیع بسهولة ففی حلبها زیادة مشقة وفی

ذکر عمة وخالة اشارة الی رذالة طرفیه ابیه وامه فالاستفهام علی تقدیر النصب علی تمییز

المبنیات

اسماء الاستفهام کم الخبریة والاستفهامیة

فی تمییز کم

المبنيات
اسماء الاستفهام والشرط
حذف مميز كم والظروف

التهكم كأنه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل عنها وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشارى واذا حذفت المميز اى كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء وصحح توصيفه بقوله لك خبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لانه مفعول الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما و اذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اى في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانما اذا سئل عن كمية مالك واخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرته فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اى كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اى كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اى الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى

المبنيات
الظروف وشرط بنائها

ذكر البعض ههنا منها اى من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه أعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل سميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال الشاعر شعر فساغ لي الشراب وكنت قبلاً ✤ اكاد اغص بالماء الفرات ✤ فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلاً اى قديماً وقال الشارح الرضي الاول هو الحق واجري مجراه اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيهما لا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما ولذلك اجري مجرى الظرف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان

ولا تضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اى في اكثر الاستعمالات وقد جاء

ع اما ترى حيث سهيل طالعا ✤ فحيث فيه مضافا الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اما ترى

مكان سهيل طالعا آخره ع نجم الضيىٔ كالشهاب ساطعا، وانما بنيت على الضم كالغايات لانها
غائبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنه الجملة
فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف
ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء
اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤها على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من
الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت
زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها
ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد
المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا
الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعملت
في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى
اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف
الشرط فهذه علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها
الفعل لمناسبة الفعل للشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان
ولو وقد تكون اي اذا للمفاجأة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأ الامر مفاجأة من قولهم
فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذه وبين

المبنيات
الظروف حكم اذا الشرطية
والمفاجأة

اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا اغلبته ووقوعه بعدها فلا ينافى ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها فى باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل فى اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهى للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا لم تبق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اى فاجأت فى زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع وقد تكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد تستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية فى نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اى من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضى وبناؤها لما مر فى حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد تجئ للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجئ للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكر المصنف ومنها اين وانى فهما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن انى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء

المبنيات الظروف وحكم اذ واين وانى

المبنيات الظرفي وحكومتى وايّان وكيف ومذ ومنذ

انّى زيد بمعنى كيف وانّى القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اى في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايّان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايّان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايّان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اى حال شئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ لازمان الحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل كيف جار مجرى الظروف ومعناها السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو وتستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيأة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لمواقفتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول مدة زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم لقيتني

المبنيات
الظروف وحكم لدى ولدن ولد

فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصوداً لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اوليته وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبساً بالعدد اي بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رأيته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب وما خرجت مذ ان ذهبت والجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك على هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ في القسمين مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبراً فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بنظر فيهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفاً في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولَدُنْ بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لَدْنِ بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولَدَنْ بفتح اللام والدال وسكون النون ولُدْنِ بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولَدُ

بفتح اللام وسكون الدال وكذا بضم اللام وسكون الدال وكذا بفتح اللام وضم الدال وبناؤها
لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما
يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا
فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد تنصب في بعض لغات
العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا
ولذلك تحذف عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها و منها قط مفتوح
القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف اتباعا
لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات
كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه
ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء
المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حملت على اختها عوض و منها عوض بفتح العين وضم
الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان
المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء
عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض
العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف
المضافة الى الجملة و الى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه

المبنيات
الظروف وجواز بنائها المضاف الى الجملة واذ

ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى ومن خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابهما لكونهما اسماء مستحقة للاعراب لا يجب اكتساب المضاف له المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما او أن مخففة او مشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

المعرفة والنكرة

الاسماء المعرفة وتعريفها وهي ستة انواع

اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع ليوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصورت ذات زيد

ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فلا يعد بادخليته قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا تستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول

الاسماء المعرفة وهي ستة انواع

والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضاً مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظراً الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفاً ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسماً كان او لقباً او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشئ بعينه شخصاً او جنساً واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ بعينه غير متناول غير ذلك الشئ باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي تناولا بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية ترتيباً في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها التباسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب

الاسماء

العلم وتعريفه واي معرفة اعرف المعارف

فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة

الاسماء النكرة واسماء العدد وتعريفهما

النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم

يلوّيا عند بعض الحُسّاب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له
من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجلٍ ورجلين وذراعٍ وذراعين ومَنٍّ ومنّين حيث
لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما
بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلثٍ الى تسع او بالتثنية كمئتين والفين
او بالجمع كمئات والوفٍ وعشرين او بالتركيب صنافيا كان كثلث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر
او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحدٌ الى عشرة ومائة والف تقول
في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحدٌ اثنانِ في المفرد المذكر وتثنيته
واحدةٌ ثنتان وثنتانِ في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر
ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث
الى عشرٍ بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يُفعل الامر
بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر
رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل
بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغيّر الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول
ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث
نحو ثلث عشرة امرأة ابقاءً للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة
اجتماع التانيثين من جنسٍ واحدٍ فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة

فالتانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في
ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث ولهذا احكمنا عليه بانه جنس آخر
من التانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني
في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم
الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا
عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس في ثلث عشرة الى
تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول
عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول
وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي
عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر
احدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف
والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك
لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف
تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير
فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان وثنتان وعشرون في المؤنث وثلثة وعشرون
في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول

الاسماء
اسماء العدد وكسر الشين وسكونها في العشرة

اسماء العدد وحكم الياء في ثماني عشرة

فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مِائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعاً على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحدٌ او واحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال وثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحدٌ وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلثٌ وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز العكس في العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معديكرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فرعيت زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها لتدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع

الاسماء

اسماء العدد وحكم مميزها

لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلث مائة الى تسع مائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان تجمع فيقال مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا تجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التميز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين اي الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلث مائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل

بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجلٍ مثل الف رجلٍ مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف

من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد

في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع

للكثرة وفي مميزهما المفرد الدالّ على القلة رعايةً للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا و

اللفظ المعبر به عنه مذكرًا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون

المعدود مذكرًا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي

العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارًا

بالتذكير

باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارًا بالمعنى ولا يميز واحد

بالتانيث

وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد

رجلٍ ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على

تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناءً بلفظ التمييز اي الصالح

لان يكون تمييزا على تقدير ذكره معهما الدالّ بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة و

الاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل

ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية

فبذكرهما استغناء عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغنٍ عنه لكن لا نم ان مميز

باسم المفعول هو عبارة عن العدد ١٢ ح — على صيغة اسم الفاعل اي تمييز الواحد ١٢ جم — يعني سلمنا ١٢

الاثنين ايضا كك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما لقة اثنا رجل قلت

اي مغن عن الاثنين ١٢

الاسماء

اسماء العدد ولا يميز واحد واثنان

لما التزموا الجمعية فی ممیز سائر الآحاد ینبغی ان یعتبر فیما لم تتیسر الجمعیة فیه ما هو اقرب الیها

وهو الاثنینیة ولا یبعد ان یقال معنی الکلام انه لا ممیز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمیز

ای بجواهر حروفه المصوّرة بهیأة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعنی التنوین او

علامة الاثنینیة اعنی حرفی التثنیة فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنی به عن ذکر الواحد

علی حدة واذا اعتبر مع علامة التثنیة استغنی به عن ذکر الاثنین علی حدة فاختار والحوق

العلامة التی هی اخف علی ذکرهما ولا شک ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلک الاستغناء

انما یکون لافادته ای لافادة لفظ التمیز النص المقصود ای التنصیص علی العدد والتصریح

به الذی قصد ذلک التنصیص والتصریح بالعدد ای بذکر اسم العدد فلما افاد التمیز ذلک

التنصیص استغنی فی افادته عن ذکر العدد علی حدة وتقول فی المفرد من المتعدد ای

فی الواحد من المتعدد باعتبار تصییره ای بسبب اعتبار تصییره ای تصییر ذلک المفرد عددًا

انقص ازید علیه بواحد الثانی فی المذکر فقوله الثانی مقول القول وذلک القول انما هو

باعتبار تصییره الواحد اثنین بانضمامه الیه فیکون معنی ثانی الواحد مصیّره بانضمامه الیه

اثنین وانما ابتدأ من الثانی اذ لیس قبل الواحد عدد حتی یکون الواحد مصیّره واحدًا

والثانیة فی المؤنث علی هذا القیاس وهکذا الی العاشر فی المذکر والعاشرة فی المؤنث

لا غیر ای لا تقول غیر ذلک فلا یجری ذلک فیما تحت الاثنین ولا فیما فوق العشرة اذ فوقه

مرکبات لا یتیسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول فی المفرد باعتبار حاله ای مرتبته

الاسماء

اسماء العدد ولا یمیز الواحد والاثنان

الاسماء

اسماء العدد حكم اسم الفاعل من العدد

من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في المؤنث لكن من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصيّر او لا حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم لو احد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثمه اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتاهما فلاختلاف اضافتيهما قيل في الاول اي في المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيّرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيّرت الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي عدده او يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما زاد

على العشرة حادي عشر أحد عشر بإضافة المركب الأول إلى المركب الثاني أي واحد من

أحد عشر متأخر بعشر درجات بناءً على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة

لأن الاعتبار الأول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وإن شئت قلت في أداء هذا المعنى

حادي أحد عشر بحذف الجزء الأخير من المركب الأول استغناءً عنه بذكره في المركب الثاني

وهكذا تقول إلى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الأول من المركب الأول لانتفاء التركيب الموجب

للبناء وبني الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث

ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه إلى ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر لأصالته

(الانجرار بالفارسية كشيدن)

وأخر تعريفه لأنه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه أي اسم كان فيه علامة

التأنيث لفظا أي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة أو حكما كعقرب

إذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات

السماعية أو تقديرا أي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من

المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه أي اسم متلبس بمخالفة المؤنث أي لم يوجد فيه علامة التأنيث

لا لفظا ولا تقديرا وعلامته أي علامة التأنيث التاء والألف حال كونها مقصورة

كسلمى وحبلى أو ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم أنها

(وهو صاحب المفصل)

للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز أن يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وأنتِ وهو

أي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما أي اسم بإزائه أي في مقابلته ذكر من جنس

الأسماء المذكر والمؤنث وتعريفهما

الاسماء المؤنث واحكام اسناد الفعل اليه

الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي متلبس بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه وكظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا مظهرا او مضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه حينئذ لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لكيلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل ايضا لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث

الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها
نحو جاءت اليوم زيدٌ لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير
الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاءوا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر
السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي
سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر
غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء وان شئت تركتها نحو جاءت
الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير غير جمع
المذكر السالم فانهم اذا جمعوا اسالما فان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاءوا ولا
يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث
نظرا الى كونه مسندا الى ضمير مؤنث
بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا
نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع المذكر العاقل
النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان
لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم فعلت
وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما
في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام
فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاُجري مجرى المؤنث وفي الحواشي
الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت

الاسماء المؤنث واحكام اسناد الفعل اليه

الاسماء
المثنى وتعريفه وفوائد القيود فيه

مجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري
مجرى غير العقلاء، المثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون
مكسورة قولنا مع لواحقه والا لايصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما
لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح
ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة
التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات في
صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق
او اللاحق وحده او مع الملحوق به ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم لا لحوقها
على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور
الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان تكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه
اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من
جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد لمشترك بينهما ولو اريد بقوله
مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى
فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا تجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا
يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم
فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار

معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك ثني القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز
ان يجعل لام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل
مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون بمعنى الابوين المسميين بالاب وكذا
الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرآن ايضا بلا احتياج
الى ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليؤول بالمسمى به ليحصل مفهوم
يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية مجرد اشتراكه
اللفظ بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام
المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثير يؤول بالمسمى بزيد ثم
يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر يؤول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم
قال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها
مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في
تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي تلحقه علامة التثنية في بعض
المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما وراءه يعلم
من تعريف المثنى فقال فالمقصود اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة وسمي
مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة
عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى

الاسماء
المثنى وطريق بناء تثنية
الاسم المقصور

وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي
والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف
ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه منقلبة عن
ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل كمتيان في متى
حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كالاعلى
والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء
حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف و الاسم الممدود ان كانت همزته اصلية اي
غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف
وتشديد الراء الجيد القراءة او المتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها
واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان
اصلها كان حمرا بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها
طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي
ان لا تقع بين الفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت
الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صححت فقيل حمراءان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء
نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان تكون
للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء

الاسماء
المثنى وطريق بناء تثنية
الاسم الممدود

الاسماء المثنى وحذف نونه للاضافة

فان اصلهما كساؤ ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فثبتت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء الا رداءان بالهمزة او رداوان بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغي ان يقول المصنف والا فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء وتحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان وتمرتان في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحدة من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالهما بالاخرى بحيث لا يمكن الانفكاك بها بدونها صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصي والي مستعملان وهما لغتان في خصية واليه وان كانتا اقل استعمالا منها ولما كان

حذفُ النون قاعدةً مستمرةً اتی فی بیانه بالفعل المضارع المفید للاستمرار بخلاف حذف تاء التانیث
اذ لیس لہ قاعدة بل وقع علی خلاف القیاس فی مادةٍ مخصوصةٍ فلهذا اتی فی بیانه بالفعل
الماضی المجموع ما دلّ ای اسم دلّ علی جملة آحادٍ مقصودةٍ ای یتعلق بها القصد فی
(اطلاق الاسم علی الجمع انما یکون حکماً لا حقیقة ۱۲)
ضمن ذلک الاسم بحروفٍ مفردةٍ ای بحروفٍ هی مادةٌ لمفرده الذی هو الاسم الدال
علی واحدٍ واحدٍ من تلک الآحاد حال کون تلک الحروف متلبسةً بتغییرٍ ما بحسب الصورة
اما بزیادةٍ او نقصانٍ او اختلافٍ فی الحرکات والسکنات حقیقةً او حکماً فالجار فی قوله بحروف
مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دالّ و بهما علی سبیل التنازع وقوله تغییر ما ظرف مستقرٌّ
حال من الحروف ودخل فی قوله تغییر ما جمعا السلامة لان الواو والنون فی آخر الاسم من
تمامه وکذا الالف والتاء فتغیرت الکلمة بهذه الزیادات الی صیغةٍ اخری وقوله ما دلّ علی آحاد
جنس یشمل الجموع واسماء الاجناس کتمر ونخل فانها وان لم تدل علیها وضعا فقد تدل علیها
استعمالا واسماء الجموع کرهط ونفر وبعض اسماء العدد کثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت
اسماء الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالاً
فبقوله بحروف مفردة وکذلک بقوله بحروف مفردة خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما کان
الفارق بینه وبین واحده التاء ونحو رکب مما هو اسم جمع لیس بجمع علی الاصح
بل الاول اسم جنس والثانی اسم جمع کالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع
(فان الرکب نحوه جمع علی مذهب غیر الاصح … فانها اسم جمع ۱۲)
والفرق بینهما ان اسم الجنس یقع علی الواحد والاثنین وضعاً بخلاف اسم الجمع فان

الاسماء المجموع وتعریفه وفوائد القیود فیه

قيل الكلم لايقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لابالوضع على انه لاضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضًا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لاواحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو و الضمة ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بذكره في التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال ان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة

الاسماء
المجموع وبيان قسميه
الصحيح والمكسر

وحُذِفت الیاء لالتقاء الساکنین وعلی ہذا القیاس حالتا النصب والجر مثل قاضِینَ فان اصلہ قاضِیِینَ حذفت کسرۃ الیاء لثقل اجتماع الکسرتین والیائین فسقطت لالتقاء الساکنین و ان کان آخرہ ای آخر الاسم الذی ارید جمعُہ مقصورًا ای الفًا مقصورۃً حذفت الالف لالتقاء الساکنین وبقی بعد الحذف ما قبلھا ای حرف کان قبل الالف علی ما کان علیہ مفتوحًا ولم یُغیَّر لتدل الفتحۃ علی الالف المحذوفۃ مثل مصطفَوْنَ فی حالۃ الرفع ومصطفَیْنَ فی حالتی النصب والجر فاصلھما مُصطفَیُونَ ومُصطفَیِینَ قلبت الیاء الفًا لتحرکھا وانفتاح ما قبلھا وحذفت الالف لالتقاء الساکنین وشرطہ ای شرط اسمٍ ارید جمعہ جمعَ الصحیح المذکر یعنی شرط صحۃ جمعیتہ ان کان ذلک الاسم اسمًا ای اسمًا محضًا من غیر معنی وصفیۃ فیہ فمذکرٌ علَمٌ ای فکونہ مذکرًا علمًا یَعْقِلُ من حیث مُسمّاہ لا من حیث لفظہ وانما اشترط ذلک لکون ہذا الجمع اشرفَ الجموع لصحۃ بناء الواحد فیہ والمذکرُ العلم العاقلُ اشرفُ من غیرہ فاعطی الاشرفُ للاشرف فانہ فقد فیہ الکل کالعین او اثنان کالمرأۃ او واحدٌ نحو اعوج للفرس لم یجمع ہذا الجمعَ واراد بالمذکر ما یکون مجردًا عن التاء ملفوظۃً او مقدرۃً لیخرج عنہ نحو طلحۃَ فانہ لا یجمع بالواو والنون خلافًا للکوفیین وابن کیسانَ فانھم اجازوا طلْحون بسکون اللام وابنُ کیسانَ بفتحھا ویدخل فیہ نحو وَرْقاءَ وسلمیٰ اسمی رجلین فانھما یُجمعان بالواو والنون اتفاقًا لان علَمَ التانیث ہو التاء لا الالف فلا یمنع من الجمعیۃ بالواو والنون لان الممدودۃ تُقلب واوًا فتنمحی صورۃ علامۃ التانیث والمقصورۃ تحذف وتبقی

الاسماء
المجموع وشرط صحۃ جمعیتہ
اسمًا

الاسماء المجموع جمع تصحيح صفة

الفتحة قبلها دالة عليها وشرطه اى شرط الاسم الذى اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان
صفة من الصفات غير علم كاسمى الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اى له شروط فالشرط الاول
كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثانى ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل
فعلاء اى مذكرا غير مستو فى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث بل يكون
المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل
التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة فى افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة
والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اى مذكرا غير مستو فى تلك
الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث على صيغة فعلى مثل
سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون
ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل فى الفرق بين المذكر والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها
والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى فى هذه الصفة متناول
الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح
وصبور فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث
لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى
وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا متلبسا بتاء التانيث
مثل علامة كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس

وتحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مر فى التثنية وقد شذ نحو سِنِين بكسر السين
اى ويجب حذف نونه بالاضافة ١٢ ع
جمع سَنة بفتحها وأرَضِين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما
لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علمًا او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء
تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها
ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق
اى جمع لحق آخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان
مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو
والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو
والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث
كحائض لانه يقال فى جمع حائضة حائضات فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات
لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان
اسما جمع هذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة و
زينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار
وشمس ونحوهما من الاسماء التى تانيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها
مسموع كالسماوات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة
جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه كما هو المتبادر

الاسماء المجموع وشرط جمعيته بالواو والنون

فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضا المتبادر
من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه لازم
بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث
ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم
في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كفلك كما مر
جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن
اي من الثلثة الى العشرة بجعل الغاية داخلة في المغيا ولذلك قال على ثلثة وعشرة الخ
افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع
فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام
والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي
جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور
من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار
احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث
يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر عنه كالطول والقصر
الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له
او بيانا لنوعه او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية
ومثل ويلاله وويحاله مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا

الاسماء
المصدر وتعريفه وفوائد القيود فيه

الاسماء — المصدر وشرط عمله وحكم معموله

مطلقًا وهو اى المصدر من الثلاثى المجرد سماعى اى سماعى ويرتقى عدده الى اثنين و ثلثين كما بيّن فى كتب التصريف ومن غيره اى غير الثلاثى المجرد يعنى الثلاثى المزيد فيه والرباعى المجرد والمزيد فيه قياسى اى قياسى كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال (مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا) الى غير ذلك مما علمته فى علم التصريف ويعمل اى المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا امس و حال كونه غيره اى غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبنى اكرام عمرو خالدا غدا او الان وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلذا لم يشترط فيه الزمان كاسمى الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعنى عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجيئ حكمه ولا يتقدم معموله اى معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيئ مما فى حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبنى عمرا ضرب زيد ولا يضمر اى معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر فى المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين و الجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين فى الحقيقة الى الفاعل وكذا فى اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيهما محذور بخلاف المصدر فان له فى نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان

بارز لم يكن مضمراً فيه بل مضمر مطلقاً فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيداً حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهراً ولا مضمراً نحو اعجبني ضرب زيداً لان النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منوناً اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولاً به او ظرفاً او مفعولاً له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر متلبساً باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا تدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا تدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقاً بين شيء وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملاً في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملاً بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولاً مطلقاً صرفاً من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون العمل للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكوراً نحو ضربت ضرباً زيداً او محذوفاً غير لازم نحو ضرباً زيداً وان كان اي المصدر مفعولاً مطلقاً واقعاً بدلاً منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازماً نحو سقياً له وشكراً له وحمداً له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان

الاسماء
المصدر واضافته الى
المفعول

عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله
القائل صاحب المتوسط
وجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني مالم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه
بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر و
اظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على السواء

اسم الفاعل وتعريفه وفوائد القيود فيه

اسم الفاعل ما اشتق
اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به
اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما مجهول مره يذكر
بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدده وجوده له وقيامه
مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود
وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك فقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة
لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على
ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس
لمن قام به والحق ايضا ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا
لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى
اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع
لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه
موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج

اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة المشبهة البعض منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن لمعنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفية ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماشٍ وآكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب

الاسماء
اسم الفاعل وبناء صيغته وشرط عمله

وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من المجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة او لا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسرة كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مُدخِل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومُستغفِر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل

فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك كما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي لشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدا او الموصول والموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه بالفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال

الاسماء
اسم الفاعل وشرط عمله

الاسماء
اسم الفاعل والابنية ما وضع منه للمبالغة

او في ضمن الاستمرار وارید ذکر مفعوله وجبت الاضافة ای اضافة اسم الفاعل الی مفعوله
معنی ای اضافة معنویة لفوات شرط الاضافة اللفظیة مثل زید ضارب عمرو امس
خلافا للکسائی فانه ذهب الی عدم وجوب اضافته لانه یعمل عنده سواء کان بمعنی
الماضی او الحال او الاستقبال فیجوز ان یکون منصوبا علی المفعولیة وعلی تقدیر اضافته
لیست اضافة معنویة لانها عنده من قبیل اضافة الصفة الی معمولها وتمسک الکسائی
بقوله تعالی وکلبهم باسط ذراعیه بالوصید وقد مر الجواب عنه فان کان له ای لاسم الفاعل
معمول آخر غیر ما اضیف اسم الفاعل الیه فبفعل مقدر ای فانتصابه بفعل مقدر
لا باسم الفاعل نحو زید معطی عمرو درهما امس فدرهما منصوب علی المقدر فانه
لما قیل معطی عمرو قیل ما اعطاه فقیل درهما ای اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة
علی اسم الفاعل استوی الجمیع ای جمیع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زیدا
امس کما تقول مررت بالضارب ابوه زیدا الآن او غدا لانه فعل بالحقیقة حینئذ عدل
عن صیغة الفعل الی صیغة الاسم لکراهتهم ادخال اللام علیه وما وضع منه ای من اسم
الفاعل بتغییر صیغته الی اخری بحیث یخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة فی الفعل
المشتق منه کضراب وضروب ومضراب بمعنی کثیر الضرب وعلیم بمعنی کثیر العلم
وحذر بمعنی کثیر الحذر مثله ای مثل اسم الفاعل فی العمل واشتراط ما یشترط به علی هذا
علی تقدیر ان یکون صیغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا کانت داخلة فیه

الاسماء
اسم المفعول وتعريفه وفوائد القيود فيه

فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا و مررت بزيد الضراب عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منها مصححا كان او مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغته المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتى التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان و الزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا والزيدان الضاربان والزيدون الضاربون عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل فى معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفهما واجب و مع التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفهما لوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كالقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليها الضرب واعتذار اقامته من مقام ما مر فى اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج

الأسماء الصفة المشبهة وتعريفها وفوائد القيود فيه

ما عدا المجرد وكاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقًا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اى غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ماقبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اى شانه وحاله في العمل اى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر في اسم الفاعل اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفًا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يتحقق رحيم الا من رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له كالكرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع

فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانها بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لها الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا تجئ صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا تجاوزه فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها شبيهة به ولكون علة المشابهة اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط الزمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسألة لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب

الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع
في المعمول على الفاعلية اي فاعليته للصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه
معمول الصفة بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا
في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم
يجوزون تعريف التمييز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح
الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه
وتفصيلها اي مفصل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين
الصفة ورفع وجه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه
بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام
باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل هذا التركيب في كونه امثلة
ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا
بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية
او نصبه بالتشبيه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة
الى انه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة
المجردة عن اللام وهذه لصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه
ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة

الاسماء
الصفة المشبهة وامثلة اقسامها

الاسماء الصفة المشبهة ومنها ممتنعان

المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة اوغير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما ان تكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح انهم اذا ارتكبوا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على احد التخفيفين اعني حذف التنوين

ولا يتعرض لاعظيها مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شئ من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت عنها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ماكان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وماكان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه والحسن وجه وحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها ح فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب وتجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث

الاسماء
الصفة المشبهة منها
حسن وقبيح

١١ قوله فتؤنث انت اي اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعد الصفة منصوبا او مجرورا تؤنث وتثنى وتجمع اذا كان الموصوف مؤنثا ومثنى ومجموعا ١٢ عبد الرحمن رحمه الله

انث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجهًا وحسنة وجهٍ وتثنى اى الصفة
اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجهٍ وحسنان وجهًا وتجمع ايضًا الصفة
بالاضافة
اذا كان الموصوف جمعًا مثل الزيدون حسنو وجهٍ وحسنون وجهًا واسما الفاعل والمفعول
بالاضافة
غير المتعديين اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي
ايضًا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول
منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة
في ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيه فعلان الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله
وينصبانها ويضافان اليها تقول زيد قائم الابُ ومضروب الابُ برفع الاب ونصبه
وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليها ولا نصبها لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا
قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول
اسم المفعول
الضارب او فاعل له نصب تشبيهًا بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول ثان للمعطى
او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيهًا بالمفعول والمفعول الثاني محذوف
وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا
اسم التفضيل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل او
وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره
في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى لذات

الاسماء
اسم التفضيل وتعريفه وفوائد القيود فيه

الاسماء
اسم التفضيل وشرط بنائه من الثلاثی

متصفة بتلک الزيادة او ظرف مستقر ای لموصوف متلبس بتلک الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فی تلک الاسماء، وقوله بزيادة علی غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو ای اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلی للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما فی الاصل اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان علی الاصل وشرطه ان يبنی ای اسم التفضيل من حدث ثلاثی لا رباعی مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلی منه اذ البناء من الرباعی والثلاثی المزيد فيه مع المحافظة علی تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة علی ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعی او الثلاثی المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثی مجرد او بعض حروف رباعی مجرد كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنی ليس بلون ای من ثلاثی مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهری لان منهما اشتق افعل لغيره ای لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل الصفة مقدم بناؤه علی افعل التفضيل وهو كذلک لان ما يدل علی ثبوت مطلق الصفة

مقدمٌ بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيدٌ
افضلُ الناس فان افضل مشتقٌ من ثلاثيٍ مجردٍ ليس بلونٍ ولا عيبٍ وهو الفضل
فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحدٍ زيادةً فيه
على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشدّ ونحوه مثل هو اشد منه
استخراجاً مثالٌ للثلاثي المزيد فيه وبياضاً مثالٌ للون وعمىً مثال للعيب
وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير
اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه
في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر
كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزاتٍ وعظامٍ وخيوطٍ على عنقه وهو ذو لحيةٍ طويلةٍ فسئل
عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضلّ وتقلّد ذات ليلةٍ اخوه بقلادته فلما اصبح
قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه شائبةٌ من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق
احمق من حمقٍ لا يكون بهذا الطور قياساً وان يكون اشتقاق اجهل وابلد
لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرةً على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل
والشارح الرضي عدّ احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان
والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلانٌ ابلد من فلانٍ
واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول

فانه لو اشتق لكل منها قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول
على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد
ملومية ق على هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل
على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال
الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير
الذي هو المفضل عليه ق وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور
ظاهرا لانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا
طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل
من زيد فعلى هذا لا تكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا
نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد
الافضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون
ذكر اللام او من لغوا واما قوله شعر ولست بالاكثر منهم حصى * وانما العزة للكاثر
فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز
خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه
مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء
او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل

الاسماء
اسم التفضيل واستعماله على احد ثلثة اوجه

الاسماء
اسم التفضيل وكونه مضافا للتوضيح

فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة
به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم
والا يلزم تفضيل الشئ على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل الشئ
على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه
بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان
المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد
افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك
يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان تقصد
به زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على
المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح
اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل
فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل
فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين
قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته
فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم
بغداد اي اعلم ما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشؤه او مسكنه ويجوز في النوع

الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان الموصوف مونثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضلياهن والهندات فضلياتهن لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي يستعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لامتناع لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر وكانها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى

الاسماء
اسم التفضيل واحكام انواعه

قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه فى الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا سببيا هو فى اللفظ لشئ معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو فى المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشئ وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشئ الذى اعتبر اولا على نفسه اى نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثانى مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فرجلا هو الشئ الذى ثبت له اسم التفضيل فى اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل

الاسماء
اسم التفضيل والبحث فى مسئلة الكحل

الاسماء
اسم التفضيل والبحث في مسألة الكحل

باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا
لشئ وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب
حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في
مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما
اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما
بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما
مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه
واحد بالذات ومختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو
التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي
كما ستقف فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى
الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا
المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل
معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على
اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل
زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه
او بان يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن

الاسماء

اسم التفضيل والبحث في مسئلة الكحل

في عين كل اَحَدٍ الكحلُ دون حُسنِه في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حَسَن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلّط النفي عليه مجرّدا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فبقي اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجلٍ مقيسا الى حسن زيدٍ اِما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حَسَنَ في عينه الكحلُ حُسنَه في عين زيد فانتفت المساواةُ و الزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شيئ مايساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيدٍ وذلك كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرقٌ بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصلُ في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر

الاسماء
اسم التفضيل والبحث في مسألة الكحل

شــ انم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن وبين معموله اى ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه فى عين زيد باجنبى وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبى له من هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر اذ العامل بالحقيقة معنى الابتداء

اى من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية ۱۲ علوى

لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل فى الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه فى عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن فى معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن من الكحل فى عينه هو اى الكحل فى عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة فى اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسألة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به فى اثبات هذه المسألة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه فى عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة فى ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد

الاسماء

اسم التفضيل والبحث فی مسألة الكحل

كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لا ان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشئ على نفسه اذ يتعدد الكحل ح فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التى كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد فى اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد فى كونها احسن فيها الكحل منه فى غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان للكحل فى عين زيد حسنا ليس فى عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى قلت ما رايت كعين زيد الخ قولا يماثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدئا بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن فى المثال وان كانت المماثلة الكاملة فى ذكره اذ هو فى مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان فى مقام بيان الاختصار فى المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه شعر

مررت على وادى السباع ولا ارى ✽ كوادى السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تأية ✽ واخوف الا ما وقى الله ساريا

كان اصله لا ارى واديا

اقل به رکب منهم فی وادی السباع فقدم وادی السباع واستغنی عن ذکره ثانیا الرکب اسم

جماعة الرکبان وهو مخصوص براکبی الابل والتأیة مصدر تأیی او تأیّی کالتحیة من حیی او حیّی وهو المکث

والتأنی وساریا من السری وهو السیر فی اللیل فقوله اری اما من رؤیة البصر او من رؤیة القلب

فعلی الاول وادیا مفعوله وکوادی السباع حال منه قدم علیه وعلی الثانی وادیا مفعوله الاول

وکوادی السباع مفعوله الثانی وعلی التقدیرین حین اظلم ظرف التشبیه المستفاد من الکاف

والواو فی ولا اری اما اعتراضیة او حالیة واقل صفة وادیا والجار فی به متعلق باقل

والمجرور عائد الی وادیا ورکب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتأیة تمییز عن نسبة اقل

الی رکب او منصوب علی المصدریة ای اتیان تأیة واخوف عطف علی اقل وهو بمعنی المفعول

اسند الی ضمیر وادیا والمعنی وادیا اقل به رکب منهم بوادی السباع واخوف منه وما فی ما وقی العقد

مصدریة وساریا ای رکبا ساریا مفعول وقی والمستثنی مفرغ ای وادیا اقل واخوف

فی کل وقت الا فی وقت وقایة الله تعالی ساریا یقول مررت علی واد منسوب الی السباع

لکثرتها فیه والحال انی لا اری مثل وادی السباع حین احاط به الظلام وادیا یکون توقف

الرکب به اقل من توقفهم بوادی السباع ویکون ذلک الوادی اخوف من وادی السباع

فی کل وقت الا وقت وقایة الله سبحانه رکبا ساریا سائرا باللیل فیه عن الآفات

والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولی لقلت ولا اری وادیا اقل به رکب اتوه منه

بوادی السباع ولو عبرت بالعبارة الثانیة لقلت ولا اری وادیا اقل به رکب اتوه

من واوي السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال

الفعل

ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى ويرجح بكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل هو اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر او غيرها

الافعال

الفعل وتعريفه وفوائد القيود فيه

كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد ولاقتران معناها به بحسب
الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة كوجود الاحد في
الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع
ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي
الى الحال او لتقليل الفعل او تحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول
السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد
ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهي
عنه كلا النهي او لتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا
في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التانيث
لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بالحاقها
من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلاجرم اختص بالفعل ساكنة
حال عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلتَ
اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلتِ ايضا
وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفرعه
وخط فرعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل
وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي ما دل

الافعال
الفعل وبيان خواصه
والماضي

اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر
الذى انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض
انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على
زمان شامل لجميع الافعال و قوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بما الموصول الفعل
فلا ينتقض منع الحد بمثل امس و بالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينتقض منعه
بمثل لم يضرب و جمعه بمثل إن ضربت ضربت مبني على الفتح خبر مبتدأ محذوف
اى هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى المبنا على الحركة
دون السكون الذى هو الاصل فى المبنى فلمشابهة المضارع فى وقوعه موقع الاسم
نحو زيد ضرب فى موقع ضارب و شرطا وجزاء تقول ان ضربتنى ضربتك فى موضع
ان تضربنى اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات مع غير الضمير المرفوع المتحرك
فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة
الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا
عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح و مع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا
كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اى فعل اشبه الاسم باحد حروف نايت
اى حال كونه متلبسا باحد حروف اتين فى اوائله يعني الحروف التى جمعتها كلمة
نايت وهذه المشابهة انما يكون لوقوعه اى وقوع ذلك الفعل مشتركا بين

الافعال الماضي والمضارع وتعريفهما

زمانی الحال والاستقبال علی الصحیح کوقوع الاسم مشترکا بین المعانی المتعددة کالعین
وتخصیصه بالجر عطف علی وقوعه ای تلک المشابهة انما تکون لوقوع الفعل مشترکا وتخصیصه
بواحد من زمانی الحال والاستقبال یعنی الاستقبال بالسین فانه للاستقبال القریب
وسوف فانه للاستقبال البعید کما مر کما ان الاسم یختص باحد معانیه بواسطة القرائن وانما
عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم یسم مضارعا الا بهذا المعنی اذ معنی المضارعة
فی اللغة المشابهة مشتقة من الضرع کان کلا الشبیهین ارتضعا من ضرع واحد فهما
اخوان رضاعا فالهمزة من تلک الحروف الاربعة للمتکلم مفردا مذکرا کان او مؤنثا
مثل اضرب والنون له ای للمتکلم المفرد اذا کان مع غیره واحدا کان ذلک الغیر
او اکثر مثل نضرب وکانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا کان او مثنی
او مجموعا مذکرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثین غیبة ای حال کون المؤنث
والمؤنثین غائبات او ذوی غیبة والیاء للغائب غیرهما ای غیر القسمین المذکورین
وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غیرهما ای غیر القسمین المذکورین بالجر علی البدلیة من الغائب
لانه وان لم یصر بالاضافة معرفة لکنه خرجت بها عن النکارة الصرفة فهو فی قوة النکرة
الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولی لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة
فی الرباعی ای فیما ماضیه علی اربعة احرف اصلیة کیدحرج او لا کیخرج
ومفتوحة فیما سواه ای فیما سوی ما ماضیه علی اربعة احرف مثل یتدحرج ویستخرج ونحوهما

الافعال
المضارع وبیان معانی
حروفه

الافعال
المضارع واعرابه رفع ونصب وجزم

ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع تقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي فلا تقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون في حالة الرفع التي هي قائمة مقام الحركة وحذفها اي بحذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم

كما انه فى الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى آخرها و المضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا فى حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمى والفتحة لفظا فى حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمى والحذف اى بحذف الواو والياء فى حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم و المضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اى بحذف الالف فى حال الجزم تقول لم يرض

ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما فى زيد يضرب اى ضارب او مررت برجل يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع لو قوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع فى مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما فى الصلة نحو الذى يضرب وفى نحو سيقوم وسوف يقوم وفى خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفى نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذى يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذى ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب

الافعال
المضارع المعتل واعرابه

الافعال المضارع ومواضع انتصابه

مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لايقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجئ في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اي المضارع بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف براسه واذن قيل اصله اذ ان فخففت وقيل اصله اذا الظرفية فنونه عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الواو والفاء عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من قبيل عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينتصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا

خين لكو مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اى ان الواقعة بعد العلم هذه اى ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجرى فى ان التي بعدها الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها اى معنى لن نفى المستقبل نفيا موكدا لا مؤبدا والا لزم ان يكون فى قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لى ابى تناقض لان لن تقتضى التابيد وحتى يادن الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب بها لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على لم يعتمد اى ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا فى الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا وكلاهما كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن يبدأ و

الافعال المضارع ومواضع انتصابه

قوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما بما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكى التى ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية اى سببية

احترازعن كى الجارة ١٢

ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كى او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذى دخله حتى الحال يعنى زمان الحال تحقيقا اى بطريق التحقيق بان يكون هى زمان التكلم بعينه وسيجئ مثاله او حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع

الافعال
المضارع ومواضع
انتصابه

حكاية عن الحال الماضية فكانك كنت في زمان الدخول هيأت هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت هيأته وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فالبقية على ما كان عليه وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا او لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره لتكون حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فيرفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم وتجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثمه اي ومن اجل هذين الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذا القول بان تجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فتبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف ما اذا كانت تامة لانها لا تقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك

الافعال المضارع ومواضع انتصابه

في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الآن ولا فساد فيه و جاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب متحقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام تاكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ

الافعال
المضارع ومواضع انتصابه

الافعال
المضارع ومواضع
انتصابه

على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها
اي قبل الفاء احد الاشياء الستة لتبعد بتقديم الانشاء او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا
عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن
منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب
مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تواخذني فاهلك او استفهام
نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا
اي ليس منك اتيان فتحديث مني ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون
معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه
اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي
ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو
الا تنزل بنا فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير مني ففي جملة هذه
المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تاويل مصدر معطوف
على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو شعر سأترك منزلي لبني تميم ٭ والحق
بالحجاز فاستريحا ٭ بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو
التي ينصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما
الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع وانما و ثانيهما ان يكون قبلها

اى قبل الواو ومثل ذلك اى مايماثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة واشلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى لتجتمع الزيارة والاكرام ولاتاكل السمك وتشرب اللبن اى لايجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اى بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة بعدها لا ان ان ايضا داخلة فى مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى او الا ان تعطينى حقى فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى حقى وغيره يقدرها بالى فمابعدها بتاويل مصدر مجرور بها والتى بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقى والعاطفة اى الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة اولا كثم واذا كانت منها

اى الواو والفاء واو وحتى

فمن غير اشتراط ماذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اى ينتصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى والظاهر ان هذا وان

اى مجرور والعاطفة

الافعال المضارع ومواضع انتصابه

الافعال
المضارع جواز اظهار
ان ووجوبه

كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اسم ما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل ما لم يكن فى الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه فى ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز اظهار ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فى التى يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اى اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها فى صورة دخول اللام بمعنى كى عليها اى على ان لاستكراه اللامين المتواليتين وهما لام كى ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله ع الا

الافعال
المضارع ومواضع انجزامه

ايهذا اللائمي احضر الوغى ✽ في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها وينجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازعما استعملت في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة اي ينجزم المضارع بكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة ان ومهما واذما وحيثما فاذ وحيث تجزمان المضارع مع ما ولا بدونها فلا واين ومتى وهما تجزمان المضارع مطلقا سواء كانتا مع ما اولا وما ومن واي وانى واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي وينجزم المضارع بان مقدرة وسيجئ بيانه ان شاء الله تعالى فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء نفع الندم الى وقت التكلم بها

الافعال
المضارع واختصاص لما بجواز حذفه

واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل فى غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هى اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتات طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهى هى لا المطلوب بها الترك اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى ضدها اى لا النهى هى ضد لام الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل وهى تدخل على جميع انواع المضارع المبنى للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى اى لجعل الفعل الاول سببا والثانى مسببا وفى شرح المصنف وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثانى ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشئ سببا لشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشئ بل ملزومية شئ لشئ وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون

الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما تضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آته او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم تجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني

لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احتراز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللّٰهُ مِنْهُ والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء حينئذ اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة

الافعال
المضارع وحكم كونه شرطا وجزاء

الافعال المضارع ومواضع انجزامه

بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية ما تقدم له فح تقدر ان مع مضارع يوخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما بها وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فينجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد ارتكاب السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر

الامر وفوائد القيود في تعريفه

تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور
لان التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه
عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه
المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم تقصد
لم يجز الجزم قطعا بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب
لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك كقوله
تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف كقول الشاعر شعر
وقال رائدهم ارسوا نزاولها * فكل حتف امرئ يجري بمقدار * الامر هكذا
في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة
الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغها وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر
لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد
النص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة
كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او
مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب بها
الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف
المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا فيمن قرأ على صيغة الخطاب

الافعال
الامر حكم آخره وطريق
بنائه

وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اى آخر الامر فى الحقيقة عند البصريين الوقف
والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضى اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته
للاسم المقتضية للاعراب انما هى بسببه وفى الصورة حكم المجزوم اى مثل حكم المضارع
المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه
اللام من المجزوم معنى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم
كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون
الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد
حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقى امرا تقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب
ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع
برباعى والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما
هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة
ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده
اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح وتحرزا
عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل اقتل بفتح الهمزة
التبس بالواحد المتكلم المعلوم واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسر الى
الضمة ومكسورة فيما سواه اى سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او

الافعال
فعل ما لم یسم فاعله و تعریفه

فتحة فانه لو ضم فی مثل اِضرِبَ التبس بالماضی المجهول من الاضراب لو فتح لالتبس بالامر منه
ولو ضم فی اعلم لالتبس بالمضارع المجهول المتکلم ولو فتح لالتبس بالماضی الرباعی مثل
اُقتُل مثال لما یکون بعد الساکن ضمة واِضرِبْ مثال لما یکون بعده کسرة واِعلَمْ
مثال لما یکون بعده فتحة وان کان رباعیا ففتوحة ای فالهمزة مفتوحة لانها همزة
اصلٍ رُدّت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتین فی المتکلم الواحد لا همزة
وصلٍ مقطوعة لذلک بعینه فعل ما لم یسم فاعله ای فعل المفعول الذی لم یذکر
فاعله واضافة الفاعل الیه لادنی ملابسة او علی حذف مضاف ای فاعل فعله الواقع
علیه ولا یبعد ان یراد بالموصول الفعل الذی لم یذکر فاعله وتکون اضافة الفعل الیه
بیانیة هو ما حذف فاعله واُقیم المفعول مقامه ولم یذکر هذا القید ههنا اکتفاء بذکره فیما
سبق فان کان الفعل الذی ارید حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضیا
غُیّرت صیغته دفعا للّبس بان ضُمّ اوله وکُسر ما قبل آخره مثل ضُرِبَ ودُحرِجَ واُعلِمَ
واُختیر هذا النوع من التغییر لان معناه غریب فاختیر له وزن غریب لم یوجد فی
الاوزان لخروج الضمة الی الکسرة ووزن فُعِلَ بالخروج من الکسرة الی الضمة وان کان
غریبا یدل علی غرابة المعنی ایضا لکن الخروج من الکسرة الی الضمة اثقل فلا ضرورة
فی اختیاره بعد حصول المقصود باخف منه ویضم الثالث مع همزة الوصل نحو اُنطُلِقَ
واُقتُدِرَ واُستُخرِجَ للالتباس فی الدرج بالامر من ذلک الباب ویضم الثانی

مع التاء مثل تعلّم وتجاهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علّمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا علة لقوله ولضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه معتلا فقط لئلا يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع الاعلالين في يروى ويطوى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للمفعول من ماضيه كما ذكر وتبعيته ذكر المعتل العين في المبني للمفعول من المضارع وان لم يكن فيه ما ذكرنا الا فصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقلت الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قول وبيع فابدلت واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب

الافعال
فعل ما لم يسم فاعله وفصاحة اشمامه

الماضى المجهول من معتل العين من الثلاثى المجرد باب الماضى المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد فى مجئ اللغات الثلث فيه اذ تير وقيد فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس فى ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما فى الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذ اسكن ما قبلهما ان تنقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة وان كان اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتح وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبنى للمفعول تنقلب العين فيه الفا ياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار لقيام التحرك بها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدى وغيره

الافعال
الفعل المتعدى وتعريفه

المتعدى فالمتعدى من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اى امر غير الفاعل تعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لابد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال فى الاصطلاح انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدى كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب لا يمكن تعقله

الابعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل او المفعول فان فهم
الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي
يعني لايتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من
الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز
وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت
زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر
نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام
كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا
عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم وأرى بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم
فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول
آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الأخر وهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث
فليست اصلا في التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها
على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعولي
باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت
عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما
عند الآخر وجواز تركهما معا فافعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا

الافعال
الفعل الغير المتعدي وتعريفه

وكانهم ارادوا بالشك الظن والافلاشئ من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوي الطرفين وهى ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهى تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اى هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هى اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه اى من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال فتنصب اى هذه الافعال الجزئين اى جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصائصها هى جمع خصيصة وهى ما يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره اى ومن خصائص هذه الافعال انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ او الخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ يَبْخَلُوْنَ بِمَا اٰتٰهُمُ اللّٰهُ مِنْ فَضْلِهٖ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء البخلاء

الافعال
افعال القلوب و خصائصها

هو خبر الهم فحذف بخلم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر

شعر لا تخلنا على غرائك انا + طالما قد وشى بنا الاعداء + اي لا تخلنا جازعين

فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار

على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير

ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسوا ويستفاد من مثله فائدة

بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول

علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلوا عن علم وظن واما

مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها

الافعال — افعال القلوب — خصائصها

اي من خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين

مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء

على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها

كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر

وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز و

هذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في

ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر

وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان

وَالالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيدٌ وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولى ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيدٌ وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءنى زيد احسب وعمرو ولا شك ان الغاءها فى هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المنبئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعنى بين مفعوليها او تاخرت يعنى عنها وانما خص هذا الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها

الافعال افعال القلوب وخصائصها

اى ومن خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفى الداخل على معمولها وقبل اللام اى لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل علمت أزيد عندك ام عمرو مثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفى علمت ما زيد فى الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع فى صدر الجملة وضعا فاقتضت ابقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبارين احدهما لفظا والآخر معنى فمن حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفى ولام الابتداء

افعال القلوب وخصائصها

ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي
مفقودة الزوج تكون كالشئ المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها
وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا
لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين
ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزآها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم
وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب
والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال
العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان
يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشئ واحد
وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون
آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال
فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل
الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان
اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان
فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا
بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا

بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان و اما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذا اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة ✤ من عن يميني تارة وامامي ✤ وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي ولبعض افعال القلوب معنى

الافعال افعال القلوب ولبعضها معنى آخر

حسبت وخلت وزعمت معنى آخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيد بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت يجيء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكان الوهمي والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت

ومعنى البصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى او وجدت
بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده
ان اما معاني أخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار شقوق
الشفة العليا ولوجدت جدة ووجدت موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت
وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن الافعال الناقصة انما سميت ناقصة
لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير
الفاعل على صفة اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على
صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في
الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج
عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل
من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة
الموضوع له في الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على
ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها
وجعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير
الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي وكذا كل فعل منها
فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة

الافعال الناقصة وتعريفه

الافعال الناقصة وصيغها

عنه فخرجت الافعال التامة منها ولا يبعد ان تحمل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرناه ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال وما انفك ومافتئ بالهمزة وقيل بالياء ومابرح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان تكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها اي لم تكن هذه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية والضمير في ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز بجاء وقعد الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا

الافعال الناقصة وعملها

للفرار تدخل هذه الافعال ما كان نحوه من على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر
لاعطائه الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى معنى هذه الافعال يعنى اثره
المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه
كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى وافاد معناه الذى
هو الانتقال اعطى الخبر الذى هو غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه
فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثانى لشبهه بالمفعول به
فى توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها
لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا فى الزمان الماضى دائما من غير دلالة على عدم سابق
وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار
عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف
احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر شعر بتيهاء قفر والمطى كانها + قطا
الحزن قد كانت فراخا بيوضها + اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا
بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى
كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا
للضمير كقوله شعر اذا مت كان الناس صنفان شامت + وآخر مثن بالذى
كنت اصنع + وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اى كان تكون تامة

الافعال الناقصة ومعانيها

تم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونها غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا و تكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ع ان العداوة تستحيل مودة * وقال ع فيالك من نعمى تحولن ابؤسا * واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها الاصول مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون

الجملة بوقتيها فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجئ هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظلت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلها عن الافعال الثلثة السابقة و آض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات ومازال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة ومابرح بمعناه من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية ومافتئ ايضا بمعناه ومانفك اى ماانفصل لاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسما فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات منذ قبله اى قبل فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة

الافعال الناقصة ومعانيها

الافعال
الافعال الناقصة ومعانيها

فمعنی ما زال زید امیرًا استمرار امارته منذ زمان قابلیته وصلاحیته للامارة آه و لانها علے

الاستمرار فلان النفی ماخوذ فی معانی هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفی

علیها کانت معانیها نفی النفی و نفی النفی استمرار الثبوت و اعتبار الصلاحیة

والقابلیة معلوم عقلا ویلزمها ای هذه الافعال الاربعة اذا ارید بها استمرار الثبوت

النفی بدخول ادواته علیها لفظا وهو ظاهر او تقدیرا کقوله تعالی تالله تفتؤ تذکر یوسف

ای لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفی علیها لم یلزم نفی النفی المستلزم للاستمرار

المقصود منها وما دام لتوقیت امر ای لتعیینه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها

بان جعلت تلک المدة ظرف زمان له و ذلک لان لفظة ما مصدریة فهی مع

ما بعدها فی تاویل المصدر و تقدیر الزمان قبل المصادر کثیر و اذا قدر الزمان قبله

فلابد هناک من حصول کلام یفید فائدة تامة والی هذا اشار بقوله ومن ثم ای

ومن اجل انه لتوقیت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الی وجود کلام مستقل

بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غیر مستقل بالافادة مثل

اجلس ما دام زید جالسا ای اجلس مدة دوام جلوس زید فما دام لم یستقل ما لم یا جلس

ولم یحصل من المجموع کلام لا یفید فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف

النفی فانها مع اسمائها واخبارها کلام مستقل بالافادة فلا حاجة الی وجود کلام

وراءها ولیس لنفی مضمون الجملة حالا ای فی زمان الحال مثل لیس زید قائما ای

الآن وہذا ہو مذہب الجمہور وقیل ہی لنفی مضمون الجملۃ مطلقا ولذلک تقید تارۃ بزمان الحال کما تقول لیس زید قائما الآن وتارۃ بزمان الماضی نحو لیس خلق اللہ تعالی مثلہ وتارۃ بزمان المستقبل نحو قولہ تعالی الا یوم یاتیہم لیس مصروفا عنہم وہذا مذہب سیبویہ ویجوز تقدیم اخبارہا ای اخبار الافعال الناقصۃ کلہا علی اسمائہا اذ لیس فیہا الا تقدیم المنصوب علی المرفوع فیما عاملہ فعل فان ارید بجواز التقدیم نفی الضرورۃ عن جانبی وجودہ وعدمہ فینبغی ان یقید بمثل قولنا بالم یعرض ما یقتضی تقدیمہا علیہا نحو کم کان مالک او تاخیرہا عنہا نحو صار عدوی صدیقی وان ارید بہ نفی الضرورۃ عن جانب العدم فقط فینبغی ان یقید بمثل قولنا اذا لم یمنع مانع من التقدیم وحینئذ یجوز ان یکون واجبا کالمثال المذکور وہی ای الافعال الناقصۃ فی تقدیمہا ای تقدیم اخبارہا علیہا ای علی تلک الافعال

الافعال الناقصۃ وحکم تقدیم اخبارہا

واقعۃ علی ثلثۃ اقسام قسم یجوز تقدیم اخبارہا علیہا وہو من کان الی راح وہو احد عشر فعلا لکونہا افعالا وجواز تقدیم المنصوب علی المرفوع فی الافعال لقوتہا

وقسم لا یجوز تقدیم اخبارہا علیہا وہو ای ہذا القسم ما فی اولہ کلمۃ ما نافیۃ کانت او مصدریۃ اما اذا کانت نافیۃ فلامتناع تقدیم ما فی حیز النفی علیہ لانہ تقتضی التصدر واما اذا کانت مصدریۃ فلامتناع تقدیم معمول المصدر علی نفس المصدر ویخالف ہذا الحکم خلافا ثابتا لابن کیسان بان یکون ہذا الخلاف واقعا ظاہرا

من جانبه لا من جانب الجمهور كما تقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم

وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه

النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى

وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافتعال

ههنا بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم

المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز

مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي

والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين

في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على

المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها

من ابن كيسان

افعال المقاربة وتعريفه

افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على

قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء

بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا الجزم به فعسى في

قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو

ذلك وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا

اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله

افعال المقاربة وصيغها

للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بجزمك
بقرب حصوله أو وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذ
وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في
الخبر بالتصدي لما يفضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي
ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب
والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو
غير متصرف حيث لا يجئ منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة
وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب
من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد
ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية
تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى
وان يخرج في محل النصب بالخبرية اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في
جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج
لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه
بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان

الافعال

افعال المقاربة وطريق استعمال عسى

المعنى الاصلى قارب زيد ان يخرج اى الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية فى صورة الانشاء فهو شبيه بالمفعول الذى كان فى صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان الفعل فى محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفى ابهام الشئ ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشئ فى النفس وقال الشارح الرضى والذى ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا فى الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى فى علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر فاقيم مقامهما فهى فى هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهى تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفى يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج فى محل النصب بانه خبر عسى وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج فى زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان اعمل الثانى كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهى على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد تحذف ان عن الفعل المضارع فى الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر

فيه ان كقوله شعر عسى الهم الذى امسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب * كان الاصل ان يكون وراءه فحذفت ان دون الاستعمال الثانى لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثانى اى ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجئ فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل فى الحال ففاعله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالتها على الاستقبال المنافى للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه تحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا * فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطى لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفى على كاد فهو اى كاد ككالافعال اى كسائر الافعال فى افادة ادوات النفى نفى مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اى نفى كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما فى الماضى فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما فى المضارع فلتخطية الشعراء قول ذى الرمة لم يكد * رسيس الهوى من حب مية يبرح * بانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطيتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفى كاد للاثبات لما خطؤه ولما غيره لتخطيتهم واجيب عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا

الافعال

افعال المقاربة وطريق استعمال كاد

الافعال
افعال المقاربة وطريق
استعمال كاد

يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة
تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في
وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمة وذا الرمة
في تسليمه تخطئته روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن
شبرمة فغيره قال عنبسة فحدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه و
اخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي
الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل ككلا افعال اي
كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما
كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول
ذي الرمة • اذا غير النأي المحبين لم يكد • رسيس الهوى من حب مية
يبرح • حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح
اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا مسلم
لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه
وفي تمسكه عليها بالثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنوا اخذ و
شروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا
وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس

الافعال فعل التعجب و تعريفه

اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهی ای ہذہ الافعال الاربعة فی الاستعمال مثل کاد فی کون خبرها المضارع بغیر ان تقول طفق زید او اخذ او کرب یفعل وجعل یقول وقال الله تعالى وطفقا یخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهی ای اوشك مثل عسى وکاد فی الاستعمال فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهیه نحو اوشك زید ان یجیء و اوشك ان یجیء زید و تارة تستعمل استعمال کاد بدون ان نحو اوشك زید یجیء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفی بعض النسخ افعال التعجب وفی اکثر النسخ فعلا التعجب بصیغة التثنیة فافراد الفعل بالنظر الى ان التعریف للجنس وجمعه بالنظر الى کثرة افراده وتثنیته بالنظر الى نوعی صیغته وعلى کل تقدیر فالتعریف للجنس المفهوم فی ضمن التثنیة والجمع ایضا فهو ما وضع ای فعل وضع لان الکلام فی قسم الافعال فلا ینتقض الحد بمثل لله دره فارسا و یا له رجلا لکن ینتقض بمثل قاتله الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب ولیس بمحض الدعاء الا ان یقال هذه الافعال لیست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلک بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحیث لا یستعمل فی غیره وما ذکر من مواد النقض فکثیرا ما یستعمل فی الدعاء وله ای لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صیغتان احدهما صیغة الفعل الذی تضمنه ترکیب ما افعله و اخرهما صیغة الفعل الذی تضمنه ترکیب

افعل به بشرط ان تكونا اي هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير منصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل بنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه ويجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل ولا تاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا تغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل

الافعال

فعل التعجب وشرط استعمال صيغته

عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع

فصلٍ بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار زيدًا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما

مُجرى الامثال كما سبق واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم

ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن

زيدًا ومعناه انه كان له في الماضي حسنٌ واقعٌ دائمٌ الا انه لم يتصل بزمان التكلم

بل كان دائمًا قبله وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول

او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى

شيئ لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها

اي ما بعد ما الخبر من باب شرٌّ اهرّ ذاناب وموصولة اي ما موصولة عند الاخفش

والخبر محذوف اي الذي احسن زيدًا اي جعله ذا حسنٍ شيئٌ عظيمٌ وقال الفراء

ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه

كانّ جُهل سببُ حُسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وَ

ما ادراك ما يوم الدين وافعل بزيدٍ فافعل صورته امر ومعناه الماضي من

افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل

عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه انّ مع صلتها نحو احسن

انْ يقول اي بان يقول على ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه

الافعال

فعل التعجب وشرط استعمال صيغتيه

عبد الرحمن رحمه الله

فی افعل لان الفاعل واحد لیس الا وبه ای مجروره مفعول عند الاخفش لاحسن

بمعنی صر ذا حسن علی ان تکون ہمزۃ افعل للصیرورۃ والباء للتعدیۃ لیجعل

اللازم متعدیا فالمعنی صیّره ذا حسنٍ او الباء زائدۃ علی ان یکون احسن متعدیا

بنفسه وتکون ہمزۃ احسن للتعدیۃ کاخرج ففیه ای فی افعل ضمیر ہو فاعله ای

احسن انت بزید او زیدا ای اجعله حسنا بمعنی صِفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشری

ان احسن امر لکل واحد بان یجعل زیدا حسنا وانما یجعله کذلک بان یصفه بالحسن

فکانه قیل صفه بالحسن کیف شئت فان فیه من جهات الحسن کل ما یمکن ان یکون

فی شخص افعال المدح والذم یعنی الافعال المشهورۃ عند النحاۃ بهذا اللقب

ما وضع ای فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم یکن مثل مدحته وذممته منها

لانه لم یوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما فی الاصل فعلان علی وزن فعِل

بکسر العین وقد اطرد فی لغة بنی تمیم فی فعل اذا کان فاؤه مفتوحا وعینه حلقیا

اربع لغات احدها فَعِل بفتح الفاء وکسر العین وہی الاصل والثانیة فَعْل باسکان

العین مع فتح الفاء والثالثة اسکان العین مع کسر الفاء والرابعة کسر الفاء

اتباعا للعین والاکثر فی ہذین الفعلین عند بنی تمیم اذا قصد بهما المدح او الذم

کسر الفاء واسکان العین قال سیبویه وکان عامة العرب اتفقوا علی لغة بنی تمیم

وشرطهما ای شرط نعم وبئس ان یکون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهنی وہی

الافعال
افعال المدح والذم
تعریفهما

الافعال

افعال المدح والذم وحكم المخصوص بهما

لواحد غير معين ابتداءً وليصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل نعم وتكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم تحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد

اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيدٌ جملةٌ واحدةٌ وعلى الوجه الثاني جملتان
وشرطه اى شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقة الفاعل
اى مطابقته الفاعل او مطابقة الفاعل اياه في الجنس حقيقةً او تاويلاً وفي الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم
الرجلُ زيد ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجالُ الزيدون وبئست المرأةُ هندُ
وبئست المرأتان الهندان وبئست النساءُ الهنداتُ ويجوزان يقال نعم المرأة
هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق
علامة التانيث بهما وقوله تعالى بئس مثلُ القومِ الذين كذبوا جواب سؤال
حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم
وشبهه مما لا يطابق الفاعلُ المخصوصَ متأول بتقدير مثل الذين كذبوا وجعل
الذين صفة للقوم وحذف المخصوص اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم وقد
يحذف المخصوص اذا عُلِمَ بالقرينة مثل قوله تعالى نعم العبدُ اى ايوب
بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اى نحن وساء مثل
بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اى من افعال المدح والذم
حبّ في حبذا وهو اى حبذا مركب من حبّ الشيء اى صار محبوبا ومن ذا
وفاعله اى فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اى حبذا او فاعله او ذا عما هو عليه

الافعال
افعال المدح والذم وشرط المخصوص بهما

فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنًى او جمعًا او مؤنثًا لجريها مجرى الامثال التي لا تغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلًا زيد وحبذا زيد رجلًا وحبذا راكبًا زيد وحبذا زيد راكبًا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأةً هند وحبذا هند امرأةً والعامل في التمييز او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا المخصوص والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص

الحرف

ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعلق بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثم اي ولاجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب وحروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه

الحروف
حروف الجر معانيها واحكامها

اى معنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى مايليه سواء كان هنا صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد اوكان فى تاويل الاسم كقوله تع وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل اومعناه الى مايليه وحروف الجر لانها تجر معانى الافعال الى مايليه اولان اثرها فيما يليه الجر وهى اى حروف الجر من والى وحتى وفى ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذ ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف مابقى منها ورب وواوها اى الواو التى يقدر بعدها رب وفى عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشا وخلا وعدا فالعشرة الاول لاتكون الا حرفا والخمسة التى تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقى تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لامعنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة اومن الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى

او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة و نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اى وتجئ من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه نحو فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الوثن لاستقام المعنى والتبعيض اى وقد تجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اى قد كان بعض مطر او شئ من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهى بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اَتِمُّوا الصِّيَامَ اِلَى اللَّيْلِ او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى وَلَا تَاْكُلُوا اَمْوَالَهُمْ اِلٰى اَمْوَالِكُمْ اى مع اموالكم

الحروف

حروف الجر معانيها واحكامها

وحتى كذلك اى مثل الى فى كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف فى كونها
بمعنى مع بتشبيهها بالى كما اكتفى فى كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة
والكثرة وتختص اى حتى بالظاهر اى بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها
لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها خلافا للمبرد
فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة
والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفى للظرفية اى لظرفية مدخولها
لشئ حقيقة نحو الماء فى الكوز ومجازا نحو النجاة فى الصدق وبمعنى على قليلا
كقوله تعالى ولاصلبنكم فى جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق
اى لافادة لصوق امر الى مجرورها وهذه كما ترى فى مررت بزيد فان الباء فيه
تفيد لصوق مرورك بزيد اى بمكان يقرب منه والاستعانة اى استعانة الفاعل
فى صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس
بسرجه اى مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس فى الاشتراء
ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم
المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع مجرورها فى مقابلة شئ
آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اى لجعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى
التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه

الحروف
حروف الجر معانيها واحكامها

ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء، وأما التعدية
بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها
فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى
فى المسجد وزائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال
ازيد بقائم وفى النفى بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهى تزاد فى الخبر
فى هذه الصورة قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا
سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى حسبك زيد
وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك
بزيد واللام للاختصاص بالكلية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل
اى لبيان علة شئ ذهنا نحو ضربته للتاديب او خارجا نحو خرجت
لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه
وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر
الاجل وانما تستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب
للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها
صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة
موصوفة ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشئ صار اخص

الحروف حروف الجر معانيها واحكامها

واقل عالم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا
مذهب ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا
الذي ذكر من تقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز
المحتاج الى القرينة وفعلها اي فعل رب يعني الذي يتعلق به رب فعل ماض
لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب
رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا اي في
غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي
رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان
كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا
او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا
وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة المانعة
عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون
ما زائدة فتدخل الاسم او تجره نحو ع ربما ضربة بسيف صقيل * وواوها
اي واو رب في حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل شعر وبلدة ليس لها انيس
الا اليعافير والا العيس * وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة

الحروف
حروف الجر معانيها واحكامها

فان لم تكن فی اول الکلام فکونها للعطف ظاهر وان کانت فی اوله فیقدر له

معطوف علیه وعند الکوفیین انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة

بنفسها للصیر ورتها بمعنی رب فلا یقدرون له معطوفا علیه لان ذلک تعسف

وواو القسم انما تکون عند حذف الفعل ای فعل القسم فلا یقال اقسمت والله

وذلک لکثرة استعمالها فی القسم فهی اکثر استعمالا من اصلها اعنی الباء لغیر السؤال

یعنی لا تستعمل الواو فی السؤال فلا یقال والله اخبرنی کما یقال بالله اخبرنی

حطاً للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر یعنی الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء کان

الاسم الظاهر اسم الله او غیره فلا یقال وک لافعلن مثلا بل یقال والله و ورب

الکعبة وذلک الاختصاص ایضا لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء

بتخصیصها باحد القسمین وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها ای مثل الواو

فی اشتراطها بحذف الفعل وکونها لغیر السؤال مختصة باسم الله تع من الاسماء

الظاهرة حطاً لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذی هو الواو بتخصیصها ببعض المظهر وخص منه

ما هو اصل فی باب القسم وهو اسم الله تع والباء اعم منهما ای من الواو والتاء

فی الجمیع ای فی جمیع ما ذکر من حذف الفعل وکونها لغیر السؤال والدخول

علی المظهر مطلقا او علی اسم الله تع خاصة فهی کما تکون عند حذف الفعل تکون

عند ذکره نحو بالله واقسم بالله وکما تکون لغیر السؤال تکون للسؤال ایضا

الحروف
حروف الجر معانیها و احکامها

الحروف
حروف الجر معانیہا
واحکامہا

نحو باللہ لافعلن و باللہ اجلس و کما تدخل علی المظہر تدخل علی المضمر نحو باللہ لافعلن وبک لافعلن وفی الدخول علی المظہر لاتختص باسم اللہ خاصۃ نحو بالرحمن لافعلن بخلافہما فانہما مختصان ببعض ہذہ الامور کما عرفت فالمراد بالجمیع جمیع ما ذکر من الامور المختصۃ لا الاختصاص فلا یرد انہ لایصح ان یقال الباء یوجد مع الاختصاص و بدونہ لمکان التنافی ویتلقی ای یجاب القسم الذی لغیر السؤال باللام وان وحرف النفی ما او لا فاللام فی الموجبۃ اسمیۃ نحو واللہ لزید قائم او فعلیۃ نحو واللہ لافعلن کذا وان فیہا ای فی الاسمیۃ نحو واللہ ان زیدا لقائم وما ولا فی المنفیۃ اسمیۃ کانت او فعلیۃ نحو واللہ ما زید بقائم ولا یقوم زید وقد یحذف حرف النفی لوجود القرینۃ کقولہ تعالی تاللہ تفتؤ تذکر یوسف ای لاتفتؤ واما قسم السؤال فلا یتلقی الا بما فیہ معنی الطلب نحو باللہ اخبرنی وباللہ ہل قام زید وقد یحذف جوابہ ای جواب القسم اذا اعترض ای توسط القسم بین اجزاء الجملۃ التی تدل علی جواب القسم او تقدمہ ای القسم ما یدل علیہ ای علی جوابہ نحو زید واللہ قائم و زید قائم واللہ لاستغنائہ عن الجواب فی ہاتین الصورتین لوجود ما یدل علیہ والجملۃ المذکورۃ وان کانت جوابا للقسم بحسب المعنی لکنہ بحسب اللفظ لاتسمی الا الدال علی الجواب لا الجواب و لہذا لایجب فیہا علامۃ جواب القسم وعن للمجاوزۃ ای المجاوزۃ شیء وتعدیتہ

عن شيٍ آخر وذلك اِمّا بزواله عن الشئ الثاني ووصوله الى الثالث نحو رَميتُ السهمَ عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديتُ عنه الدين وعلى للاستعلاء اى لاستعلاء شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دَينٌ وقد تكونان اى عن وعلى اسمين يُعلم ذلك بدخول مِن عليهما نحو من عن يميني اى من جانب يميني ومِن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو لَيس كَمِثلِه شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه وقد تكون اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو

ع يَضحكن عن كالبَرَدِ المُنهَمِ ﴿ اى عن اَسنانٍ مثل البَرَد الذائب للطافة

ويختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كَه استغناءً عنه بمثل ونحوه وقد تدخل فى السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرّد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرًا الى ما جاء فى بعض اشعارهم ومُذ ومُنذُ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء فى الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مَبدأ زمانِ الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنةِ كذا او ما رأيت فُلانًا مذ سنةِ كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضيةً لا تكون فيها فان معناه حينئذٍ ان مبدأ مُسافرتي او عدمِ رؤيتي كان هذه السنةَ وامتدّ الى الآنَ والظرفية

الحروف الجر معانيها واحكامها

عطف على الابتداء اى وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء فى الزمان الحاضر اى الذى اعتبرته حاضرا او ان مضى بعضه يعنى اذا اريد بهما الزمان الذى اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا اى جميع زمان انتفاء رؤيتى هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اى ما رايته مذ دخول شهرنا

وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اى لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءنى القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت بها تكون افعالا

الحروف المشبهة بالفعل

الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثى والرباعى والخماسى ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معانى الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتى جمع القلة والكثرة فى الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

نونا تها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي انّ وانّ وكأنّ ولكنّ وليت ولعلّ

اخرها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام

وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه

كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى انّ المفتوحة

فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضي عدم الصدارة

لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلابد لها من التعلق بشيء آخر حتى تتم كلاما

وحينئذ لو وقعت في الصدر اشتبهت بانّ المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا

العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد

الاستثناء يكفي في ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه

الحروف عن العمل لكانّ ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد

قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف

حينئذ اي حين اذ تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم

ان يكون مدخولها صالحا للعمل فانّ المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها

عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع

زيادة التاكيد وانّ المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها ستأتي جملة باعتبار ما

كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثمة اي ومن اجل الفرق المذكور

الحرف
الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل و وجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت انّ ابتداءً اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو انّ زيدا قائم و كسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لانّ مقول القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد انّ عمرا قائم و كسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي انّ اباه قائم و فتحت انّ حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني انّ زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا و حال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت انّ زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا و حال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا و حال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا و قالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ و كون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت و لكن بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها و خبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا اني معاذك زعمت اي لولا زعمت اني معاذك و لولا انك ضربتني صدر منك و كذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل الفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان تقدير المفرد و تقدير الجملة جاز الامران

الفتح والكسر في اَنّ الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردًا والكسر على تقدير جعلها معها جملة مثل مَن يكرمني فاني اُكرِمُه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد مَن يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد مَن يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ او مثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجأة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجأة والفتح على انها معها مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت شعر وكنت اُرى زيدًا كما قيل سَيِّدًا * اذا انه عبد القفا واللهازم * وقوله اُرى على صيغة المجهول بمعنى اَظن وزيدًا مفعوله الثاني وسيدًا مفعوله الثالث وكما قيل جملة معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبًا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

الحروف
الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

اعنى الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اوّل اقوالى قيمين بالفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدرى الذى هو معنى اَنَّ المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اى ولاجل اَنَّ اِنَّ المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب فى محل الرفع لانها فى حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم اِنَّ المكسورة من جهة انه فى محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا وحكما بالرفع بان تكون المفتوحة فى حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل اِنّ زيدًا قائم وعمرٌو وعلمت اَنّ زيدًا قائم وعمرٌو فان فى هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهى مكسورة حكمًا حيث تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملًا على محله دون اَنّ المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط فى العطف على اسم اِنّ المكسورة بالرفع مضى الخبر اى ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل اِنّ زيدًا قائم وعمرٌو او تقديرًا مثل ان زيدًا وعمرو قائم اى اِنّ زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظًا ولا تقديرًا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدًا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم اِنّ يكون العامل فى رفعه اِنّ ومن حيث

انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع العاملين
اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون
في صحة هذا العطف مضى الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر مرفوع
بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب
واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف على محل اسم
ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان
زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي
فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضى
الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور
المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا تغير
معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى
الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل
ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف
المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها
وايضا لذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت
اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

ای دون المفتوحة لکونها بمعنی المفرد فلا یجمع معها ما هو لتاکید معنی الجملة علی الخبر متعلق بدخلت ای دخلت اللام مع المکسورة علی الخبر ای علی خبرها نحو انّ زیدا لقائم او دخلت علی الاسم ای علی اسمها اذا فصل بینه ای بین الاسم وبینها ای بین ان نحو ان فی الدار لزیدا او دخلت علی ما وقع بینهما ای بین اسمها وخبرها نحو انّ زیدا لطعامک آکل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فیما عداها یلزم توالی حرفی التاکید والابتداء اعنی انّ المکسورة واللام وهم کرهوا ذلک واختاروا تقدیم ان دون اللام ترجیحا للعامل علی ما لیس بعامل ودخول اللام فی لکن علی اسمها او خبرها او علی ما بینهما ضعیف لانها وان لم تغیر معنی الجملة لکن لا توافق اللام مثل ان فی معناها الذی هو التاکید وقد جاء مع ضعفه فی قول الشاعر ع ولکننی من حبها لعمید * وتخفف ان المکسورة لثقل التشدید وکثرة الاستعمال فیلزمها بعد التخفیف اللام وحینئذ یجوز الغاؤها ای ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل کفتح الآخر وکونها علی ثلثة احرف کما یجوز اعمالها علی ما هو الاصل ولهذا لم یذکره صریحا واللام علی کلا التقدیرین لازم لها اما فی الالغاء فللفرق بین المخففة والنافیة فی مثل ان زید قائم وان زید لقائم واما فی الاعمال فلطرد الباب ولان کثیرا من الاسماء لا یظهر فیه اعراب لفظی لکون اعرابه تقدیریا او لکونه مبنیا وهذا خلاف مذهب سیبویه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال

الحروف المشبهة بالفعل واحکامها

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن و اخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لان اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلها متمسكين بقول الشاعر

شعر تالله ربك ان قتلت لمسلما * وجبت عليك عقوبة المتعمد * وهو شاذ

عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملا في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون واعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

فى وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اى المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة بضمير الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية ودخلا فعلها على المبتدأ والخبر او غيره داخل وشذ اعمالها اى اعمال المفتوحة فى غيره اى غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها فى المضمر فى السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما فى الضرورة فجاء فى المضمر فقط قال الشاعر شعر فلو انكِ فى يوم الرخاء سألتنى ❊ فراقكِ لم ابخل وانتِ صديق ❊

ويلزمها اى المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اى الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر شعر واعلم فعلم المرء ينفعه ❊ ان سوف ياتى كل ما قدرا ❊ او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون المحذوفة او حرف النفى نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس لزوم حرف النفى الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عنى به الاستقبال فهى المخففة والا فهى المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفى منصوبا فهى المصدرية والا فهى المخففة وكأن للتشبيه اى لانشائه وهى حرف برأسها على الصحيح حملا

على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب مذهب الخليل انما مركبة من الكاف وان المكسورة وصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم افتتاح التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اى كان فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر كقول الشاعر شعر ونحر مشرق اللون + كان ثدياه حقان + وان اعملتها قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت اذا لم تعملها لفظا ففيها ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان نقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وتوسط اى لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اى تغايرا معنويا والضرورى هو المعنوى ولذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اى لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

لفظاً ومعنىً فأُجريت مُجراها بخلاف اِن واَن المخففتين فانه ليس لهما ما اُجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالهما قياساً على اَخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهداً **ويجي نسمها** مشددة او مخففة الواو وهي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر **وليت للتمني** اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيداً قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود **واجاز الفراء ليت زيداً قائماً** بنصب المعمولين بناءً على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيداً قائماً اي اتمناه كائناً على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر

يا ليت ايام الصبا رواجعاً ❊ فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعاً والكسائي يقول ليت ايام الصبا كانت رواجعاً والمحققون على ان رواجعاً منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبره المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة **ولعل للترجي** اي لانشائه ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول **وشذ الجر بها** اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك شعر

وداعٍ دعا يا من يجيب الى الندى ❊ فلم يستجبه عند ذاك مجيب ❊
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة ❊ لعل ابي المغوار منك قريب ❊

واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني انه وقع مجروراً في موضع آخر فالشاعر حكاه على

الحروف
الحروف المشبهة بالفعل
واحكامها

ماكان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكي في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد
المصنف بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى
التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة و
لما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى
واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها
عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني
زيد بل عمرو وليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها فصيح
مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون
مطلقا او مع ترتيب والمراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او
واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد
وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها
فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيما بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم
هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل
الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وتراخ وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة لكن
المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة
ومعطوفها اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه ضمها جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه

الحروف العاطفة ومعانيها واحكامها

ای متبوع معطوفها لیفید ای العطف بها قوة فی المعطوف او ضعفا فیه ای لیدل علیها حتی تمیز الجزء بالقوة والضعف عن الکل فصار کانه غیره فصلح لان تجعل غایة وانتهاء للفعل المتعلق بالکل ودال انتهاء الفعل الیه علی شموله جمیع اجزاء الکل نحو مات الناس حتی الانبیاء وقدم الحاج حتی المشاة والفرق بین ثم وحتی بعد اشتراکهما فی الترتیب مع المهلة من جهتین احدهما اشتراط کون المعطوف بحتی جزءا من متبوعه ولا یشترط ذلک فی ثم وثانیهما ان المهلة المعتبرة فی ثم انما هی بحسب الخارج نحو جاءنی زید ثم عمرو وفی حتی بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان یتعلق الموت اولا بغیر الانبیاء ویتعلق بعد التعلق بهم بالانبیاء وان کان موت الانبیاء بحسب الخارج فی اثناء سائر الناس وهکذا المناسب فی الذهن تقدم قدوم رکبان الحاج علی رجالتهم وان کان فی بعض الاوقات علی عکس ذلک ومع هذا یصح ان یقال قدم الحاج حتی المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوی او الاضعف کما یفید عموم اصل الفعل جمیع اجزاء الشیء کذلک الانتهاء بالملاقی للجزء الاخیر یفید ذلک العموم کقولک نمت البارحة حتی الصباح فانه یفید شمول النوم لجمیع اجزاء اللیلة ولذلک استعملت حتی الجارة فی المعنیین جمیعا الا انه لم یات فی العاطفة ما یلاقی الجزء الاخیر فان اصل حتی ان تکون جارة لکثرة استعمالها فتکون العاطفة محمولة عندهم علی الجارة واذا کانت محمولة علیها لم یستعملوها فی معنییها جمیعا لئلا یلزم مزیة الفرع علی الاصل وانما استعملوها فی اظهر معنییها وهو کون مدخولها جزءا الا ان اتحاد الاجزاء فی تعلق الحکم اعرف فی العقل واکثر فی الوجود من اتحاد المجاورین هکذا فی بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بکونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الی ان یقال الجزء اعم من ان یکون حقیقة او حکما لیشمل المجاور ایضا کما وقع فی بعض الحواشی

الحروف الجارة والعاطفة معانیها واحکامها

وَاَوْ وَاِمَّا وَاَمْ كل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اى للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك لاحد مبهمًا اى غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او فى مثل وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا اَوْ كَفُوْرًا لكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم فى سياق النفى لا من كلمة او وَاَمْ المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اى غير مستعملة بدونها يليها اى يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوى الاخر يلى الهمزة اى همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اى احد المستويين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمه اى لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارأيت زيدًا ام عمرًا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولى ام لكن الآخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدًا رايت ام عمرًا احسن وافصح وح يكون تركيب ارأيت زيدًا ام عمرًا حسنًا فصيحًا وان لم يكن احسن وافصح وفى الترجمة الشريفية انه وجد فى بعض نسخ الكافية المقروة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمه اى من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اى جواب ام المتصلة بالتعيين اى تعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما بلا ونعم

الحروف العاطفة معانيها واحكامها

لان المقصود بالسؤال ان احدهما على التعيين جاءك ولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه ثَمَّ في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى

وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاء اي ان القطيعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اي بل اهي شاء واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة لانها لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول بان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام

الحروف العاطفة معانيها واحكامها

كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الأولى واما الثانية لعطف
ما بعدها على ما بعد اما الأولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف ثلثة لاحدهما معيناً
اي لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه
عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل
بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم
المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكأنه لم يحكم
عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه
بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل
لصرف الحكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
او الحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيدا اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي
عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون
لايجاب ما نفي عن الاول فتكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان
كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها
وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير
غير مستعملة بدون النفي حروف التنبيه ألا وأما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب

الحروف
حروف التنبيه ألفاظها وأحكامها

عن شیٔ ما یلقی المتکلم الیه ولهذا سمیت حروف التنبیه نحو الا زید قائم واما زید قائم وها زید قائم وتدخل ها

خاصة من المفردات علی اسماء الاشارة حتی لا یغفل المخاطب عن الاشارة التی لا تعین معانیها الا

بها نحو هذا وهاتا وهاتان وهذان وهؤلاء حروف النداء یا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القریب

البعید وایا وهیا للبعید وای بفتح الهمزة وسکون الیاء والهمزة للقریب وکانه اراد بالقریب ما عدا

البعید فیدخل فیه المتوسط ایضا فان القریب ینقسم الی قریب متصف باصل القرب من غیر زیادة

وله کلمة ای والی اقرب متصف بزیادة القرب له الهمزة بخلاف البعید فانه لم یذکر له مرتبتان

فالقریب بالمعنی المقابل للاقرب هو المتوسط بین کمال البعد وکمال القرب حروف الایجاب نعم و

بلی وای بکسر الهمزة وسکون الیاء واجل وجیر وان بکسر الهمزة وفتح النون المشددة

ومن بیان معانی تلک الحروف تبین وجه تسمیتها بحروف الایجاب فنعم مقررة لما سبقها

ای محققة لمضمونه استفهاما کان او خبرا نفیا فی جواب اقام زید بمعنی قام زید وفی

جواب لم یقم زید بمعنی لم یقم زید وبلی فی جواب الم یقم زید بمعنی قام زید فمعنی بلی

فی جواب الست بربکم انت ربنا ولو قیل فی موضع بلی ههنا نعم لکان کفرا فان

معناه حینئذ لست بربنا وقیل یجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصدیقا للاثبات المستفاد

من انکار النفی وقد اشتهر هذا فی العرف فلو قال احد یا زید الیس لی علیک الف درهم

وقال زید نعم یکون اقرارا او تقوم مقام بلی لتقریر الاثبات بعد النفی وبلی مختصة

بایجاب النفی یعنی تنقض النفی المتقدم وتجعله ایجابا سواء کان ذلک النفی مجردا

الحروف

حروف النداء والایجاب احکامها

عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذن
لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى اَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلٰى اي
بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما تقول في جواب
اقام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة
بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم
وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر مثل القسم
فلا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي
وربي واي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان تصديق للمخبر وفي بعض النسخ
تصديق الخبر كقولك اجل او جير او ان للمخبر قد اتاك زيد او لم ياتك اي قد اتى او لم يات وقد جاء
ان لتصديق الدعاء ايضا نحو قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان و
راكبها اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول الشاعر شعر
ليت شعري هل للمحب شفاء * من جوى حبهن ان اللقاء * اي نعم اللقاء شفاء للمحب فجعلها في
هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها تصديقا للمخبر حروف الزيادة وانما سميت
هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل
المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية و
اما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس اما الفائدة اللفظية

حروف الزيادة والفاظها واحكامها

فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح اوكون الكلمة او الكلام بسببها مهيّئا لاستقامة وزن الشعر اوحسن السجع اوغير ذلك لايجوز خلوّها من الفائدتين معا والّا لعدّت عبثا ولايجوز ذلك في كلام الفصحاء لاسيّما في كلام الباري سبحانه إن وأن مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فإن بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلّت اي زيادة إن مع ما المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلّت زيادتها ايضا مع لمّا نحو لمّا ان قام زيد قمت وأن بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لمّا كثيرا نحو فلمّا أن جاء البشير و تزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلّت زيادتها مع الكاف نحو ع كأن ظبية تعطو الى ناضر السلم + على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذ تخرج اخرج و مع متى نحو متى ما تذهب اذهب و مع اي نحو ايّاما تدعوا فله الاسماء الحسنى و مع اين نحو اين ما تجلس اجلس و مع إن نحو امّا ترينّ من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات شرط و مع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم و مما خطيئاتهم اغرقوا و عمّا قليل و زيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلّت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم و ايّما الاجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد

الحرف
حروف الزيادة الفاظها و احكامها

أنِ المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك أن لا تسجد إذ أمرتك أي أن تسجد وقلّت زيادة
لا قبل أقسم نحو لا أقسم بيوم القيمة ولا أقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه
على جلاء القضية بحيث تستغني عن القسم فتبرز لذلك في صورة نفي القسم وشذّت
زيادتها مع المضاف كقوله ع في بيرِ لا حُورٍ سَرَى وما شعر * أي في بير حور والحور
الهلكة جمع حائر أي هالك من حار أي هلك ومن والباء واللام تقدّم ذكرها
مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير أي فهي تفسير كل
مبهم من المفرد نحو جاءني زيد أي أبو عبد الله والجملة كما تقول قُطِع رزقه أي مات
وأن وهي أي أن مختصة بما في معنى القول أي بفعل متقرر في معنى القول تقرر
المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في
معنى القول فهي لا تفسر في الأكثر إلا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤدٍّ معناه
نحو قوله تعالى وناديناه أن يا إبراهيم فقوله أن يا إبراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر
أي ناديناه بلفظ هو قولنا يا إبراهيم وكذلك قولك كتبت إليه أن ايت أي كتبت
إليه شيئا هو ايت فأيْ حرف دالّ على أن ايت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت
وقوله تعالى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أنِ اعبدوا الله فقوله أنِ اعبدوا
الله تفسير للضمير في به وفي أمرت معنى القول وليس تفسيرا لما في قوله ما أمرتني لأنه
مفعول لصريح القول وقد تفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى إذ أوحينا إلى

الحروف
حرفا التفسير ألفاظهما و أحكامهما

اليك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذى هو المفعول الظاهر لاوحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اى ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها فى تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضى وهو الحق وان كان قليلا كما وقع فى نهج البلاغة بقوا فى الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل فى جزئيها وتجعلها فى تاويل المفرد الذى هو مصدر خبرها نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك او ما فى معناه نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا

حروف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفى بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها فى المضارع الحض على الفعل والطلب له فهى فى المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض

الحروف
حروف المصدر والتحضيض
واحكامها

الحروف
حرف التوقع وحرفا
الاستفهام

في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات

حرف التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت على الماضي او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون متوقعا للمخاطب وقوعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما انت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا

حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمها ما في حيزهما لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام عمرو وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام عمرو الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على الشذوذ وذلك لان اصلها ان

تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اى التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف في هل تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان [illegible] في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق ووقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سوال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها حروف الشرط ان ولو واما ولها صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخلت على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخلت على المستقبل وفي بعض النسخ

الحروف

حروف الشرط الفاظها و احكامها

الحروف
حروف الشرط واحكام ان ولو

فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي
نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول
يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على
ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي
في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة
مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه و
ما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به فيتم
فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول
مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم و
استعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء
اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا
تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا
الاستعمال توهم البعض ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان
ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول
وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور ههنا

استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجئ من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجئ وله استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شئ فيربط ذلك الشئ بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزمت الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام وتلزمان اى ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اے وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس تاكيدا الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثم اى ومن اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اى ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اى بصيغة الفعل موضع منطلق اى فى موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل فى خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل

الحروف

حروف الشرط واحكام

ان ولو

الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعله في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا تعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا او ان لم تاتني مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تاتني اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم

الحروف

بيان حروف الشرط واحكام القسم

علی غیر ترتیب اللف وباعتبار جواز اعتبار الشرط علی ترتیبہ وان اٰتیتنی واللّٰہ لاٰتینک وانما

اورد فی ھذا المثال الشرط بصیغۃ الماضی علی خلاف المثال الاول اشارۃ الی اشتراط المضی

فی الشرط فی صورۃ اعتبار القسم علی تقدیر توسطہ کاشتراطہ علی تقدیر التقدیم فعلی المعنی

الاول ھذا مثال لتقدیم الشرط وجواز اعتبار القسم فھو باعتبارھما جمیعا نشر علی ترتیب اللف

وعلی المعنی الثانی مثال لتقدیم الشرط وجواز الغائہ فالنشر بالاعتبار الاول علی ترتیب اللف

وبالاعتبار الثانی علی غیر ترتیبہ ففی کل من المثالین یقع من حیث المعنی الثانی اختلاف بین اعتباریہ

بخلاف المعنی الاول فالحمل علیہ اولی وعلی تقدیر الحمل علیہ وان کان رعایۃ کون النشر علی

ترتیب اللف یقتضی تقدیم المثال الثانی علی الاول لکنہ اراد اتصال المثال بالممثل لہ بقدر الامکان

علی تقدیر تقدم اللفین علی نشریھما من حیث مثالیھما وتقدیر القسم کاللفظ ای کالتلفظ بہ ومقدرہ

کملفوظہ فی صدر الکلام فلزم فی الشرط الذی بعدہ المضی وکان الجواب للقسم نحو قولہ تعالی

لئن اُخرجوا لا یخرجون ای واللّٰہ لئن اخرجوا فالشرط ماض لا یخرجون جواب القسم فانہ

لو کان جزاء الشرط لکان الجزم بحذف النون اولی بہ ای لا یخرجوا وکذا قولہ وان اطعتموھم

انکم لمشرکون ای واللّٰہ ان اطعتموھم انکم لمشرکون فالشرط ماض وانکم لمشرکون جواب القسم فانہ لو کان

جزاء الشرط یلزم الاتیان بالفاء لان الجملۃ الاسمیۃ الواقعۃ جزاء الشرط یجب فیھا الفاء

واما للتفصیل ای تفصیل ما اجملہ المتکلم فی الذکر نحو قولک جاء اخوتک اما زید فاکرمتہ

واما عمرو فاھنتہ واما بشر فاعرضت عنہ او اجملہ فی الذھن ویکون معلوما للمخاطب

الحروف
حروف الشرط وتقدیر القسم بیان

بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفي بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فَاَمَّا الَّذِيْنَ فِيْ قُلُوْبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُوْنَ مَا تَشَابَهَ فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي حيز فائها او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصيته جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو اي ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف مطلقا اي معموليته مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما

الحروف
حروف الشرط وحكم أمّا

الحروف
حروف الشرط وحكم
اما

حذف فعل الشرط فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا
وقيل والقائل المازني اذا كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء مع قطع
النظر عن الفاء كالمثال المذكور فهو من قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء اقدم
على الفاء والا اى وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر
مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما فى حيز ان لا يعمل فيما قبلها فهو من قبيل القسم
الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميز بين ان لا يكون
وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني
هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على
المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد
بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب
الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد
فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة
الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره
على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون
يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما
زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة

فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول لغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف بما تكون الواسطة بين اما و فائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها

الحروف
حروف الردع وتاء التانيث وحكمها

حروف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا اجاب الى ذلك وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبني لكون لفظه كلفظة كلا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بالحرفية اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعول ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما وليته لانها كالحرف الاخير مما تلحقانه فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اى فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه وفهو اى الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسالة قد تقدمت لانها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة

التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجهما الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا كزينب او سماعيا كالشمس وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف اُتي بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الابدال ما مر في بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهما من التقرير والتوضيح الخ

الحروف: التنوين وتعريفه وحكمه

التنوين هو في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي ما به ينون الشئ اعني النون تنوينا إشعارا بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا اسمى سيبويه بالمصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا تنقض بالحركة العارضة اي النون الساكنة مثل عاد ن الاولى وهي شاملة لنون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة فان هذه او آخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شئ وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل فخرج به نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق

فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض للمعروض وليست نون تطلق تابعة لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اى التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اى كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وحينئذ لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين بخصوصه اى اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما يلحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اى يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض سلے فوق بعضهم ومررت بكل قائما اى بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامته في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة يثبت فيها التنوين ولو كان للتمكن لزال للعلتين العلمية والتانيث والظاهر انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى

الحروف
التنوين وبيان اقسامه

الحرف التنوين وبيان اقسامه

ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى
مناسب لمحل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد
لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما
اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها
جائزا بل واقعا كما نشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا يخل سلك النظم
تخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة
وهي ما كان رويها متحركا مشبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه
الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما
يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر + اقلّي اللوم عاذل والعتابن + وقولي
ان اصبت لقد اصابن + فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن
الالف عند التغني نون التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا
كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها او امتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من
اشباعها حروف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر شعر + وقاتم الاعماق خاوي
المخترقن + مشتبه الاعلام لماع الخفقن + فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة
ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها التنوين فقيل المخترقن
والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز

البيت لحوق ہذا التنوين عن حد الوزن ولہذا يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص بہ واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل ہو موضوع لغرض الترنم لا ان معناہ الترنم كما ان حروف التہجي موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي ہي من اقسام الكلمة المعتبر فيہا الوضع تساہل وتسامح واما التنوينات الأخر ففي اعتبار الوضع في بعضہا ايضا تامل

ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونہ موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدہما موصوف بہ والآخر مضاف اليہ فيطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفہ وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولہم ہذا فلان بن فلان لانہ كناية عن العلم ويعلم منہ انہ اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قولہ موصوفا انہ لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو وعلى ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف ہمزتہا فانہا لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل ہذہ ہند ابنة عاصم

الحروف نون التاكيد وبيان قسميها

نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانہا مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلہا وخفة الفتح مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو

اضربنان فانها تكسر معها لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اى نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن فى ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد والنهى نحو لا تضربنّ والاستفهام مثل هل تضربن والتمنى نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا او القسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة وانما اختصت هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضى والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلّت اى نون التاكيد فى النفى فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهى ولزمت اى نون التاكيد فى مثبت القسم اى فى جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفى قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اى نون التاكيد فى مثل اما تفعلنّ اى الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد والحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينتقص المقصود من غير هو ما قبلها اى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط فى التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء

الحروف
نون التاكيد واختصاصها ولزومها

بعد الكسر وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائباً كان او مخاطباً والمؤنث الغائبة مفتوح طلباً للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافاً ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفراً كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضماً وكسراً والغرض من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاواخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيآن جمع المذكر نحو اغزُوا وارمُوا واخشَوا والواحد المؤنث نحو اغزِي وارمِي واخشَي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزُنّ وارمُنّ يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزُوا الكفار وارمُوا الغرض وكذا اغزِنّ وارمِنّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزِي الجيش

الحروف
نون التاكيد واحكام
قسمها

الحروف نون التاکید واحکام قسمیها

وارمی الغزو وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون کما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل و
تکسر الیاء المفتوح ما قبلها کما کسرتها مع المنفصلة تقول اخشین کاخشی الرجل فان لم یکن ای الضمیر
البارز وهو فی الواحد المذکر نحو اغزو وارم واخش فکالمتصل ای فالنون کالکلمة المتصلة ویعنی
بها الف التثنیة تقول اغزون وارمین واخشین برد اللامات وفتحها کما قلت اغزوا وارمیا واخشیا
ومن ثمة ای لاجل ان مع غیر الضمیر البارز کالمتصل ومع الضمیر البارز کالمنفصل قیل هل ترین
فی هل تری کما یقال تریان هذا مثال لغیر البارز الذی تحرکت لامه بالفتح کما تفتح مع المتصل
وهل ترون فی هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاکید وضم الواو کضمها فی
لم تروا القوم هذا مثال لما فیه ضمیر بارز یضم لاجل النون وهل ترین فی هل ترین باثبات
الیاء وکسرها کما یقال لم تری الناس هذا مثال لما فیه بارز یکسر لاجل النون واغزون عطف علی
هل ترین لا علی ترین ای ومن ثمة قیل اغزون برد الواو المحذوفة کما ترد مع ضمیر التثنیة فی اغزوا
واغزن فی اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها کما قیل اغزوا القوم واغزن فی اغزی بحذف
الیاء المکسور ما قبلها کاغزی القوم وهذه الامثلة وقعت علی ترتیب تصریفها الواقع فی کتب التصریف
بعضها لما هو مع الضمیر البارز کالمنفصل وبعضها لما هو مع غیر الضمیر البارز کالمتصل کما اشیر الیه
والنون المخففة تحذف للساکن ای لالتقائها الساکن المذکور بعدها وفی بعض النسخ للساکنین ای
لالتقاء الساکنین کقول الشاعر شعر لا تهین الفقیر علک ان + ترکع یوما والدهر قد رفعه +
ای لا تهینن حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساکنة التی بعدها وابقیت فتحة ما قبلها لتدل علیها

وإلا لكان الواجب أن يقال لا تهين الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا بينهما وإنما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم أصلا والفعل فرعا وتحذف أيضا المخففة في حال الوقف على ما لحقته تخفيفا إذا انضم أو انكسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لأجل المخففة كما إذا ألحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فإذا وقفت عليهما وجب أن ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فإنه لا يرد ما حذف لأجله لأن التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل للازم مزية بإبقاء أثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب ألفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فإن التنوين إذا انفتح ما قبله تقلب ألفا وإذا انضم أو انكسر يحذف نحو اصحبن خيرا وأصابني خير وختم لي بخير اللهم اجعل خاتمة أمورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا ضيرا واجعل نونات نقائصنا خفيفة كانت أو ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة بألف آداب عبوديتك على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في محو أرقام الضلالات كافية وعن مضرة أسقام الجهالات شافية وعلى آله وأصحابه وعلى من تبعهم من زمرة أحبابه قد استراح من كد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد إلى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في طائف جوده للإعراض عن مطالبة الأعواض والأغراض ضحوة السبت الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة

الحروف

نون التاكيد وقلب المخففة الفا

تمت

الحمد لمن من فضله على استتباب طبع هذا الكتاب مرة ثانية وصلى على النبي صاحب فصل الخطاب وعلى آله وصحبه إلى يوم الحساب صلوة متناهية في المطبع المصطفائي الواقع في محمود نگر من محلات اللكنو أوائل رجب المرجب من شهور سنة ألف وثلثمائة وثلث من هجرة نبي الإنس والجان تحت إدارة العبد المحتاج إلى رحمة الرب الغني المنان محمد عبد الواحد خان بن محمد مصطفى خان غفر لهما الله الغفار الرحمن